فتح الأبواب المقفلة عن مباحث البسملة
لإسماعيل بن غنيم الجوهري
تحقيق ودراسة

د/ أيمن صبحي سيد أحمد صديق

الأستاذ المساعد بقسم التفسير وعلوم القرآن
بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بالإسكندرية

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، سيدنا محمد وعلى آله وصبحه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فإن قضية تحقيق التراث من الأهمية بمكان لا يخفى على أهل العلم. وتزداد هذه الأهمية حينما يتعلق المخطوط المراد تحقيقه بالقرآن الكريم، أو يتناول قضية من قضاياه.

وهذا هو ما ينطبق على المخطوط الذي بين أيدينا، حيث تناول الحديث عن البسملة التي افتتح الله تعالى بها كتابه الكريم، وتكلم مؤلفه عن قضايا مهمة متعلقة بالبسملة، في سبعة مباحث من الأهمية بمكان:

أولها: في بيان ما يدل على طلب الابتداء بها في الأمور العلية.

الثاني: فيما لها من المعاني السنية.

الثالث: فيما يتعلق بها من الأوجه العربية.

الرابع: في بيان أنها من قبيل الإنشاء أو الخبر.

الخامس: في بيان أنها من أي القضايا على وجه معتبر.

السادس: في بيان ما اشتملت عليه من القصر على طريق الإيجاز.

السابع: في بيان ما يتعلق بها من المجاز.

وهذه أمور لها من الأهمية ما لها، والمصنف إسماعيل بن غنيم الجوهري له مكانة كبيرة بين العلماء.

ومع ما لهذه الرسالة من الأهمية فإنها لم تحقق ولم تطبع فيما وقفت عليه بعد طول بحث.

من أجل هذا جاء اختياري لهذا المخطوط المسمى: (فتح الأبواب المقفلة عن مباحث البسملة) لكي أقوم بتحقيقه ودراسته، رجاء الإسهام في خدمة كتاب الله تعالى وتحقيق التراث.

وقد سلكت في هذا البحث منهج التحقيق، وقسَّمته إلى مقدمة وقسمين وخاتمة.

المقدمة: وتشتمل على أهمية الموضوع، ومنهج البحث وخطته.

القسم الأول: الدراسة.

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف.

المبحث الثاني: التعريف بالمخطوط.

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول : دراسة عنوان المخطوط ، ونسخه.

المطلب الثاني: نماذج من نسخ المخطوط التي اعتمدت عليها في التحقيق.

القسم الثاني: التحقيق. ويشتمل على النص المحقق.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج، ثم فهرس المصادر والموضوعات.

ويمكن تلخيص العمل الذي قمت به على النحو التالي:

١. ضبط النص، والكلمات المشكلة بالحركات.

٢. جعل النص المُحَقَّق في أعلى الصفحة، والتعليقات وفروق النسخ ، وكل ما أراد الباحث توضيحه في الحاشية أسفل الصحفة.

٣. إخضاعُ النص إلى قواعد الإملاء المعاصرة، وعدم الإشارة إلى الاختلافات في ذلك.

٤. وضع علامات الترقيم، وذلك وفق القواعد المعاصرة.

٥. كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني، وعزوها إلى سورها.

٦. تخريج الأحاديث من مصادرها، والحكم عليها.

٧. تخريج الشواهد الشعرية.

٨. الترجمة للأعلام، وتفسير المصطلحات الغريبة.

٩. توثيق الأقوال وعزوها إلى أصحابها من كتبهم.

١٠. تدقيق النص مع المصدر الذي نقل منه.

١١. قمت بالتعليق على المواضع التي تحتاج إلى ذلك.

١٢. حصر فروق النسخ.

وبعد، فلا أدعي لعملي الكمال، ولكن حسبي أني بذلت جهدي في خدمة هذا المخطوط ؛ لإخراجه في صورته اللائقة به.

واستغفر الله مما فيه من التقصير، وأسأله سبحانه وتعالى القبول، وأن ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

الباحث
د. أيمن صبحي صديق

القسم الأول: الدراسة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول : التعريف بالمؤلف .

المبحث الثاني : التعريف بالمخطوط.

المبحث الأول : التعريف بالمؤلف.

مؤلف رسالة "فتح الأبواب المقفلة عن مباحث البسملة" هو إسماعيل بن غنيم الجوهري، الذي لم تسعفنا المصادر بترجمة وافية عنه، ولكن نستطيع من خلال هذه المصادر – بالإضافة إلى المعلومات المدونة على صفحة عنوان رسالته التي معنا في البسملة – ذكر بعض المعلومات عنه على النحو التالي:

اسمه ونسبه:

إسماعيل بن غنيم الجوهري.(١)

مولده:

لم أقف على سنه ولادته في أي مصدر.

علمه:

كتب على صفحة المخطوط الذي بين أيدينا: "للعلامة الحبر الفهامة، علامة عصره، فقير رحمة ربه الشيخ إسماعيل غنيم الجوهري". كما في نسخة (أ). وفي الأصل: "للعالم العلامة سيدي إسماعيل الجوهري زاده الله علما وعملا". وفي النسختين (ب)، (ج): "للفاضل العلامة الشيخ إسماعيل غنيم الجوهري".

وجاء في بداية الأصل: "قال شيخنا وقرة أعيننا وثمرة فؤادنا نيّر أوانه ومصباح زمانه العالم العلامة الحبر الفهامة سيدي إسماعيل بن الشيخ غنيم الجوهري زاده الله علما وعملا. آمين".

وجاء في صفحة عنوان رسالته إحراز السعد للجوهري: "هذه الرسالة المسماة بإحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد للشيخ الإمام العالم العلامة البحر الفهامة إسماعيل بن الشيخ غنيم الجوهري، نفعنا الله بعلومه وأفاض علينا من بركاته والمسلمين آمين آمين".(٢)

---

(١) ينظر في ترجمته: الأعلام للزركلي (١/ ٣٢١)، معجم المؤلفين لعمر كحالة (٢/ ٢٨٥)، معجم المطبوعات العربية والمعربة (٢/ ١١٩٥)، إيضاح المكنون (٣/ ٣٢)، هدية العارفين (١/ ٢٢٠)

(٢) إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد للشيخ إسماعيل غنيم الجوهري (ص: ٩)

وقال شمس الدين محمد بن سالم بن أحمد الحفني الشافعي (المتوفى سنة ١١٨١ هـ). في مطلع رسالة له: "فقد تصفحت ما كتبه ولدنا العلامة اللوذعي الألمعي الفهامة الشيخ إسماعيل غنيم الجوهري أدامه الله".[١]

وهذه الأوصاف المذكورة تشير إلى ما تمتع به هذا العالم من مكانة علمية عالية ومنزلة رفيعة حتى وصف بعلامة عصره ونيّر أوانه ومصباح زمانه.

وقال عنه عمر كحالة: "عالم مشارك في بعض العلوم".[٢]

تواضعه:

كان رحمه الله متواضعا تواضع العلماء، ويظهر ذلك جليا من مقدمات رسائله؛ حيث يبدأها بقوله: " أما بعد فيقول العبد الفقير إلى المولى الكبير إسماعيل بن الشيخ غنيم الجوهري منح التوفيق الباطني والظاهري".

كما في رسالته التي معنا، وكما في رسالته (إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد).[٣]

وكما في رسالته (الكلم الجوامع في مسألة الأصولي لجمع الجوامع).[٤]

وكما في رسالته (حلل الاصطفا بشيم المصطفى).[٥]

مؤلفاته:

ذكرت المصادر التي ترجمت له عددا من مؤلفاته، ومنها:

---

(١) شرح الحفني على قول القائل: (ما وحد الواحد من واحد) ، لشمس الدين محمد بن سالم ابن أحمد الحفني الشافعي (لوحة ١/أ) مخطوط بالمكتبة الأزهرية رقم (٦٧٩٦ توحيد) ١١٩٤٩٨، رسالة رقم: ٢ ، ويراجع: فهارس المكتبة الأزهرية (١٢/ ٥١)

(٢) معجم المؤلفين (٢/ ٢٨٥)

(٣) إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد للشيخ إسماعيل غنيم الجوهري (ص: ٢٠)

(٤) الكلم الجوامع في مسألة الأصولي لجمع الجوامع لإسماعيل غنيم الجوهري (ص: ٨٣)

(٥) حلل الإصطفا لشيم المصطفى لإسماعيل غنيم الجوهري (لوحة ١/أ)

١. بلوغ المرام بشرح ديباجة شرح القطر لابن هشام في النحو.
٢. التجريد في اعراب كلمة التوحيد.
٣. القول المحكم على ديباجة شرح السلم ، فرغ من تأليفه سنة ١١٦٥ هـ.
٤. إنجاز الوعد بمسائل أما بعد.
٥. إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد. (وهي شرح لرسالة إنجاز الوعد)
٦. فتح الأبواب المقفلة عن مباحث البسملة، ذكر صاحب هدية العارفين أنه فرغ منها سنة ١١٥١هـ. (وهي الرسالة التي بين أيدينا).
٧. رفع الأستار المسدلة على مباحث البسملة، (وهي تلخيص لرسالة فتح الأبواب المقفلة).
٨. حلل الإصطفا بشيم المصطفى ﷺ .
٩. شرح منظومة للشبراوي ، فرغ منه سنة ١١٦٠هـ
١٠. أجوبة على أسئلة للجلال السيوطي
١١. الكلم الجوامع في مسألة الأصولي لجمع الجوامع، رسالة أتمها سنة ١١٥٠هـ. [١]

وفاته:

ذكر إسماعيل باشا البغدادي أنه توفي بعد سنة ١١٥١هـ. [٢]

---

(١) ينظر: معجم المؤلفين (٢/ ٢٨٥)، الأعلام للزركلي (١/ ٣٢١)، معجم المطبوعات العربية والمعربة (١/ ١٩٨، (٢/ ١١٩٥)، هدية العارفين (١/ ٢٢٠)، فهارس المكتبة الأزهرية (٣/ ٨٤)، (٥/ ١٥٣)، (١١/ ٣٧٥)، فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية (٢/ ١٦٥)، الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط "مخطوطات التفسير وعلومه" (٢/ ٧٦٤)

(٢) إيضاح المكنون (٣/ ٣٢).

وجاء في الأعلام[١]، والفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط[٢]، وفهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية[٣] أنه توفي سنة ١١٦٥هـ.

وذكر عمر كحالة أنه كان حيا سنة ١١٦٥ هـ[٤]، مما يعني أنه توفي بعد هذه السنة. وعلى هذا نصت فهارس المكتبة الأزهرية[٥].

ويبدو لي أن هذا الرأي الأخير هو الصواب؛ لأن من مؤلفاته ما فرغ من تأليفه سنة ١١٦٥هـ وهو (القول المحكم على ديباجة شرح السلم) ، فالأقرب أنه توفي بعد ذلك، والله أعلم.

*****

(١) الأعلام للزركلي (١/ ٣٢١)

(٢) الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (مخطوطات التفسير وعلومه" (٢/ ٧٦٤)

(٣) فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية (٢/ ١٦٥)

(٤) ينظر: الأعلام للزركلي (١/ ٣٢١)، معجم المؤلفين (٢/ ٢٨٥)

(٥) فهارس المكتبة الأزهرية (٣/ ٨٤) ، (٥/ ١٥٣)، (١١/ ٣٧٥)

المبحث الثاني : التعريف بالمخطوط.

المطلب الأول : دراسة عنوان المخطوط ، ونسخه.

بعد التمحيص والبحث في كتب المصنفات والتراجم تبين للباحث بما لا يدع مجالا للشك أنَّ المخطوط الذي بين أيدينا عنوانه: "فتح الأبواب المقفلة عن مباحث البسملة" وأنه منسوب لإسماعيل بن غنيم الجوهري؛ وذلك لما يلي:

١. وجود العنوان كاملا على صفحة عنوان المخطوط منسوبا إلى مؤلفه إسماعيل بن غنيم الجوهري، فقد جاء في صفحة العنوان: "هذا : "فتح الأبواب المقفلة عن مباحث البسملة للعالم العلامة سيدي إسماعيل الجوهري"[(١)]، وذلك بنفس خط المخطوط لا يختلف عنه؛ مما يدلل على عنوانه الصحيح. وقد اتفقت النسخ الثلاث على هذا العنوان، وأما الأصل فعنوانه: "فتح الأبواب المغلقة عن مباحث البسملة"، و"المغلقة" مصوبة إلى "المقفلة". وبهذا تكون جميع نسخ المخطوط متفقة على عنوان واحد.

٢. ذكره بهذا العنوان ونسبه إلى مؤلفه إسماعيل بن غنيم الجوهري كل من تحدث عنه ، كما في إيضاح المكنون[(٢)]، وهدية العارفين[(٣)]

٣. وقد ذكرته منسوبا إلى مؤلفه جميع المكتبات التي توفرت لديها نسخة منه ، سواء كانت مصورة أم أصلية. [(٤)]

---

(١) كما في الأصل، وهو منسوب إليه كذلك في جميع النسخ.

(٢) (١٥٨/٤)

(٣) (٢٢٠/١)

(٤) ينظر مثلا: فهرس المكتبة الأزهرية (١٩/ ٣٣٥)، خزانة التراث - فهرس مخطوطات – إعداد مركز الملك فيصل (٤٢/ ٦٣٧)

وبعدَ التقصي والبَحث تبيّن لي أن مخطوط "فتح الأبواب المقفلة عن مباحث البسملة" لم يحقّق ، ولم يطبع. مما جعلني أطمئن إلى عدم تحقيق الكتاب أو طباعته، إلى وقتنا هذا. وهذا بحسب علمي، والله أعلم.

وبعد البحث عن نسخ مخطوط (فتح الأبواب المقفلة عن مباحث البسملة) وجمعها؛ استطعت الوقوف على أربع نسخ، وسأذكرها مرتبة حسب اعتمادي عليها في التحقيق، وهي كالتالي:

النسخة الأولى: نسخة مكتبة الأزهر، بعنوان: (فتح الأبواب المغلقة عن مباحث البسملة).

الرقم العام: ٩٧٢٩٦

الرقم الخاص: ٧٢٦٣ نحو.

اسم المكتبة: المغاربة.

نوع النسخة: أصلية.

عدد الأوراق: ١٢

الطول: ٢١,٥، **العرض:** ١٦,٥، **المسطرة:** ٢٥

نوع الخط: مغربي.

لون المداد في العنوان الرئيس: أسود، **وفي العنوان الفرعي:** أحمر، **وفي النص:** أسود وأحمر.

حالة النسخة: بها أكل أرضة وتلوث ورطوبة وتفكك، وحاجتها إلى الترميم ماسة.

تاريخ النسخ: ١١٥١هـ[١]. [٢]

---

(١) كتبت {١١٤١} في فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف (١٩/ ٣٣٥)، وهو خطأ بلا شك؛ حيث التبس على مُعِدّ الفهرس رقم (٥) فحسبه رقم (٤)؛ لأنه مكتوب بالأرقام الغبارية في حين ظنه مكتوبا بالأرقام العربية. فالصواب {١١٥١} ، ويؤيده التاريخ المدون في النسختين: (أ)، (ب).

(٢) يراجع: فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف (١٩/ ٣٣٥)

وتحمل هذه النسخة نظام التعقيبة. [1]

وتميزت هذه النسخة بأنها مضبوطة بالشكل، وعليها تعليقات وشروح في الهوامش.

وقد سميت هذه النسخة (الأصل)؛ نظرا لأنها كتبت في عصر المؤلف، ولأنها أقرب النسخ إلى الصحة والضبط، وأبعدها عن التصحيف والتحريف، كما أنها متقدمة على النسخة (أ) التي نسخت سنة ١١٥٨ والتي كتبت أيضا في عصر المؤلف.

ومما يستأنس به في هذا : أن صفحة العنوان في هذه النسخة مكتوب عليها: {... زاده الله علما وعملا آمين}. وهذا يشعر بأنها كتبت في حياة المؤلف، لأن الدعاء له فيها ورد بزيادة العلم والعمل. بخلاف النسختين: (ب)، (ج)، حيث ورد في صفحة العنوان: {... رحمه الله آمين}. وهذا يشعر بأن هاتين النسختين كتبتا بعد وفاة المؤلف.

النسخة الثانية: محفوظة بدار الكتب المصرية، بعنوان: (فتح الأبواب المقفلة عن مباحث البسملة)

رقم الحفظ: ٩٢ نحو م عربي.

رقم الميكروفيلم: ٥٢٣٦٧

الرقم العام: ٣٥٨٦٤١

المقاس: ١٩,٥ x ١٤,٥

عدد الأوراق: ١٢

(١) هي نوع من الترقيم استعمله القدماء لترتيب مؤلفاتهم، وتسمى الرقاص والوصلة، وهي أن يثبت الناسخ في نهاية الصفحة تحت آخر كلمة من السطر الأخير أول كلمة في الصفحة التالية. (معجم مصطلحات المخطوط العربي لأحمد شوقي بنبين ومصطفى طوبي (ص٩٣)

تاريخ النسخ: ١١٥٨هـ.

الناسخ: محمد القربي المالكي.

والنسخة بها ثقوب وبقع دهنية ومائية.[١]

وتحمل نظام التعقيبة.

وقد رمزت لهذه النسخة بـ (أ).

النسخة الثالثة: محفوظة بدار الكتب المصرية، بعنوان: (فتح الأبواب المقفلة عن مباحث البسملة)

رقم الحفظ: ٣٨١٤٧ ب عربي.

رقم الميكروفيلم: ٢٧٦٠٠

الرقم العام: ٢١١٧٩١

المقاس: ٢٢ x١٥,٥، عدد الأسطر: ٢٣

عدد الأوراق: ١٣

والنسخة بها آثار رطوبة وترميم وبقع.

وتحمل نظام التعقيبة.

وعلى صفحة العنوان تمليك لفرج علي المنياوي.

وقد رمزت لهذه النسخة بـ (ب).

النسخة الرابعة: محفوظة بدار الكتب المصرية، بعنوان: (فتح الأبواب المقفلة عن مباحث البسملة)

(١) يراجع: فهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية لغاية شهر سبتمبر سنة ١٩٢٥ (ص: ١٤٣)

رقم الحفظ: ٤٨٩١ ج عربي.

رقم الميكروفيلم: ٢٣٢٦٠

الرقم العام: ٢١٧٨٠١

المقاس: ٢٣ x١٦,٥، عدد الأسطر: ٢٥

عدد الأوراق: ٢٣

والنسخة بها بقع وأكل أرضة وبآخرها أوراق بيضاء.

وتحمل نظام التعقيبة.

ومكتوب على صفحة العنوان: (مما مَنَّ الله تعالى العلي على عبده الفقير علي)

وقد رمزت لهذه النسخة بـ (ج).

*****

المطلب الثاني:

نماذج من نسخ المخطوط التي اعتمدت عليها في التحقيق

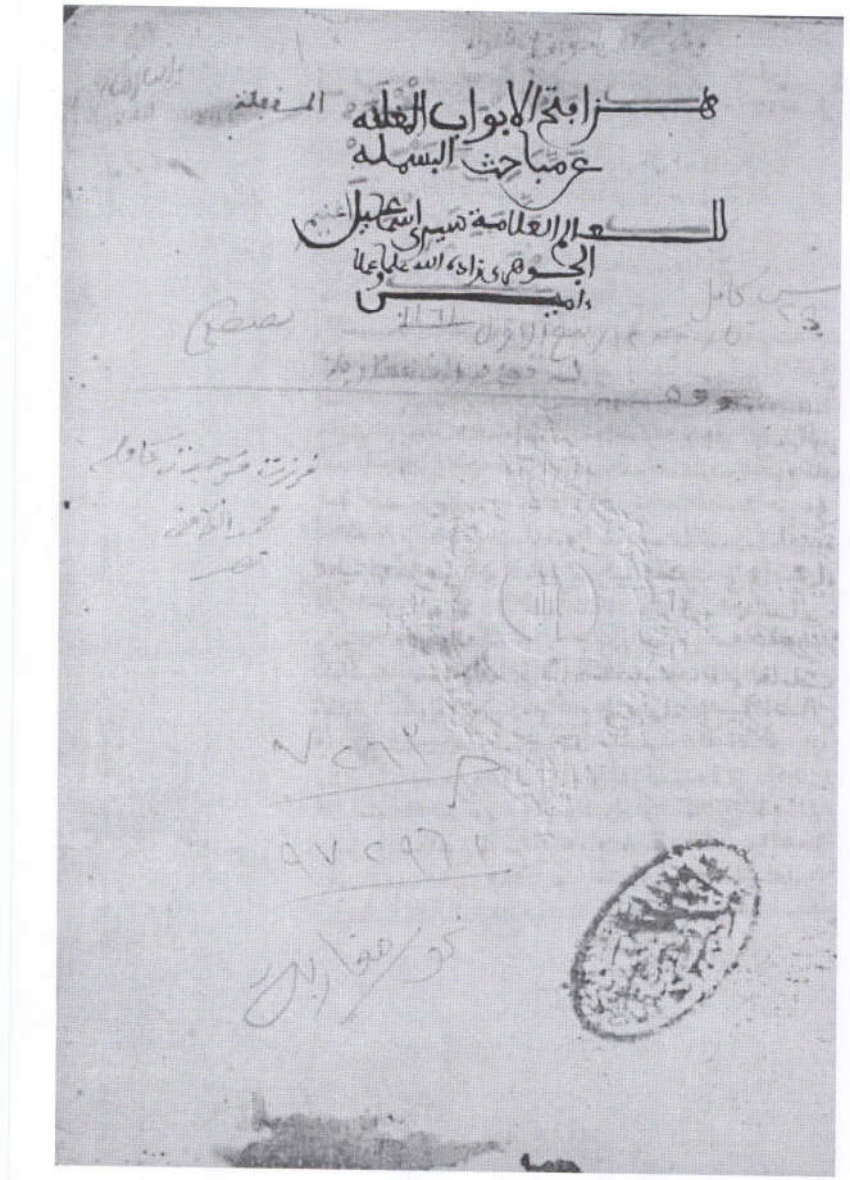
فتح الأبواب المقفلة
عن مباحث البسملة
للعلامة شيخ إسماعيل
الجوهري غفر الله له ولوالديه
آمين

صفحة العنوان من الأصل

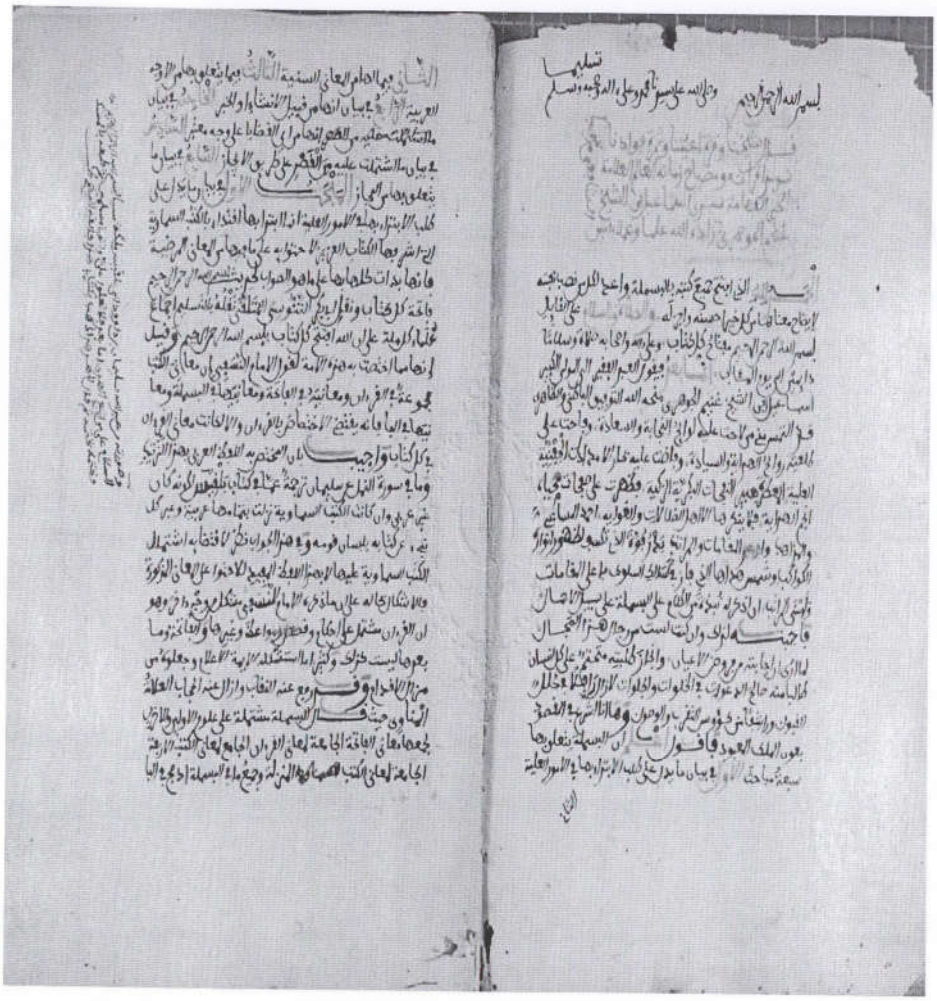

اللوحة الأولى من الأصل

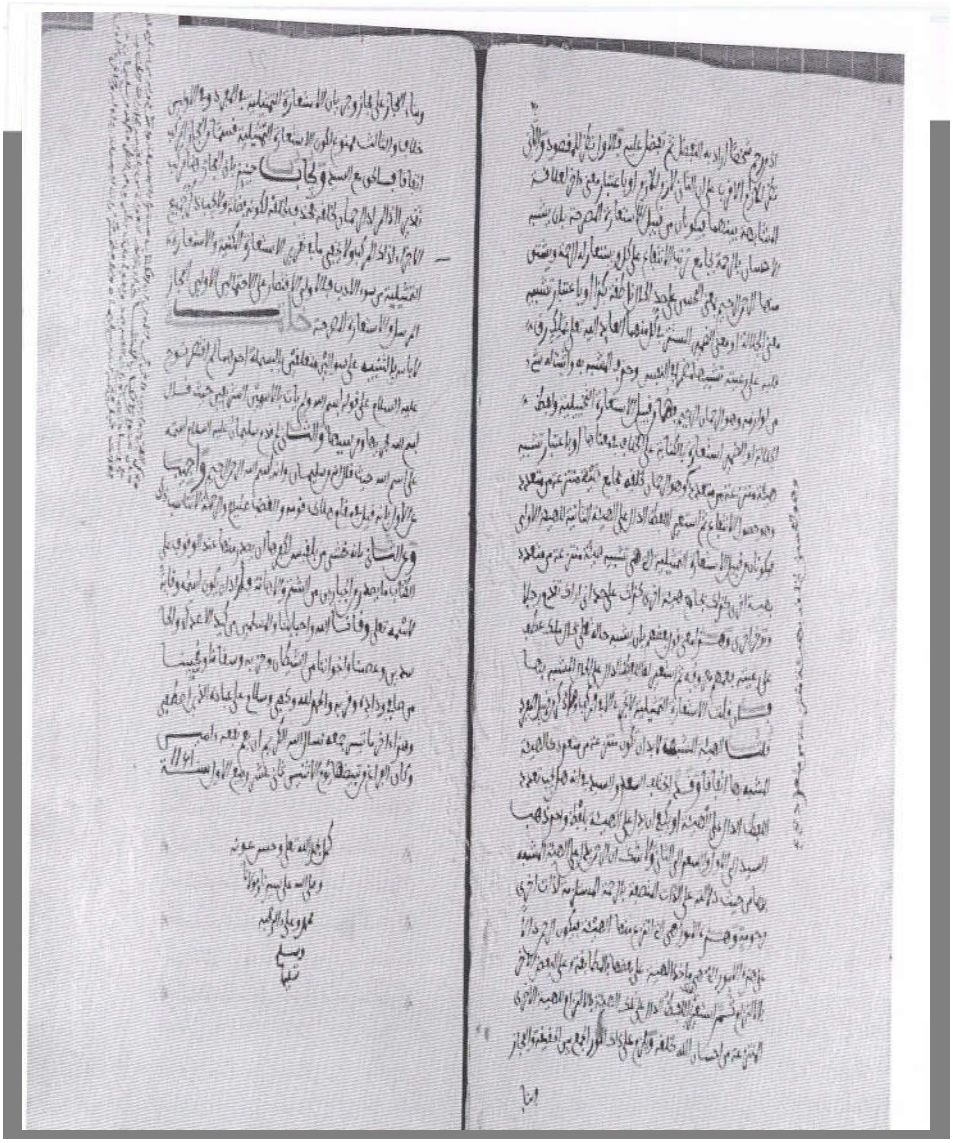

اللوحة الأخيرة من الأصل

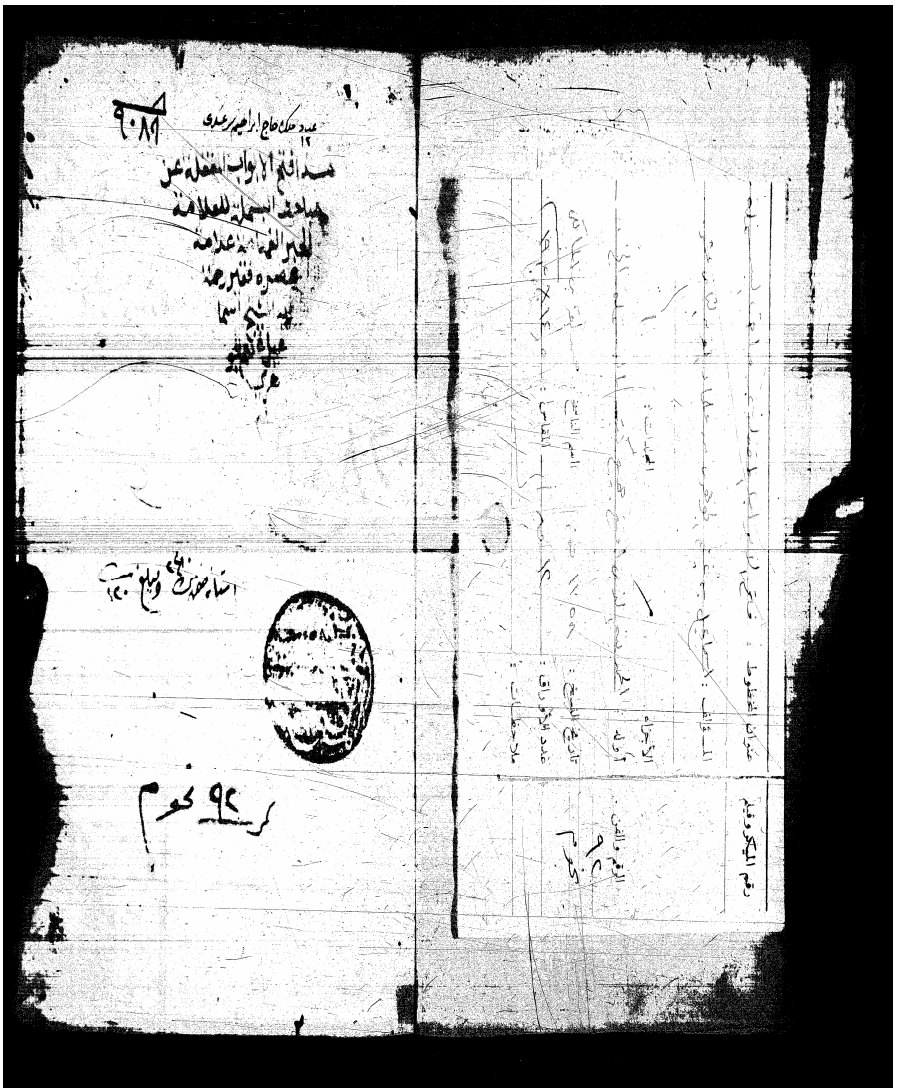

صفحة العنوان من نسخة (أ)

اللوحة الأولى من نسخة (أ)

الصفحة الأخيرة من نسخة (أ)

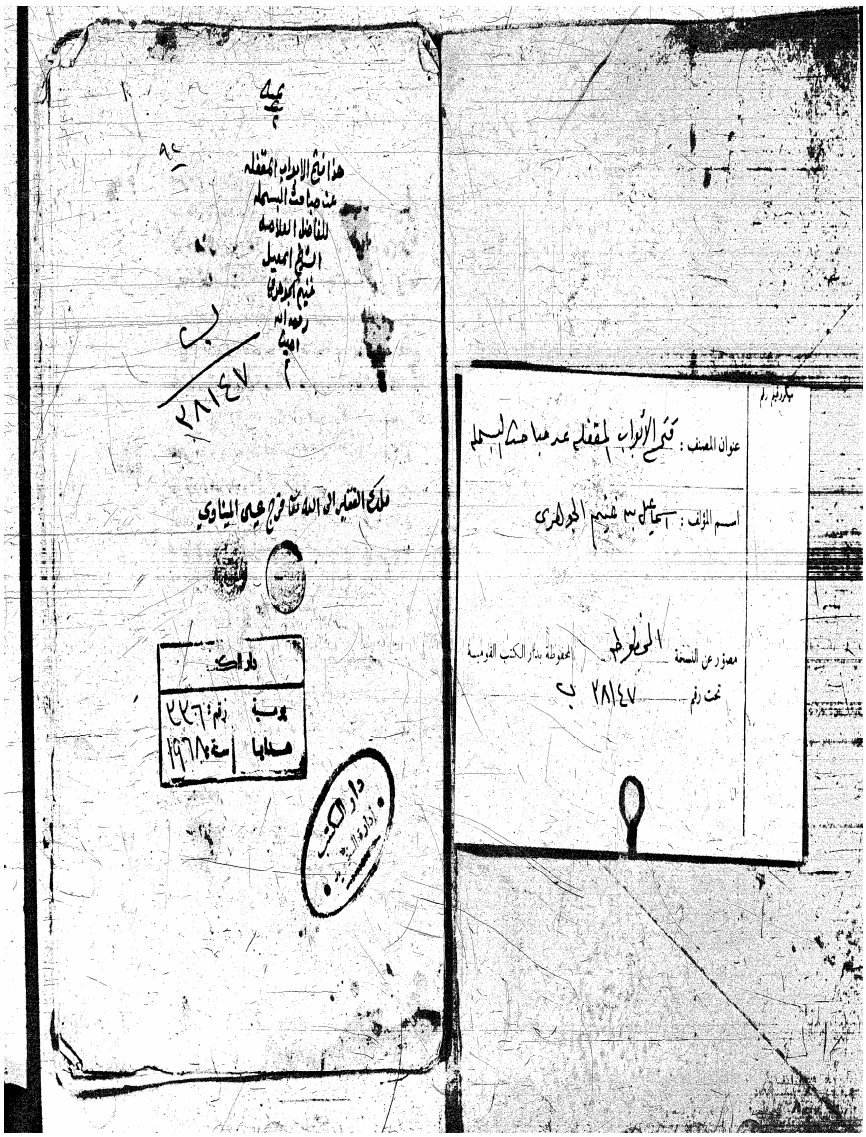

صفحة العنوان من نسخة (ب)

اللوحة الأولى من نسخة (ب)

اللوحة الأخيرة من نسخة (ب)

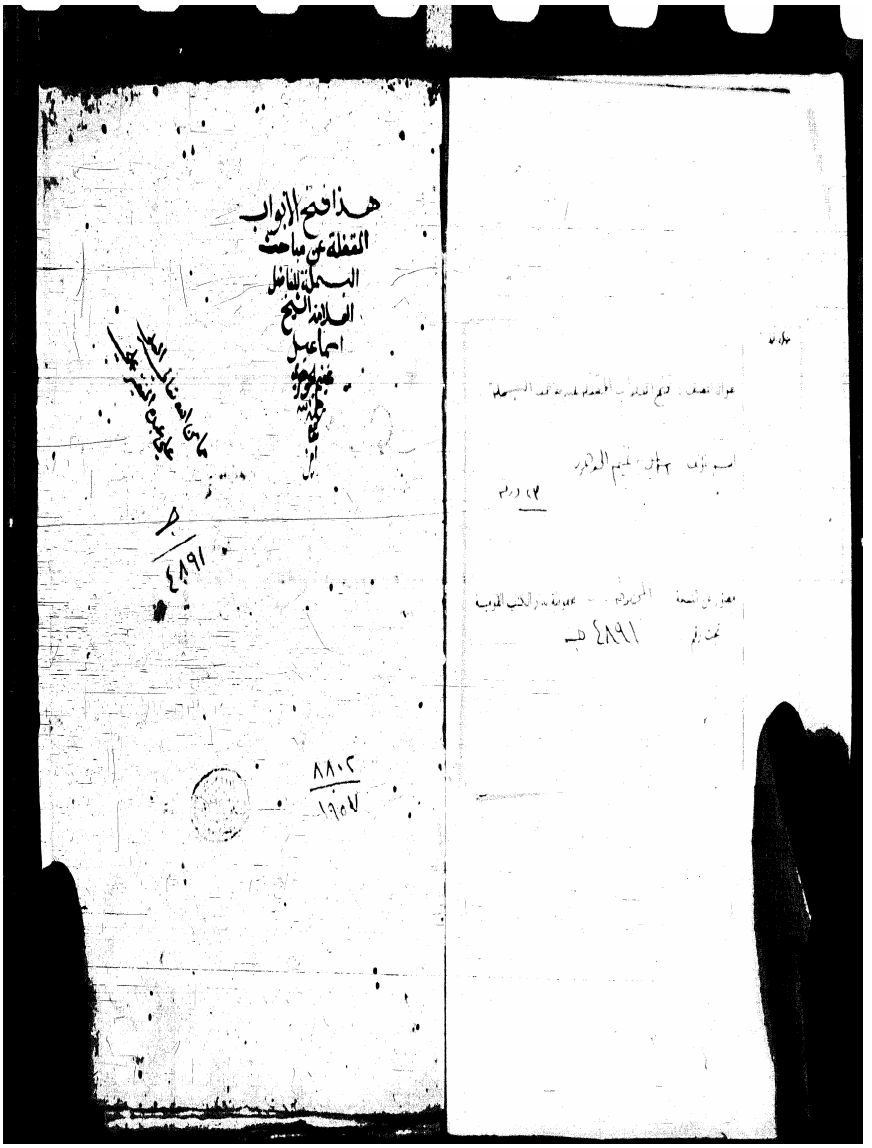

صفحة العنوان من نسخة (ج)

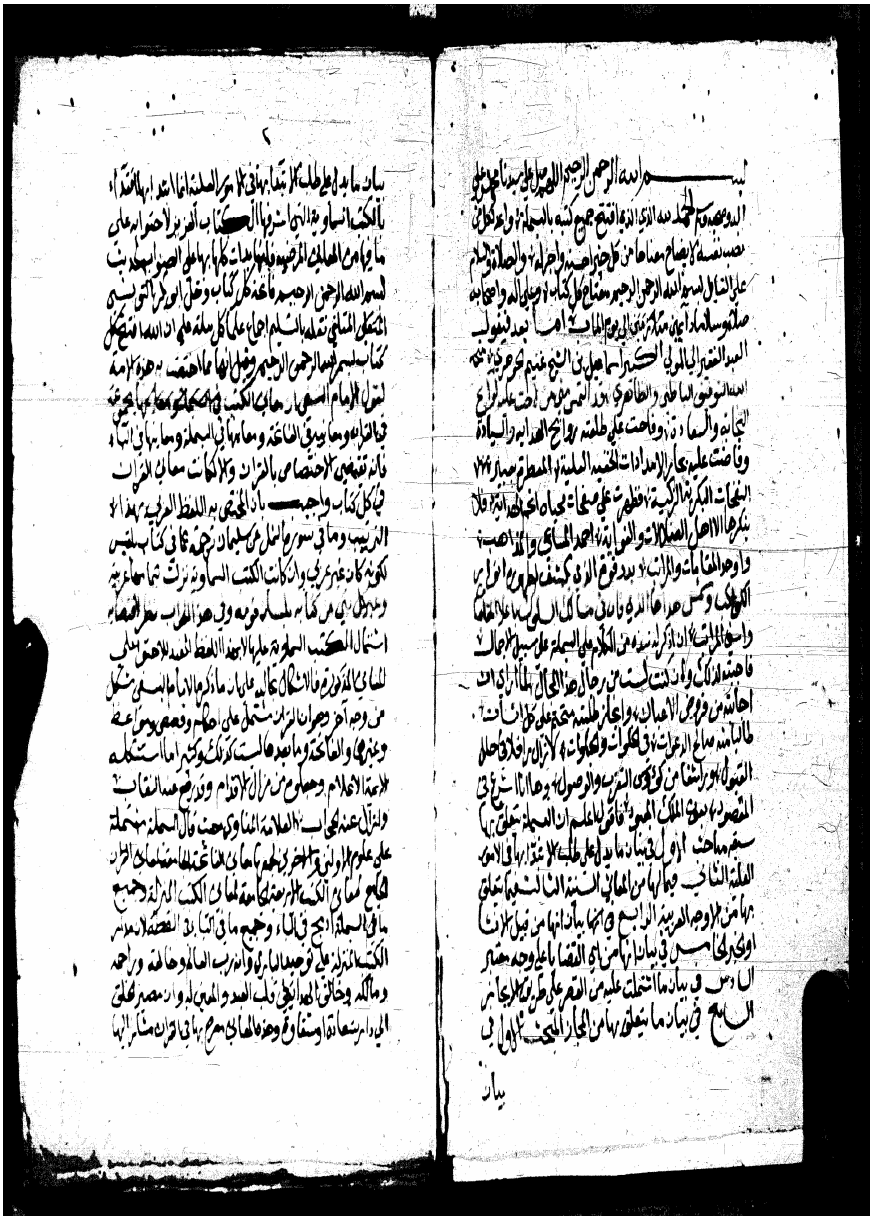

اللوحة الأولى من نسخة (ج)

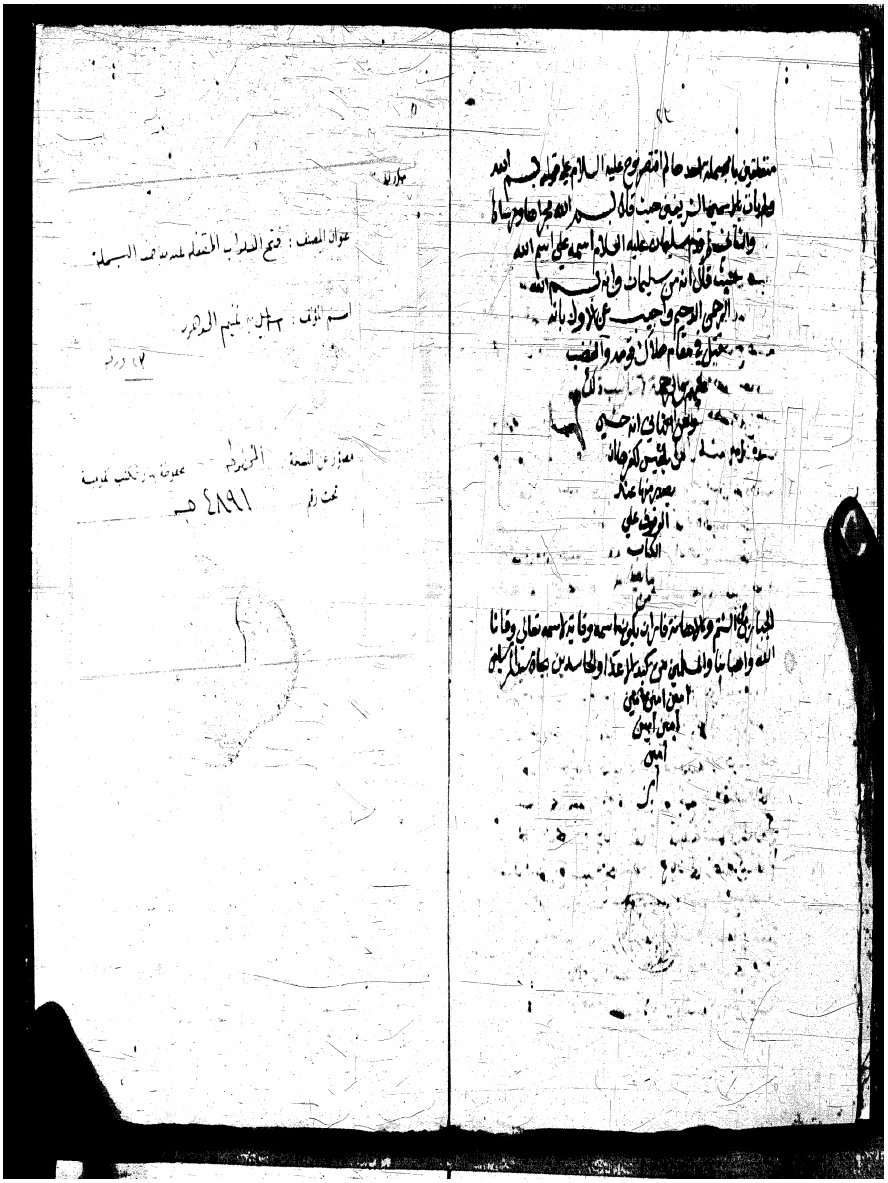

اللوحة الأخيرة من نسخة (ج)

القسم الثاني: النص المحقق

هذا فتح الأبواب [المقفلة][1] عن مباحث البسملة

[للعلامة الحبر الفهامة، علامة عصره، فقير رحمة ربه][2]

الشيخ إسماعيل غنيم الجوهري

[رحمه الله آمين][3]

(١) هكذا في النسخ الثلاث. وفي الأصل: {المغلقة}، ومصوبه إلى [المقفلة}.

(٢) هكذا في نسخة (أ)، وفي الأصل: {للعالم العلامة سيدي إسماعيل الجوهري}. وفي النسختين (ب)، (ج): {للفاضل العلامة الشيخ}.

(٣) هكذا في النسختين: (ب)، (ج). وفي الأصل: {زاده الله علما وعملا آمين}. وهي ساقطة من نسخة (أ).

قلت: في هذا النص الوارد في الأصل دلالة على أن هذه النسخة كتبت في حياة المصنف؛ لأن الدعاء له فيها ورد بزيادة العلم والعمل. كما أن فيما ورد في النسختين (ب) و (ج) دلالة على أنهما كتبا بعد وفاة المصنف رحمه الله تعالى.

بسم الله الرحمن الرحيم

[وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما].(١)

الحمد لله الذي افتتح [جميع](٢) كتبه بالبسملة(٣)، وأعد لكل من نصب نفسه لإيضاح معناها من خير [أحسنه](٤) وأجزله، والصلاة والسلام على القائل: **(بسم الله الرحمن الرحيم مفتاح كل كتاب(٥))** (٦)، وعلى آله وأصحابه

---

(١) هكذا في الأصل. وهي ساقطة من نسخة (أ). وفي نسخة (ب): {وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم}. وفي نسخة (ج): {اللهم صل على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم}. كما انفرد الأصل بزيادة: {قال شيخنا وقرة أعيننا وثمرة فؤادنا نيّر أوانه ومصباح زمانه العالم العلامة الحبر الفهامة سيدي إسماعيل بن الشيخ غنيم الجوهري زاده الله علما وعملا. آمين}.

(٢) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ج). وفي نسخة (ب): {كل}.

(٣) البسملة كلمةَ منحوتَةٌ من: (بسم الله الرحمن الرحيم)، والعرب تَنْحَتُ من كلمتين كلمةً واحدة، وهو جنس من الاختصار. يقال: قد أكثر من البَسْملة إذا أكثر من قول: (باسم اللَّه)، ومن الهيلَلة إذا أكثر من قول: (لا إله إلا الله)، ومن الحولقة: إذا أكثر من قول: (لا حَوْلَ ولا قوة إلا بالله)، ومن الحمدلة أي من (الحمد للَّه)، ومن الجَعْفَدة أي من جعلت فداك، ومن السَّبْحَلة أي من سبحان اللَّه. (الصاحبي في فقه اللغة العربية (ص: ٢٠٩)، إصلاح المنطق (ص: ٢١٧)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها (١/ ٣٧٢)

(٤) هكذا في النسخ الثلاث. وفي الأصل: {أكمله}.

(٥) أخرجه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ٢٦٤) حديث (٥٤٩)، وضعفه السيوطي في الفتح الكبير (٢/ ٥)، والمتقي الهندي في كنز العمال (١/ ٥٥٥)، والألباني في ضعيف الجامع الصغير وزيادته (ص: ٣٤٣)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٤/ ٢٢٦). قال الألباني: ضعيف جدا. رواه الخطيب في " الجامع " وإسناده ضعيف جدا، مسلسل بالضعفاء والعلل، فإنه مع كونه مرسلا أو معضلا سقط من إسناده الصحابي والتابعي على الأقل، فإن كل من دون أبي جعفر وهو الباقر متكلم فيهم.

(٦) (المفتاح): اسم الآلة من فتح، و(الكتاب) مصدره كتبه كتبًا وكتابًا: خطه. والكتاب أيضًا: ما يكتب فيه، والمعنى: أن هذا اللفظ آلة لكل مخطوط ومكتوب، لا يدخل إليه إلا به، كما أنه لا يدخل المنغلق إلا بالمفتاح.
فيحتمل أن الإضافة عهدية، وأن المراد: كل كتاب من كتب الله المنزلة على رسله، فهو إخبار عن تشريع الله – سبحانه – وسنته في كتبه، وأنه افتتح كل كتبه بها. =

صلاة وسلاما دائمين [متلازمين][1] إلى يوم المآب.

أما بعد، فيقول العبد الفقير إلى المولى الكبير إسماعيل بن الشيخ غنيم الجوهري – منحه الله التوفيق الباطني والظاهري[2] – : قد التمس مني من لاحت عليه لوائح النجابة والسعادة، وفاحت على طلعته روائح الهداية والسيادة، وفاضت عليه بحار الإمدادات الخفية العلية المعطرة بعبير النفحات [البكرية[3]][4] الزكية، فظهرت على صفحات محياه أنجم الهداية، فلا ينكرها إلا أهل الضلالات والغواية، أحمد المساعي والمذاهب، وأوحد المقامات والمراتب، بَدْرُ فُوَّة[5]، الذي [تكسف][6]

=**ويحتمل أنها جنسية،** إعلام منه تعالى لعباده عما سببه من شرعه لهم أن يفتح كل ما يصدق عليه أنه كتاب بالتسمية.

واعترض الأول بأنه ينافي ما ورد من حديث ضعيف أن التسمية اختص بها الأمة، ودفع بأنه لضعفه لا يعول عليه، كيف وقد ثبت أنه كتبها سليمان عليه السلام في صدر كتابه. (التنوير شرح الجامع الصغير (٤/ ٥٢٠)

(١) زيادة من نسخة (ج).

(٢) **التوفيق الباطني:** توجه القلب إلى ما يرضي الرب. **والظاهري:** جعل الأسباب موافقة للمسببات، وليس بمعتبر إلا إذا كان مستندا على الأول، ولذا قدَّمه. (ينظر: إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد، لإسماعيل بن غنيم الجوهري، تحقيق: أبي عبد الله الداني بن منير آل زهوي (ص:٢٠، هامش/ ١)، رفع الأستار المسدلة على مباحث البسملة لإسماعيل بن غنيم الجوهري، تحقيق: أ.د. محمد الطريحي، د. خميس التميمي (ص: ٢٥ هامش/ ٥)

(٣) البكرية: نسبة إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، وإليه ينتسب خلق كثير بالمشرق والمغرب. وأشهرهم وأصحهم نسبة السادة البكرية الموجودون بمصر، وهم أعلام معروفون، وأنسابهم محفوظه متواترة، وهم منسوبون إلى الطريقة البكرية الصوفية المعاصرة الموجودة في مصر وغيرها. (تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من الأنساب (ص: ١٠٧)، الاستغاثة في الرد على البكري (ص: ٣٣)

(٤) هكذا في الأصل والنسختين: (ب)، (ج). وفي نسخة (أ): {البركية}.

(٥) فُوَّة – بالضم ثم التشديد–: الفوّة: العروق التي تصبغ بها الثياب الحمر: بليدة على شاطئ النيل من نواحي مصر قرب رشيد، بينها وبين البحر نحو خمسة فراسخ أو ستة، وهي ذات أسواق ونخل كثير. (معجم البلدان (٤/ ٢٨٠)

قلت: هي إحدى مدن محافظة كفر الشيخ، وتلقب بمدينة المساجد، وتطل على فرع رشيد.

(٦) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ب). وفي نسخة (ج): {كسف}.

لظهور أنواره الكواكب، وشمس هداها الذي فاز في مسالك السلوك بأعلى المقامات وأسنى المراتب، أن أذكر له نبذة من الكلام على البسملة على سبيل الإجمال، فأجبته لذلك ، وإن كنت لست من رجال هذا المجال؛ لما أرى أن إجابته من فروض الأعيان، وإنجاز طلبته متحتم على كل إنسان، طالبا منه صالح الدعوات في الخلوات والجلوات[1]، لا زال رافلا في حلل القبول، وراشفا من كؤوس التقرب والوصول.[2]

وها أنا أشرع في المقصود بعون الملك المعبود.

فأقول: اعلم أن البسملة يتعلق بها سبعة مباحث:

الأول : في بيان ما يدل على طلب الابتداء بها [في] [3] الأمور العلية.

[٢/ب] الثاني : فيما لها من المعاني السنية.

الثالث : فيما يتعلق بها من الأوجه العربية.

الرابع : في بيان أنها من قبيل الإنشاء أو الخبر.

الخامس : في بيان أنها من [أي] [4] القضايا على وجه معتبر.

السادس : في بيان ما اشتملت عليه من القصر على طريق الإيجاز.

السابع : في بيان ما يتعلق بها من المجاز.

*****

(١) الجلوة – بِالْكَسْرِ وَالْفَتْح – عند الصُّوفِيَّة: خُرُوج العَبْد من الْخلْوَة بالنعوت الإلهية، بِحَيْثُ يمحو العَبْد من الْبَين، وَتصير أعضاؤه مُضَافَة إِلَى الله، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ [سورة الأنفال، من الآية: ١٧] . وَقَوله تَعَالَى. ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [سورة الفتح، من الآية: ١٠]. دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (١/ ٢٧٩) ، التعريفات (ص: ٧٦)، التوقيف على مهمات التعاريف (ص: ١٢٨)

(٢) لم أدر من هو صاحب هذه الأوصاف.

(٣) زيادة من الأصل والنسختين: (ب)، (ج)، ساقطة من نسخة (أ).

(٤) زيادة من الأصل والنسختين: (ب)، (ج)، ساقطة من نسخة (أ).

المبحث الأول

في بيان ما يدل على طلب الابتداء بها في الأمور العلية.

إنما ابتُدأ بها اقتداء بالكتب السماوية التي أشرفها الكتاب العزيز [المنزل على خير البرية][(١)]؛ لاحتوائه على ما فيها من المعاني المرضية؛ فإنها بدأت كلها بها على [الصواب][(٢)]؛ [لحديث][(٣)]: «**بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب**»[(٤)]، ونَقْلِ أبي[(٥)] بكر التونسي[(٦)]– المتلقى نقله بالتسليم – إجماع علماء كل ملة على أنّ الله افتتح كل كتاب [ببسم][(٧)] الله الرحمن الرحيم.[(٨)]

وقيل: إنها مما اختصت به هذه الأمة؛ لقول الإمام النسفي[(٩)]: "إن معاني الكتب مجموعة في القرآن، ومعانيه في الفاتحة، ومعانيها في البسملة، ومعانيها في

(١) زيادة من نسخة (ب)، ساقطة من بقية النسخ.
(٢) هكذا في نسخة (ج). وفي نسخة (ب): {بدأت كلها على الصواب}، وفي الأصل ونسخة (أ): {على ما هو الصواب}.
(٣) هكذا في نسخة (أ) والنسختين: (ب)، (ج). وفي الأصل: {لخبر}.
(٤) سبق تخريجه وبيان ضعفه.
(٥) مجرور بالإضافة، أي للحديث ولنقل أبي بكر...إلخ.
(٦) مجد الدين أبو بكر بن محمد بن قاسم التونسي المقرئ المالكي النحوي. قدم إلى القاهرة وأخذ بها القراءات والنحو حتى برع فيهما وسكن دمشق وأقرأ بها، واشتهر أمره وشاعت فضائله، واشتغل في عدة علوم من أصول وفقه وغيرها وكان دينا رصينا مفرط الذكاء فيه تودد ويحب الإنفراد وتخرج به الفضلاء. مات سنة ٧١٨هـ. (السلوك لمعرفة دول الملوك (٣/ ١٠) الدرر الكامنة (١/ ٥٥١)، بغية الوعاة (١/ ٤٧١)
(٧) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ب). وفي نسخة (ج): {بسم}.
(٨) حكي هذا الإجماع في: التيسير بشرح الجامع الصغير (١/ ٤٢٩)، السراج المنير شرح الجامع الصغير (٣/ ٢)، روح المعاني (١/ ٤١)، الفواكه الدواني (١/ ٣)، حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني (١/ ٩)، حاشية البجيرمي على الخطيب (١/ ٥)
(٩) حكاه النسفي عن جعفر الصادق. ينظر: مخطوط: التيسير في التفسير لعمر بن محمد النسفي (٨/أ)، ويراجع: مفاتيح الغيب (١/ ٩٨)، غرائب القرآن (١/ ٧٩) =

الباء".[1] فإنه يقتضي الاختصاص بالقرآن، وإلا لكانت معاني القرآن في كل كتاب. **وأُجيب** بأنّ المختص به اللفظ العربي بهذا الترتيب، وما في سورة النمل عن سليمان ترجمة عما في كتاب بلقيس[2]، لكونه كان غير عربي، وإنْ كانت الكتب السماوية نزلت بتمامها عربية، وعبّر كلّ نبي عن كتابه بلسان قومه.

وفي هذا الجواب نظر؛ لاقتضائه اشتمال الكتب السماوية عليها، لا بهذا اللفظ المفيد للاحتواء على المعاني المذكورة، فالإشكال بحاله.[3]

على أنّ ما ذكره الإمام النسفي مشكل من وجه آخر، وهو أنّ القرآن مشتمل على أحكام وقصص ومواعظ وغيرها، والفاتحة وما بعدها ليست كذلك،

= **والنسفي هو عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل**، أبو حفص، نجم الدين النسفي: عالم، مفسر، فقيه، محدث، حافظ، متكلم، أصولي، مؤرخ، أديب، ناظم، لغوي، نحوي. من فقهاء الحنفية. ولد بنسف سنة ٤٦١ هـ، وإليها نسبته، وتوفي بسمرقند سنة ٥٣٧ هـ. من مصنفاته: التيسير في التفسير، و " العقائد " يعرف بعقائد النسفي. وهو غير النسفي (المفسر) عبد الله بن أحمد. (الجواهر المضية في طبقات الحنفية (١/ ٣٩٤، ٣٩٥)، طبقات المفسرين للسيوطي (ص: ٨٨)، معجم المؤلفين (٧/ ٣٠٥، ٣٠٦)

(١) قال الإمام الرازي: قيل: كل العلوم مندرج في الكتب الأربعة، وعلومها في القرآن، وعلوم القرآن في الفاتحة، وعلوم الفاتحة في (بسم الله الرحمن الرحيم)، وعلومها في الباء من بسم الله (قلت:) لأن المقصود من كل العلوم وصول العبد إلى الرب، وهذا الباء باء الإلصاق فهو يلصق العبد بالرب، فهو كمال المقصود. مفاتيح الغيب (١/ ٩٨) ، ويراجع: الإتقان في علوم القرآن (٤/ ١٤٧)
وقال أبو العباس البسيلي: وبيان ذلك: أن المقصود من جميع العلوم، إنما هو الوصول إلى اللَّه تعالى، وهذا هو معنى الباء؛ لدلالتها على الإلصاق، فتضمحل عندها جميع العبارات، وتتلاشى بحقيقتها جميع الإشارات. نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد (٢/ ٤٥)
ووجه ذلك الإمام النسفي بقوله: "أي: بي كان ما كان ويكون ما يكون. وقيل: كَشْفُه: بإلاهيته عرفه العارفون، وبعطفه ارتزق العالمون، وبرحمته نجا المذنبون. وقيل: بالله همت قلوب أولياء الله عما ليس فيه رضى الله، وبالرحمن شبعت نفوس عباد الله في خدمة الله، وبالرحيم تخلصت أرواح أصفياء الله عما يوجب سخط الله". (مخطوط: التيسير في التفسير لعمر بن محمد النسفي (٨/أ)

(٢) قال في حاشية الأصل: {وصورته: من عبد الله سليمان بن داود إلى بلقيس ملكة سبأ: بسم الله الرحمن الرحيم، السلام على ن اتبع الهدى، أما بعد، فلا تعلوا علي واتوني مسلمين. ثم طبعه بالمسك وختمه بختمه، ثم قال للهدهد: اذهب بكتابي هذا فألقه إليهم}.

(٣) يراجع تفصيل هذه المسألة في: روح المعاني (١/ ٤١)

وكثيرا ما استشكله الأئمة الأعلام، وجعلوه من مزالّ الأقدام، وقد رفع عنه النقاب وأزال عنه الحجاب العلامة المناوي[١] حيث قال: البسملة مشتملة على علوم الأولين والآخرين؛ لجمعها معاني الفاتحة، الجامعة لمعاني القرآن، الجامع لمعاني الكتب الأربعة[٢]، الجامعة لمعاني الكتب المنزلة. وجميع ما في البسملة أدمج في الباء، [٣/أ] وجميع ما في الباء في النقطة؛ لأن [مدار][٣] الكتب المنزلة على توحيد الباري وأنه ربّ العالم، وخالقه، وراحمه، ومالكه، وخالق الهداية في قلب العبد، والمُعِين له، وأنّ مصير الخلق إلى دار سعادة أو شقاوة، وهذه المعاني مُصرح بها في القرآن، مُشار إليها في الفاتحة، مرموز إليها في البسملة، ملوّح بها في الباء، فلم يبق إلا اندماج معنى الباء في النقطة، وسره أنه إشارة إلى الواجب وجوده الذي لا ينقسم ولا يتجزأ، خالق كل شيء، مفيض الجود على الوجود، والذي نشأ كل شيء عن نقطة فردانيته، الذي لا يشابه ولا يكيف، ومن الباء ظهر الوجود، وبنقطتها تميز العابد من المعبود[٤]. انتهى.

(١) محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين ابن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، زين الدين: لد سنة ٩٥٢هـ وعاش في القاهرة، وكان من كبار العلماء بالدين والفنون. انزوى للبحث والتصنيف، وكان قليل الطعام كثير السهر، فمرض وضعفت أطرافه، له نحو ثمانين مصنفا، و وتوفي بالقاهرة سنة ١٠٣١هـ. من كتبه: (التيسير في شرح الجامع الصغير)، و(الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية) و (الصفوة في مناقب آل البيت). الأعلام للزركلي (٦/ ٢٠٤، ٢٠٥)، معجم المؤلفين (١٠/ ١٦٦)

(٢) الكتب الأربعة: التوراة والإنجيل والزبور والفرقان. نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد (٢/ ٤٥)

(٣) هكذا في الأصل والنسختين: (ب)، (ج). وفي نسخة (أ): {جميع}.

(٤) هذا القول منسوب لمحي الدين بن عربي. ينظر: الفتوحات المكية لابن عربي (١٣٤/٩)
قال ابن عراق الكناني: ومعناه – والله أعلم –: بصنع الله ظهر الوجود الإمكاني، وبسمات الحدوث – وأظهرها افتقار المحدث إلى موجده – تميَّز العابد عن المعبود.
فعبَّر عن الصنع بالباء؛ لأن من معانيها السببية، بل لا معنى لها غيره عند أهل الإشارة، وردوا سائر المعاني إليه. (الصراط المستقيم إلى معاني بسم الله الرحمن الرحيم لابن عراق الكناني (ص: ٢٣٦)

فاقتصارهم على الاقتداء بالقرآن؛ لكونه الأشرف، هكذا قيل، وفيه نظر، لأنّ شرع مَن قبلنا ليس [بشرع][1] لنا وإنْ ورد في شرعنا ما يقرره[2]، وعملا بخبر: «**كُلّ أَمْر ذِي بَال لَا يُبْدَأ فِيهِ بِبَسْمِ اللّه الرّحْمَن الرّحِيم فَهُوَ أَجْذَم**»[3].

---

(١) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ب). وفي نسخة (ج): {شرعا}.

(٢) قال الإسنوي: شرع من قبلنا إذا ثبت بطريق صحيح ولم يرد عليه ناسخ لا يكون شرعا لنا عند الجمهور، واختاره الإمام فخر الدين والآمدي والبيضاوي. واختار ابن الحاجب عكسه. وللشافعي أيضا في المسألة قولان، أصحهما: الأول، ورجحه النووي. التمهيد في تخريج الفروع على الأصول (ص: ٤٤١)

قلت: اختلف في حجية شرع من قبلنا على قولين:

القول الأول: أنه حجة علينا وتشريع لنا يجب اتباعه وتطبيقه، وذهب إلى ذلك الحنفية والحنابلة وبعض المالكية وبعض الشافعية.

واحتجوا بقوله تعالى: ﴿**أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ**﴾ [الأنعام: ٩٠]، وأن الرسول ﷺ رجع إلى التوراة في رجم اليهودي، وأن شرع من قبلنا شرع لنبي سابق، وأن وروده في مصادر شريعتنا دون أن يرد له ناسخ قرينة على أنه شرع لنا وأنه إقرار علينا، وأن الأصل هو وحدة الشرائع السماوية، وأن عقيدتنا تأمرنا باتباع الرسل السابقين والاهتداء بهم، وأن القصاص بالنفس ثابت عندنا بالاتفاق مع أن الآية تتكلم عن بني إسرائيل.

ولكن يشترط أن يثبت ورود الشرع السابق في الكتاب أو السنة الصحيحة، ولا يصح الرجوع إلى كتب الشرائع السابقة للقطع بإدخال التحريف والتبديل فيها، وهذا يؤكد أن شرع من قبلنا ليس مصدرًا مستقلًا.

القول الثاني: أن شرع من قبلنا الوارد في شريعتنا دون إقرار ليس شرعًا لنا، ولا حجة علينا، وهو قول الشافعي؛ لأن الشرائع السابقة خاصة بقومهم، لقوله تعالى: ﴿**لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا**﴾ [المائدة: ٤٨]، وأن الإسلام نسخ الشرائع السابقة ما لم يرد إقرار لها في شريعتنا. الوجيز في أصول الفقه الإسلامي (١/ ٢٧٦، ٢٧٧)، ويراجع في تفصيل هذه المسألة: التبصرة في أصول الفقه (ص: ٢٨٥ – ٢٨٨)، اللمع في أصول الفقه للشيرازي (ص: ٦٣)، البرهان في أصول الفقه (١/ ١٨٩ – ١٩٢)، المستصفى (ص: ١٦٥ – ١٧٠)، البحر المحيط في أصول الفقه (٨/ ٣٩ وما بعدها)

(٣) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٦٩) حديث (١٢١٠)، وأورده السخاوي في الأجوبة المرضية (١/ ١٨٩) حديث (٤٨)، وقال: هذا حديث غريب أخرجه الخطيب البغدادي في كتابه "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" ومن طريقه أخرجه الرهاوي في خطبة =

ولفظ (كل)[1] موضوع لاستغراق أفراد المُنَكّر نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ

=الأربعين له، قال: أنا محمد بن حمزة أنا عبد الله يعني الأكفاني به فوقع لنا بدلاله عاليًا ورواته ثقات، فعبيد وثقه ابن حبان ومسلمة وأبو مزاحم وقال الدارقطني: صدوق، وقال ابن المنادي: أكثر الناس عنه ثم أصابه أدنى تغيير في آخر أيامه وكان على ذلك صدوقًا.

وأرده من طريق الرهاوي: السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (١/ ١٢) وسند ضعيف جدا، آفته ابن عمران، ويعرف بابن الجندي. ينظر: ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (١/ ١٥٩)

وذكره ابن الملقن في البدر المنير (٧/ ٥٣٠) وقال: ثم هذا الحديث ورد بألفاظ عديدة، وقد روى هذه الألفاظ الحافظ الرهاوي «في أربعينه». وذكره ابن حجر في التلخيص الحبير (١/ ١٩٦) وفي فتح الباري (٨/ ٢٢٠) وقال فيه: الرواية المشهورة فيه بلفظ "حمد الله"، وما عدا ذلك من الألفاظ التي ذكرها النووي وردت في بعض طرق الحديث بأسانيد واهية.

(١) قال تقي الدين السبكي: **لفظة (كل) إذا لم تقع تابعة فإما أن تضاف لفظا وإما أن تجرد، فإذا أضيفت فإما إلى نكرة وإما إلى معرفة.**

فإذا أضيفت إلى نكرة تعيَّن اعتبار المعنى فيما لها من ضمير وغيره، أي تكون على حسب المضاف إليه، إن كان مفردا فمفرد، وإن كان مثنى فمثنى، وإن كان جمعا فجمع، وإن كان مذكرا فمذكر، وإن كان مؤنثا فمؤنث. كقوله تعالى في المفرد المؤنث: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾.

وإذا أضيفت إلى المعرفة فقد كثر إضافتها إلى ضمير الجمع والخبر عنه مفرد، كقوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾﴾ ، **وإلى (مَنْ) و(ما).** وورد إضافته إلى المعرف بالألف واللام والخبر عنه مفرد أيضا. والإفراد في هذه المواضع كلها قال ابن مالك: إنه حمل على اللفظ، وجوز هو وغيره أن يحمل على المعنى فيجمع.

ومعنى العموم في (كل) المضافة إلى نكرة: كل فرد لا المجموع، ولذلك كانت مراعاة المعنى تقتضي الإفراد إذا كان المضاف إليه فردا، ويتطابق اللفظ والمعنى حينئذ. وإنما يختلفان حيث يكون مثنى أو مجموعا، فتجب مراعاة المعنى دون اللفظ مع كون المعنى: كل فرد من مراتب المثنى أو المجموع لا مجموعهما، وأن الحكم على الأفراد. وقد يكون مع ذلك الحكم على المجموع لازما له، وقد لا يكون. وذلك يفهم من معنى الكلام لا من لفظ (كل)، و(كل) لا دلالة لها إلا على كل فرد.

أما المضافة إلى معرفة فهل نقول: إنها كذلك أو أنها تدل على المجموع؟ كلام أكثر الأصوليين يقتضي الأول، لكن هذا يقتضي أن اعتبار المعنى لا ينافي الإفراد، فيكون الإفراد باعتبار اللفظ والمعنى جميعا. وابن مالك قال في المعرفة: إنه يجوز اعتبار اللفظ فيفرد واعتبار المعنى فيجمع. فاقتضى كلامه أن مدلولها في المعرفة: المجموع. وكذا كلام بعض الأصوليين.

والذي يظهر أنه متى أضيفت (كل) إلى نكرة كانت نصا في كل فرد مما دلت عليه تلك النكرة مفردا كان أو تثنية أو جمعا، وتكون لاستغراق الجزئيات، بمعنى أن الحكم ثابت لكل جزئيّ من جزئيات النكرة. وتارة يلزم من ذلك ثبوته للمجموع، وتارة لا يلزم. =

﴿ٱلْمَوْتِ﴾[1] **أو استغراق أفراد المُعَرّف، نحو:** ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾[2]، أو استغراق أجزاء المفرد المعرف، نحو: كل زيدٍ حَسَن[3]، ولفظها مفرد مذكر، ومعناها بحسب ما تُضاف إليه، والإضافة في (كل أمرٍ) على معنى اللام؛ لامتناع أنْ تكون بمعنى (في)، أو (من)؛ لأنّ ضابط الأولى أنْ يكون الثاني ظرفا، نحو: (ومكر الليل) ، وضابط الثانية: أنْ يكون الأول بعضا من الثاني، وأنْ يصح حمل الثاني عليه، كـ (خاتم فضة)، فإنْ انتفى الأمران، نحو : (ثوب زيد)، أو أحدهما، نحو: (يوم الخميس)، و(يد زيد)، تعين أنْ تكون بمعنى اللام[4]، وكل إضافة امتنع أنْ تكون بمعنى (في)، أو بمعنى (من)، تعيّن أنْ تكون بمعنى اللام تحقيقا إنْ أمكن النطق بها – كما مرَّ – أو تقديرا إنْ لم يمكن النطق [بها] [5]، نحو : (ذي مال)، و(عند زيد)، و(مع عمرو).

[وامتحان][6] ذلك: أنْ تأتي مكان المضاف بما يُرادفه، نحو : صاحب، ومكان، ومُصاحب، قاله في التصريح[7]، وما هنا من قبيل الثاني، فيقال: الإفراد للأمر؛ لأنّ [لفظ][8] (كل) للإفراد، فلا يقال: لا يصح أنْ تكون بمعنى اللام أيضا؛ لعدم صحة النطق بها.

= **وإذا أضيفت إلى معرفة فإن كان مفردا كانت لاستغراق أجزائه، ويلزم منه المجموع. وإن كانت المعرفة المضاف إليها جمعا احتمل أن يراد المجموع، وأن يراد كل فرد**، والاحتمال الثاني أكثر، فيحمل عليه عند الإمكان ، ولا يعدل إلى الأول إلا بقرينة. (أحكام كل وما عليه تدل للسبكي (ص٢٩ – ٥٦) باختصار.

(١) سورة آل عمران ، من الآية: ١٨٥، وسورة الأنبياء، من الآية: ٣٥، وسورة العنكبوت، من الآية: ٥٧

(٢) سورة مريم ، الآية: ٩٥

(٣) أي كل جزء من أجزائه.

(٤) تكون الإضافة على معنى "اللام" إن كان معناها هو الذي يحقق القصد، دون معنى: "من" أو "في"؛ كالإضافة التي يراد منها بيان الملك أو الاختصاص. ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣/ ٤٣، ٤٤)، حاشية الآجرومية (ص: ١٢٠)، النحو الوافي (٣/ ٢٠)

(٥) زيادة من الأصل والنسختين: (ب)، (ج)، ساقطة من نسخة (أ).

(٦) هكذا في الأصل والنسختين: (ب)، (ج)، وهو كذلك في التصريح. وفي نسخة (أ): {واستحسان}.

(٧) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو للأزهري (١/ ٦٧٦)

(٨) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ب). وفي نسخة (ج): {اللفظ}.

وذي بمعنى صاحب، واختاره على صاحب؛ لأنّ الوصف به أبلغ، [٣/ب] والإضافة به أشرف؛ لأنه يُضاف للتابع، فيكون متبوعا، تقول: (زيد ذو مال)، و(ذو غلام)، بخلاف صاحب، فإنه يُضاف للمتبوع، فيكون هو تابعا، تقول : (عمر صاحب النبي)، ولا تقول: (النبي صاحب عمر)، ومن ثم وصف يونس عليه السلام في الأنبياء بقوله: ﴿ وَذَا ٱلنُّونِ ﴾[١]؛ لأنه في معرض المدح والثناء، وفي نون بقوله: ﴿كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾[٢]؛ لأنه في مقام النهي عن اتّباعه.[٣]

والبال: الحال الذي يهتم به شرعا، وفي الأصل: القلب[٤]، فإطلاقه على ما

---

(١) سورة الأنبياء ، من الآية: ٨٧

(٢) سورة القلم ، من الآية: ٤٨

(٣) قال الإمام السهيلي: والإضافة لـ "ذي" أشرف من الإضافة لصاحب؛ لأن قولك: "ذو" يضاف إلى التابع و"صاحب" يضاف إلى المتبوع، تقول: أبو هريرة صاحب النبي ﷺ ولا تقول النبي ﷺ صاحب أبي هريرة، إلا على جهةٍ ما. وأما : ذو: فإنك تقول فيها: ذو المال وذو العرش، فتجد الاسم الأول متبوعا غير تابع، ولذلك تسمت "أقيال حمير" بالأذواء، نحو قولهم: ذو جَدِنٍ وذو يزن وذو أعين وذو عمرو وذو كلاع، وفي الإسلام أيضا ذو العين وذو الشمالين وذو اليدين ، وهذا كله تفخيم للشيء، وليس ذلك في لفظة "صاحب"، وبني على هذا الفرق أنه سبحانه قال في سورة الأنبياء: : ﴿ وَذَا ٱلنُّونِ ﴾ فأضافه إلى النون وهو الحوت وقال في سورة القلم: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ ﴾ قال: والمعنى واحد لكن بين اللفظين تفاوت كبير في حسن الإشارة إلى الحالتين وتنزيل الكلام في الموضعين، فإنه ذكر في موضع الثناء عليه "ذو النون" ولم يقل: "صاحب النون"؛ لأن الإضافة بـ"ذي" أشرف من "صاحب"، ولفظ "النون" أشرف من "الحوت"؛ لوجود هذا الاسم في حروف الهجاء أوائل السور، وليس في اللفظ الآخر ما يشرفه لذلك، فالتفت إلى تنزيل الكلام في الآيتين يلح لك ما أشرنا إليه في هذا الغرض فإن التدبر لإعجاز القرآن واجب ومفترض. (التعريف والإعلام فيما أبهم من القرآن من الأسماء والأعلام للسهيلي (٣٨/ أ، ب) بتصرف واختصار، ويراجع: البرهان في علوم القرآن (٤/ ٦٢، ٦٣، ٢٧٩)، الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٢٣١)

(٤) البال: القَلْب. والبال: الحالُ. ينظر: تهذيب اللغة (١٥/ ٢٨٢)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٤/ ١٦٤٢)، مجمل اللغة لابن فارس (ص: ١٤١)، مختار الصحاح (ص: ٤٢)، لسان العرب (١١/ ٧٤) المصباح المنير (١/ ٦٦) مادة (بول).

والفرق بين القلب والبال: أن القلب اسم للجارحة وسمي بذلك لأنه وضع في موضعه من الجوف مقلوبا، والبال والحال وحال الشيء عمدته فلما كان القلب عمدة البدن سمي بالا فقولنا بال يفيد خلاف ما يفيده قولنا قلب لان قولنا بال يفيد أنه الجارحة التي هي عمدة البدن وقولنا قلب يفيد أنه =

ذكر من قبيل الاستعارة المُصَرّحة[١]، أو التشبيه البليغ[٢]، على ما سيأتي تحقيقه.[٣]

وفي تقييد الأمر بذلك فائدتان:

الأولى : تعظيم اسم الله تعالى؛ حيث لا يُبتدأ به إلاّ في الأمور العِظام.

الثانية : التسهيل على الناس في محقرات الأمور، والمراد بالأمر المذكور أمر مقصود لم يجعل له الشارع مبدأ مخصوصا، ولم يكن ذكرا محضا، فخرج المحرّم والمكروه، والبسملة، والحمدلة، والوضوء، والصلاة؛ [والأذكار المحضة، فتحرم على الأول، وتكره على الثاني، ولا تطلب على الثالث والرابع والسادس والسابع، ويطلب[٤] على الخامس خصوص البسملة][٥]؛ لأن كلا من البسملة والحمدلة وسيلة لتحصيل البركة في الغير أو منه، وكل من الوضوء والصلاة جعل له الشارع مبدأ مخصوصا، فلا حاجة لاستثناء ما ذكر من الحديث.

=الجارحة التي وضعت مقلوبة أو الجارحة التي تتقلب بالأفكار والعزوم، ويجوز أن يقال: إن البال هو الحال التي معها ولهذا يقال: اجعل هذا على بالك. الفروق اللغوية للعسكري (ص: ١٦١)

(١) الاستعارة المصرَّحة أو المصرَّح بها أو التصريحية، وهي ما صرح فيها بلفظ المشبه به. (جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ص: ٢٦٧)، علوم البلاغة البيان، المعاني، البديع ص: ٢٧٠)، البلاغة العربية (٢/ ٢٥١)، علم البيان د. عبد العزيز عتيق (ص: ٣٩)

(٢) التشبيه البليغ: هو ما ذكر فيه الطرفان فقط وحذف منه الوجه والأداة، وسبب تسميته بذلك أن حذف الوجه والأداة يوهم اتحاد الطرفين، وعدم تفضالهما فيعلو المشبه إلى مستوى المشبه به، وهو أعلى مراتب التشبيه في البلاغة وقوة المبالغة؛ لما فيه من ادّعاء أن المشبّه هو عين المشبه به، ولما فيه من الإيجاز الناشئ عن حذف الأداة والوجه معا، هذا الإيجاز الذي يجعل نفس السامع تذهب كل مذهب، ويوحي لها بصور شتى من وجوه التشبيه. علوم البلاغة البيان، المعاني، البديع (ص: ٢٣٣)، علم البيان د. عبد العزيز عتيق (ص: ١٠٥)

(٣) وعلى القول بأن المراد بالبال: القلب، يكون المراد قلب ذلك الأمر على سبيل الاستعارة بالكناية؛ حيث شبه الأمر المهتم به شرعا بإنسان، بجامع الشرف، وطوى لفظ المشبه به ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو البال. ينظر: حاشية الباجوري المسماة تحقيق المقام على كفاية العوام للشيخ محمد الفضالي الأزهري، والحاشية للشيخ إبراهيم الباجوري (ص: ٦).

(٤) هكذا في الأصل. وفي نسخة (أ): {وتطلب}.

(٥) زيادة من الأصل ونسخة (أ)، ساقطة من النسختين: (ب)، (ج).

والدليل على إرادة القيد الأول من الحديث: لزوم التسلسل وهو محال، **وعلى إرادة الثاني منه:** تقييد الشارع له بنوع مخصوص من الذكر. فالوضوء لابدّ فيه من التسمية، والصلاة لابدّ فيها من التكبير، وإلاّ لزم التنافي، واندفع بزيادة منه ما أورد من أن القرآن يلزم أن يكون ناقصا إذا لم يبتدأ بالبسملة، وأخذ من اقتصارهم على إخراج المحرم والمكروه أن المباح كالقيام والقعود [يسن][(١)] فيه التسميه، وهو كذلك، [فقد قال العلامة الرملي[(٢)] في شرح المنهاج[(٣)]: وتسن لكل أمر ذي بال، عبادة أو غيرها، كغسل، وتيمم، وتلاوة ولو من أثناء سورة، وجماع، وذبح، وخروج من منزل لا للصلاة، والحج، والأذكار، وتكره لمكروه، ويظهر كما قاله الأذرعي[(٤)]: تحريمها لمحرم][(٥)]

و(في) للسببية على حدّ [حديث][(٦)]: **«دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ[(٧)]»[(٨)]**، وأشار به إلى أنّ البَرَكة لا تحصل في الأمر ذي البال مما ذكر إلّا إذا قصده وأتى

(١) هكذا في الأصل ونسخة (أ)، وفي النسختين: (ب)، (ج): {تسن}.
(٢) محمد بن أحمد بن حمزة، شمس الدين الرمليّ: فقيه الديار المصرية في عصره، ومرجعها في الفتوى. يقال له: الشافعيّ الصغير. نسبته إلى الرملة (من قرى المنوفية بمصر)، ولد بالقاهرة سنة ٩١٩هـ ، ولي إفتاء الشافعية. وصنّف شروحا وحواشي كثيرة، توفي بالقاهرة سنة ١٠٠٤هـ. (البدر الطالع (٢/ ١٠٢، ١٠٣)، الأعلام للزركلي (٦/ ٧)
(٣) ينظر: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (١/ ١٨٤)
(٤) أحمد بن حمدان بن أحمد بن عبد الواحد، شهاب الدين الأذرعي أبو العباس، ولد سنة سنة ٧٠٨هـ ، وسمع من الحجار والمزي وحضر عند الذهبي، ولازم الفخر المصري، وهو الّذي أذن له، وشهد له عند السبكي بالأهلية. وراسل السبكي بالمسائل الحلبيات، وهي في مجلد مشهور، واشتهرت فتاويه في البلاد الحلبية، وكان منطرح النفس، كثير الجود، صادق اللهجة، شديد الخوف من الله. توفي سنة ٧٨٣ هـ. طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٣/ ١٤١)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١/ ١٤٥ – ١٤٧)
(٥) زيادة من نسخة (أ)، ساقطة من الأصل والنسختين: (ب)، (ج).
(٦) زيادة من نسخة (أ)، ساقطة من الأصل والنسختين: (ب)، (ج).
(٧) أي: بسببِ هرةٍ حبَسَتْها. قال السيوطي: (في هرة) قال ابن مالك: (في) هنا للسببية، وهو مما خفي على أكثر النحويين مع وروده في القرآن والحديث والشعر القديم. حاشية السيوطي على سنن النسائي (٣/ ١٣٩)، ويراجع: شرح السيوطي على مسلم (٥/ ٢٥٩)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٤/ ٢٠٣)، كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري (١/ ٣٨٠)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣/ ٢١)
(٨) أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ١٣٠) حديث (٣٣١٨) كتاب بدء الخلق، باب خمس من الدواب فواسق، يقتلن في الحرم، ومسلم في صحيحه (٤/ ٢١١٠) حديث (٢٦١٩) كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه، وأخرجه غيرهما.

به لأجله، وأمّا إذا صاحبه من غير [قصد][(١)] كما إذا بسمل قاصدا سفرا فاتفق له أكل بعد أن بسمل للسفر، فلا تحصل البركة فيه، [٤/أ] فلا يقال: بدأ يتعدى بنفسه فلِم عداه بـ (في) ؟

والأجذم في الأصل: المقطوع اليد أو الذاهب الأنامل[(٢)]، وهذا التركيب يصح أنْ يكون من التشبيه البليغ بحذف الأداة، والأصل هو كأجذم في عدم حصول [المقصود][(٣)]، وأنْ يكون من قبيل الاستعارة التصريحية، ولا يرد أنه يلزم الجمع بين المشبه والمشبه به؛ لأنّ المشبه في هذا التركيب محذوف، والأصل هو ناقص كأجزم[(٤)]، فحذف المشبه، وهو ناقص، وعبّر عنه باسم المشبه به، وهو أجذم، فصار المراد به: الناقص، فلم يجمع بين الطرفين.

والجواب بأنّ هذا الجمع ليس على وجه ينبئ عن التشبيه، والممتنع إنما هو الجمع على الوجه المذكور؛ للتصريح بكونه استعارة في قوله:

لاَ تَعْجَبُوا من بِلا [غِلاَلتـه][(٥)] *** قد زرَّ أَزْرَاره على القمَر[(٦)]

(١) هكذا في الأصل ونسخة (أ). وفي النسختين (ب)، (ج): {قصده}.
(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٧/ ٣٦٦)، لسان العرب (١٢/ ٨٧)، القاموس المحيط (ص: ١٠٨٦)، تاج العروس (٣١/ ٣٧٩) مادة: (جذم).
(٣) هكذا في نسخة (أ) ، وفي الأصل والنسختين: (ب)، (ج): {المقصود منه}.
(٤) في نسخة (أ) زيادة: {فحذف المشبه والمشبه به؛ لأنّ المشبه في هذا التركيب محذوف، والأصل هو ناقص كأجزم}، وهو تكرار لجملة سابقة، لذا حذفتها.
(٥) هكذا في الأصل ونسخة (أ). وفي النسختين (ب)، (ج): {غلالتها}.
(٦) البيت من المنسرح. وهو لأبي الحسن بني طباطبا العلوي في معاهد التنصيص على شواهد التلخيص (٢/ ١٢٩)، وبلا نسبة في: تاج العروس (١٣/ ٤٦٩)، أسرار البلاغة (ص: ٣٠٥)، مفتاح العلوم (ص: ٣٧١)، نهاية الأرب في فنون الأدب (٧/ ٥٦)، الطراز لأسرار البلاغة (١/ ١٠٧)، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (٢/ ١٤٨)
والبلى: من بلي الثوب إذا فسد، **والغلالة:** ثوب قصير ضيق الكمين كالقميص يلبس تحت الثوب، **وزر القميص عليه:** شد أزراره، وبهذا يعلم أن تعدية "زر" إلى الأزرار في البيت فيها ضرب من التسامح. المنهاج الواضح للبلاغة (٣/ ٢٢١) =

مدفوع بأنّ اسم المشبه به هنا خبر، وقد صرحوا بأنّ الجمع المنبئ عن التشبيه أنْ يكون المشبه به خبرا أو حالا أو نعتا.

والتعارض بين هذه الرواية ورواية (بالحمد لله)(١) من حيث إنّ البداءة بأحدهما تفوت البداءة بالآخر، فلا [يتأتى](٢) العمل بهما، مدفوع بحمل الابتداء على العرفي الذي يمتد من حين الشروع إلى حين الأخذ في المقصود، أو على الأعم.

أو في الأول على الابتداء الحقيقي، الذي هو ذكر الشيء أولا من غير أنْ يسبقه شيء، وفي [الثاني على الإضافي](٣) القريب منه الذي هو ذكر الشيء أمام المقصود، سبقه شيء أو لا، على الوجه الذي اشتمل عليه القرآن المبيِّن لكيفية العمل بالحديثين.

أو بأنّ يراد من البسملة والحمدلة مطلق الذكر؛ لِما ورد مما يدل على أنّ المعتبر جهة عمومهما وكونهما [ذِكرا](٤)، وهو حديث: **« [كُلّ](٥) أَمْر ذِي بَال لا**

= **ادعى أن محبوبه ذات القمر لا شبيه به**، واستدل لادعائه بأن غلالته التي من جنس الكتان قد بلى كما يبلى الثوب الكتان المقابل لشعاع القمر.
فالقمر من طبعه إبلاء الأثواب وتقطيعها فمعناه لا تعجبوا من تقطيع الغلالة فإنها مشتملة على القمر، فانظر إلى تحقيقه للاستعارة وتقريرها. الطراز لأسرار البلاغة (١/ ١٣٢)

(١) **قال العلماء: يمكن الجمع بين الروايتين:** بأن يراد بالحمدلة والبسملة ما هو أعم منهما وهو ذكر الله تعالى، والثناء عليه؛ لأن كلا منهما ذكر، أو يحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي؛ بحيث لا يسبقه شيء. وحديث الحمدلة على الابتداء الإضافي، وهو ما بعد البسملة، ولم يعكس؛ لأن حديث البسملة أقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال.
وكأنه ، وهو ذكر الله تعالى، والثناء عليه، على الجملة بصيغة الحمد، أو غيرها.
وقيل: إن توفيق الافتتاح بالبسملة لما كان من النعم الجزيلة ناسب أن تكون الحمدلة متأخرة عنها؛ لتكون متضمنة للشكر على هذه المنحة الجميلة. هذا وقد يقال: إن المراد بالابتداء افتتاح عرفي موسع ممدود يطلق على ما قبل الشروع في المقصود كما يقال: أول الليل وأول النهار. يراجع: عمدة القاري (٩/ ١٨)، فيض القدير (٥/ ١٣)، مرقاة المفاتيح (١/ ٣)، الأجوبة المرضية (٣/ ١٠١٢)، التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٦)

(٢) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ب). وفي نسخة (ج): {ينافي}.

(٣) هكذا في الأصل ونسخة (أ). وفي النسختين (ب)، (ج): {الثاني الإضافي}.

(٤) هكذا في الأصل ونسخة (أ). وفي النسختين (ب)، (ج): {ذكر}.

(٥) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ب)، وهي ساقطة من نسخة (ج).

يُبْدَأ فِيهِ بِذِكْرِ اللهِ فَهُوَ أَجْذَم»(١) فحمل المقيد على المطلق(٢)؛ لوجود مطلق ومقيدين بقيدين متنافيين، ليس أولى بأحدهما من الآخر(٣)، على حدّ قوله تعالى في قضاء أيام رمضان: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾(٤)، وفي كفارة الظّهار: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾(٥) وفي صوم التمتع : ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾(٦)، فلا يصح تقييد المطلق بهما للتنافي، ولا بأحدهما لانتفاء مرجحه.

وحمل المطلق على المقيد المعهود إنما هو فيما إذا ورد مطلق ومقيّد واحد، كما في الرقبة في كفارتي القتل والظهار.

فإنْ انتفى التنافي [٤/ب] أو كان أولى بأحدهما من الآخر فلا يُحمل المقيّد على المطلق، بل يُعمل بكل الروايات في الأول؛ لعدم التنافي، كما في روايات الترتيب في

---

(١) أخرجه بألفاظ متقاربة: معمر بن راشد في الجامع (١١/ ١٦٣) حديث (٢٠٢٠٨)، وعبد الرزاق في المصنف (٦/ ١٨٩) حديث (١٠٤٥٥)، وأحمد في المسند (١٤/ ٣٢٩) حديث (٨٧١٢)، والدارقطني في سننه (١/ ٤٢٨) حديث (٨٨٤)
قال شعيب الأرناؤوط: إسناده ضعيف؛ لضعف قرة بن عبد الرحمن، وللاضطراب الذى وقع في إسناده ومتنه. يراجع: مسند أحمد ط الرسالة (١٤/ ٣٢٩ هامش/ ٢)

(٢) قال المصنف في رفع الأستار (ص: ٣٨): "بأنْ أُلغِي المقيد، وأُريد من المقيد: مطلق الذّكر".
قلت: يقصد بالمقيدين: المقيد بالبسملة والمقيد بالحمدلة.
والمطلق هو ما تناول واحدا غير معين باعتبار حقيقة شاملة لجنسه. **والمقيد**: ما تناول معينا أو موصوفا بوصف زائد على حقيقة جنسه. أو هو اللفظ الخاص الذي تناول فردًا معينًا بالوضع أو بقيد خارجي يخرجه عن الشيوع. ينظر: الحدود في الأصول (ص: ١٠٨)، مختصر التحرير شرح الكوكب المنير (٣/ ٣٩٢، ٣٩٣)، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي (٢/ ٤٠)

(٣) مسألة: (إذا ورد تَقْيِيد الْمُطلق بقيدين متنافيين وَلم يقم دَلِيل على تعْيين أَحدهمَا) تنظر في: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول (ص: ٤٢٣ وما بعدها)، نهاية السول شرح منهاج الوصول (ص: ٢٢٤ وما بعدها)، القواعد والفوائد الأصولية ومايتبعها من الأحكام الفرعية (ص: ٣٦٤ وما بعدها)، التحبير شرح التحرير (٦/ ٢٧٣٦ وما بعدها)، مختصر التحرير شرح الكوكب المنير (٣/ ٤٠٥ وما بعدها)، المطلق والمقيد لحمد الصاعدي (ص: ٢٩٧ وما بعدها)، التمهيد في أصول الفقه (٢/ ١٨٨).

(٤) سورة البقرة، من الآية: ١٨٤، ١٨٥

(٥) سورة المجادلة، من الآية: ٤

(٦) سورة البقرة، من الآية: ١٩٦

الغسلات؛ بحمل رواية إحداهن على بيان الجواز، وأُولاهن على الندب، وأُخراهن على الإجزاء، ويُحمل المطلق على المقيّد في الثاني، كقوله في كفارة اليمين: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾[1]، وفي كفارة الظّهار : ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾[2]، وفي صوم التمتع : ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾[3]، فحملُ الصوم في كفارة اليمين على كفارة الظهار أَولى من حمله على كفارة التمتع؛ لاشتراكهما في النهي، وهو قول قديم للإمام الشافعي[4] رضي الله عنه .[5]

فظهر أنّ لهم[6] قاعدتين:

الأولى : حمل المطلق على المقيّد، وذلك فيما إذا ورد مطلق ومقيّد واحد، كما مرّ.

والثانية : العكس، وذلك فيما إذا ورد مطلق ومقيدان بقيدين متنافيين، ليس أولى بأحدهما من الآخر، كما مرّ.

---

(١) سورة المائدة، من الآية: ٨٩

(٢) سورة المجادلة، من الآية: ٤

(٣) سورة البقرة، من الآية: ١٩٦

(٤) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي، المطلبي، الشافعي، الحجازي، المكي، (أبو عبد الله) أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة وإليه تنسب الشافعية. ولد بغزة بفلسطين سنة ١٥٠هـ ، وحمل إلى مكة وهو ابن سنتين فنشأ بها وبمدينة الرسول ﷺ ، وكان الشافعي كثير المناقب جم المفاخر منقطع القرين، اجتمعت فيه من العلوم بالكتاب والسنة ومعرفة كلام العرب والشعر ما لم يجتمع في غيره، خرج إلى مصر فنزلها إلى حين وفاته سنة ٢٠٤ هـ. طبقات الفقهاء (ص: ٧١ - ٧٣)، وفيات الأعيان (٤/ ١٦٣ - ١٦٩)

(٥) قال الزركشي: وممن ذكره الماوردي في باب الكفارات، ومثله بالصيام في كفارة اليمين، فإن في وجوب تتابعه قولين، أصحهما المنع، لأنه دائر بين قيدين: أحدهما يوجب التتابع، وهو صوم الظهار كما في قوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [النساء: ٩٢] والآخر، يوجب التفرقة، وهو صوم التمتع في قوله: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وليس حمله على أحدهما أولى من حمله على الآخر. فترك على إطلاقه، فيكون مخيرا بين التتابع فيه والتفريق، كقضاء رمضان، لما أطلق، وهو بين هذين القيدين حمل على إطلاقه. اهـ. وتبعه الروياني في مواضع منها: كفارة اليمين، **قال: هذا مما سبق إليه الشافعي، ولم يسبق فيه.** ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٥/ ٢٢)

(٦) أي للأصوليين.

وأقول: هذا مخالف لِما في الأصول من أنه إذا ورد مطلق ومقيد بقيدين متنافيين[١]، فإن المطلق يبقى على إطلاقه من غير حمل لأحدهما على الآخر، وعبارة جمع الجوامع[٢] مع شرحها للمطلق والمقيد في موضعين [متنافيين[٣]][٤] وقد أطلق في موضع كما في قوله تعالى في قضاء أيام رمضان ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[٥]، وفي كفارة الظّهار: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾[٦] وفي صوم التمتع: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾[٧]، يستغنى فيما أطلق فيه عنهما إن لم يكن أولى بأحدهما من الآخر قياسا كما في المثال المذكور بأن يبقى على إطلاقه؛ لامتناع تقييده بهما؛ لتنافيهما، [وبواحد][٨] منهما؛ لانتفاء مرجحه، فلا يجب في قضاء رمضان تتابع ولا تفريق. [أ.هـ][٩].

على أنّ ما ذكره الأصوليون فيما إذا تعددت المواضع، وهنا الموضع واحد، وهو الابتداء في الأمر ذي البال، فإن حمل ما ذكره الأصوليون على ما إذا تعددت المواضع، وما ذكروه هنا على ما إذا اتّحد [الموضعِ][١٠]، اندفع التنافي المذكور، **ولكن تكون القواعد ثلاثة:**

---

(١) قال المصنف في رفع الأستار (ص: ٤٠): "ولم يكن أولى بأحدهما من الآخر " .

(٢) قال السبكي: "المطلق والمقيد كالعام والخاص، وأنهما إن اتحد حكمهما وموجبهما وكانا مثبتين، وتأخر المقيد عن وقت العمل بالمطلق فهو ناسخ، وإلا حُمِلَ المطلق عليه، وقيل: المقيد ناسخ إن تأخر، وقيل: يحمل المقيد على المطلق وإن كان منفيين". جمع الجوامع في أصول الفقه للسبكي (ص: ٥٣)

(٣) هكذا في النسختين: (أ) ، (ج). وفي الأصل ونسخة (ب): {بمتنافيين}.

(٤) قال المصنف في رفع الأستار (ص: ٣٨): "ولم يكن أولى بأحدهما من الآخر ".

(٥) سورة البقرة، من الآية: ١٨٤، ١٨٥

(٦) سورة المجادلة، من الآية: ٤

(٧) سورة البقرة، من الآية: ١٩٦

(٨) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ب). وفي نسخة (ج): {لواحد}.

(٩) هكذا في نسخة (أ). وفي الأصل والنسختين (ب)، (ج): {انتهت}.
ويراجع تفصيل هذه المسألة في: فيض الخبير وخلاصة التقرير على نهج التيسير شرح منظومة التفسير لعلوي بن السيد عباس المالكي الحسني (ص: ٢٠٨ – ٢١١)

(١٠) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ج). وفي نسخة (ب): {المواضع}.

١. **حمل المطلق على المقيّد.**
٢. **العكس.**
٣. **بقاء المطلق على إطلاقه.**

ولكن لم أرَ لأحد من الأصوليين تصريحا بالقاعدة الثانية، والمذكور في كلامهم القاعدتان الباقيتان، [٥/أ] فتأمّل المقام لتظفر بالمرام.(١)

وظاهر ما ذُكر أنّ الحديثين من باب المقيد والمطلق، وليس كذلك؛ لأن المطلق لابدّ أن يكون نكرة، كما ذكره المحلي(٢).

و(ذكر الله) في الحديث المذكور مَعرِفة، فالمتعيّن أنهما من قبيل الخاص والعام(٣)، فإن جعلت الإضافة للجنس لم يعم وكان ما ذكر من قبيل المطلق والمقيد.

*****

(١) قال المصنف في رفع الأستار (ص: ٤١): "فتأمل بنظرك السديد ، ولا تكن في شيء من العلوم أسيرا للتقليد".
ثم قال: "هذا إذا جعلت الباء في الحديث للتعدية ، فإن جُعِلتْ للاستعانة أو المصاحبة فلا تعارض كما لا يخفى."

(٢) قال المحلي: عرف الآمدي المطلق بقوله: (المطلق عبارة عن نكرة في سياق الإثبات) ، وقال ابن الحاجب: (المطلق ما دل على الشائع في جنسه). وقال السبكي معقبا على هذا التعريف: (وهذا الحد يتناول اللفظ الدال على الماهية من حيث هي، والتي دلت على واحد غير معين، وهي النكرة؛ لأنها أيضا لفظ دَلَّ على شائع في جنسه، فكأنه لا يفرق بين المطلق والنكرة، وقد سبقه إلى ذلك الآمدي، والصواب: أن بينهما فرقا، فالمطلق: الماهية من حيث هي: والنكرة: ما دل على وحدة غير معينة، وعلى هذا الأسلوب المنطقيين والأصوليين والفقهاء، ولهذا لما استشعر بعضهم التنكير في بعض الألفاظ اشترط الوحدة. جمع الجوامع في أصول الفقه للسبكي (١/ ٣١١)

(٣) **العام** : هو اللفظ الدال على جميع أجزاء ماهية مدلوله. أو هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد، مثل الرجال، فإنه مستغرق لجميع ما يصلح له من الأفراد الذكور. **والخاص**: هو اللفظ الذي وضع في اللغة للدلالة على فرد واحد. ينظر: الحدود في الأصول (ص: ١٠٦)، مختصر التحرير (٣/ ١٠١)، الوجيز في أصول الفقه (٢/ ٥٨)

المبحث الثاني: فيما لها من المعاني[السنية][1].

ويشتمل على أربعة مقاصد، تشتمل على خمسة عشر مبحثا:

المقصد الأول : في الباء، وفيه أربعة مباحث:

الأول: في بيان معناها.

الثاني: في بيان متعلقها.

الثالث: في توجيه تحريكها بالكسرة.

الرابع: في توجيه تطويل ألفها.

فالباء يصح أنْ تكون للاستعانة[2]، وأنْ تكون للمصاحبة[3]، واختاره الزمخشري[4]؛ لِما فيه من الرد على المشركين، المقصود من طلب الاتيان بالبسملة؛ لأنهم كانوا يبتدؤون أفعالهم بأسماء آلهتهم على الوجه المذكور.

---

(١) هكذا في الأصل والنسختين: (ب)، (ج). وفي نسخة (أ): {النسبية}.

(٢) رجح أبو حيان كونها للاستعانة حيث قال: الباء في بسم الله للاستعانة، نحو كتبت بالقلم، وموضعها نصب، أي بدأت، وهو قول الكوفيين، وكذا كل فاعل بدىء في فعله بالتسمية كان مضمرا، وقدره الزمخشري فعلا غير بدأت وجعله متأخرا، قال: تقديره بسم الله أقرأ أو أتلو، إذ الذي يجيء بعد التسمية مقروء، والتقديم على العامل عنده يوجب الاختصاص، وليس كما زعم. البحر المحيط في التفسير (١/ ٢٩)

(٣) قال المصنف في رفع الأستار (ص: ٤٣): "على وجه التبرك".

قلت: فيكون المعنى: (متبركا باسم الله أقرأ)، فيدلّ على أن الباء متعلّقة بمحذوف، وهو " متبركا "، فإن متبركا ليس معنى المصاحبة.

قال الطيبي: في هذا التعلُّق بحث؛ لأن " أقرأ " حينئذٍ ليس بعامل في الجار والمجرور.

والذي في " الكشاف " ترجيح كونها للمصاحبة، فإنه قال بعد ذكره: "وهذا أعرب وأحسن".

قال الطيبي: قوله: " أعرب " أي أفصح، قيل: إنما كان أعرب وأحسن؛ لأن باء المصاحبة تقتضي الاستدامة في قصد المتكلم. فمعناه كل حرف مما أتكلم به بعد التسمية أقدر فيه "بسم الله"، ففيه تعميم الفعل مع التسمية كما في قوله: (تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ) [المؤمنون: ٢٠] أي: تنبت ثمارها وفيها الدهن. ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ٤)، حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي (١/ ٩٥، ٩٦)، حاشية الطيبي على الكشاف(١/ ٦٨٩)، حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي (١/ ٣٦)

(٤) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ٤)

والزمخشري هو محمد بن عمر بن محمد بن أحمد العلامة أبو القاسم الزمخشري الخوارزمي، النحوي اللغوي المعتزلي، المفسّر، يلقب جار الله؛ لأنه جاور بمكة زمانا. ولد سنة سبع وستين وأربعمائة بزمخشر - قرية من قرى خوارزم - وقدم بغداد، وحدّث، وأجاز، كان واسع العلم، =

وهي متعلقة بمحذوف(١)؛ لأنها حرف جر أصلي، والقاعدة أنّ كلّ جار ومجرور ليس زائدا ولا شبيها به ولا مما يُستثنى به لا بدّ له من متعلق يتعلق به(٢)،

=كثير الفضل، غاية في الذكاء وجودة القريحة، متفنّنا في كل علم، معتزليا قويا في مذهبه، مجاهرا به، داعية إليه، حنفيا، علامة في الأدب والنحو. لقي الكبار. وصنّف التصانيف المفيدة، مات سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة. (طبقات المفسرين للداوودي (٢/ ٣١٤، ٣١٥)، تاريخ الإسلام (١١/ ٦٩٧)، وفيات الأعيان (٥/ ١٦٨ - ١٧٤)

(١) قال أبو القاسم السهيلي: وأما ما تعلق به الباء من (بِسْمِ) فمحذوف، لا لتخفيف اللفظ كما زعموا؛ إذ لو كان كذلك لجاز إظهاره وإضماره، كما يجوز في كل ما يحذف تخفيفاً، **ولكن في حذفه فوائد ومعان، منها:**

- **أنه موطن ينبغي أن لا يقدم فيه سوى ذكر الله تعالى،** فلو ذكر الفعل - لا سيما وهو لا يستغني عن فاعله - كان ذلك مناقضا للمقصود، فكان في حذفه مشاكلة اللفظ للمعنى، كما تقول في الصلاة: " الله أكبر "، ومعناه: من كل شيء، ولكن لا تقوله ليكون اللفظ في اللسان مطابقاً لمقصود الجنان، وهو أن لا يكون في قلب ذكر إلا لله وحده.
- **وفائدة أخرى في حذف الفعل، وهو أن إضمار الفعل وحذفه أكثر ما يكون في الأمر** نحو: " إياك والطريق "، (الطريق) ونحو ذلك. والمتكلم بـ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) هو الله سبحانه، وهو أمر عبادة بالابتداء بها في كل سورة من القرآن.
- **وفائدة ثالثة: وهو أنه إذا حذف الفعل صالح الابتداء في كل عمل أو شغل فليس فعل أولى بها من فعل، فكان الحذف أعم من الذكر وأبلغ.** نتائج الفكر في النحو (ص: ٤٣)

(٢) قال السمين الحلبي: اعْلم أنَّ كلَّ جار ومجرور لا بُدَّ له من شيءٍ يَتَعَلَّقُ به، فعلٍ أو ما في معناه، إلا في ثلاثِ صور: حرفِ الجر الزائد ولعلَّ ولولا عند مَنْ يجر بهما، وزاد الاستاذ ابن عصفور كافَ التشبيه، وليس بشيء فإنها تتعلَّق. إذا تقرر ذلك ف «بسم الله» لا بدَّ من شيء يتعلق به ولكنه حُذِف.

واختلف النحويون في ذلك، فذهب أهلُ البصرةِ إلى أنَّ المُتَعَلَّقَ به اسمٌ، وذهب أهلُ الكوفة إلى أنه فِعْلٌ، ثم اختَلَفَ كلٌ من الفريقين: فذهب بعضُ البصريين إلى أنَّ ذلك المحذوفَ مبتدأٌ حُذِفَ هو وخبرهُ وبقي معمولُه، تقديره: ابتدائي باسم الله كائنٌ أو مستقرٌ، أو قراءتي باسم الله كائنةٌ أو مستقرة. وفيه نظرٌ من حيث إنه يلزمُ حَذْفُ المصدرِ وإبقاءُ معمولِه وهو ممنوعٌ، وقد نص مكي على مَنْع هذا الوجهِ. وذهبَ بعضُهم إلى أنه خبرٌ= =حُذِف هو ومبتدؤه أيضاً وبقي معمولُه قائماً مَقامَه، والتقدير: ابتدائي كائنٌ باسمِ الله، أو قراءتي كائنةٌ باسم الله نحو: زيدٌ بمكةَ، فهو على الأول منصوبُ المحلِّ وعلى الثاني مرفوعُه لقيامِهِ مقامَ الخبر. وذهب بعضُ الكوفيين إلى أنَّ ذلك الفعلَ المحذوفَ مقدَّرٌ قبله، قال: لأنَّ الأصلَ التقديمُ، والتقدير: أقرأُ باسم الله أو أبتدئُ باسم الله. ومنهم مَنْ قدَّر =

أي لابدّ له من عامل يعمل في محل مجروره النصب، وبين العامل والمعمول تعلق وارتباط.

والفرق بين حرف الجر الأصلي والزائد [والشبيه به](١): **أنّ [الأصلي]**(٢): ما له معنى ويتوقف عليه الكلام، كالباء في كتبت بالقلم، **والزائد**: ما ليس له معنى ولا يتوقف عليه الكلام، كالباء في بحسبك درهم، **[والشبيه]**(٣) **بالزائد**: ما له معنى ولا يتوقف عليه الكلام، كربّ في : ربّ(٤) رجلٍ كريمٍ لقيته.(٥)

وذلك المحذوف يصح أنْ يكون فعلا، وأنْ يكون اسما، وكلّ منهما إمّا خاص أو عام، وكلّ منهما إمّا مقدّم أو مؤخّر، نحو أؤلّف، وتأليفي، وأبتَدِئ، وابْتِدائي، فهذه احتمالات ثمانية كلها جائزة، والأولى منها أن يكون فعلا؛ لأنه الأصل في العمل، ولقلة المقدر [حينئذ](٦) من حيث الحروف والكلمات؛ إذ هو بتقديره فعلا خمسة حروف وكلمتان، وبتقديره اسما حروف تسعة أو عشرة(٧) وأربع كلمات، وأن يكون خاصا لتعم البركة سائر أجزاء التأليف، وأنْ يكون مؤخرا؛ ليفيد [الحصر](٨)؛ لأنّ

=بعده: والتقدير: باسم الله أقرأ أو أبتدئ أو أتلو، وإلى هذا نحا الزمخشري. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١/ ٢٢)

(١) هكذا في الأصل ونسخة (أ). وفي النسختين (ب) ، (ج): {والتشبيه}.

(٢) هكذا في الأصل والنسختين: (ب)، (ج). وفي نسخة (أ): {الزائد}.

(٣) هكذا في الأصل ونسخة (أ). وفي النسختين (ب) ، (ج): {والتشبيه}.

(٤) هو إذن يشبه الحرف الأصلي في أن له معنى، ويشبه الحرف الزائد في عدم حاجته إلى عامل يرتبط به، وفي أنه يجر الاسم لفظا لا تقديرا، ولغلبة شبهه بالزائد سمي "حرف جر شبيه بالزائد"، والحرف الوحيد الشبيه بالزائد "رُبَّ" وإن كانت محذوفة، كقولك "رُبَّ فقيرٍ خيرٌ عند الله من غنيّ". النحو المصفى (ص: ٥٤٣)

(٥) يراجع: النحو المصفى (ص: ٥٤٢، ٥٤٣)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/ ٤)، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٢/ ٣٠٧)

(٦) هكذا في الأصل ونسخة (أ). وفي النسختين (ب) ، (ج): {ح} .

(٧) قال المصنف في رفع الأستار (ص ٤٦): (وبتقديره اسما حروف عشرة ، أو أحد عشر ، وأربع كلمات).

(٨) هكذا في نسخة (أ). وفي الأصل والنسختين: (ب)، (ج): {القصر}.

تقديم المفعول يفيد ذلك، كما في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[1]، وسيأتي الكلام عليه في المبحث السابع.

ومحل المجرور نصب إن تعلق بفعل، أو اسم على [مقابل][2] المشهور، **ورفع** إن تعلق باسم على المشهور.[3]

لا يقال: الاسم الذي [تعلق][4] به المجرور مصدر عامل فيه الرفع على الخبرية، أو النصب على المفعولية؛ لأنه معمول للخبر المحذوف المعمول لذلك المصدر، ومعمول المعمول معمول، وقد صرحوا بأن المصدر لا يعمل محذوفا؛ لأن عمله هنا من جهة كونه مبتدأ، وهو رفع الخبر، وعمله من هذه الجهة [محذوفا][5] جائز اتفاقا. والممنوع إنما هو عمله من جهة كونه مصدرا، وهو رفع الفاعل ونصب المفعول، والقول بأن معمول المعمول معمول باطل، وإلا لزم أن يكون المضاف إليه معمولا للعامل في المضاف، وهو لا يصح، ولأن المعمول هنا مجرور، والظرف والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما.

---

(١) سورة الفاتحة، من الآية: ٥

(٢) هكذا في الأصل ونسخة (أ). وفي النسختين (ب) ، (ج): {متقابل}.

(٣) تتعلّق الباء في بِسْمِ اللَّهِ بمحذوف، فقدّره البصريون: ابتدائي ثابت أو مستقرّ، فموضع المجرور عندهم رفع، وحذف المبتدأ وما يتعلق به المجرور، وقدّره الكوفيون: بدأت، فموضعه عندهم نصب، ورجح الأول ببقاء أحد جزأي الإسناد، وهو الخبر. والثاني بأنّ الأصل في العمل للفعل. وقدّر الزمخشري: أقرأ أو أتلوا مؤخّرا، أي: بسم الله اقرأ أو اتلو، لأنّ الذي يجيء بعد التسمية مقروء ، والتقديم عنده يوجب الاختصاص، وردّ بمنع أنّ التقديم يوجب الاختصاص، فقد نصّ سيبويه على أنّ التقديم للاهتمام والعناية. المجيد في إعراب القرآن المجيد (ص: ٢٤، ٢٥)

(٤) هكذا في الأصل والنسختين: (ب)، (ج). وفي نسخة (أ): {يعلق}.

(٥) هكذا في الأصل ونسخة (أ). وفي النسختين (ب)، (ج): {محذوف}.

وحُرّكت بالكسرة(١) مع أنّ الأصل [في الحروف المفردة](٢) أنْ تُبنى على الفتح؛ لتناسب عملها، الذي هو الجر، وهو في الأصل الكسرة.(٣)

وطُوّلت تفخيما للحرف الذي بدئ به كلام الله.(٤)

---

(١) حركت الباء لتعذر الابتداء بالسكن.
قال الرازي: الابتداء بالحرف الساكن محال عند قوم، وجائز عند آخرين، لأن الحركة عبارة عن الصوت الذي يحصل التلفظ به بعد التلفظ بالحرف، وتوقيف الشيء على ما يحصل بعده محال. مفاتيح الغيب(١/ ٥٦)
وقال الشريف: (من دأبهم أن يبتدئوا بالمتحرك، ويقفوا على الساكن). قال الطيبي: هذا يشعر أن الابتداء بالساكن ممكن، وموجود في اللغة، لكنه مستكره، وبه صرّح صاحب " المفتاح " في الصرف قال: دعوى امتناع الابتداء بالساكن فيما سوى حروف المد واللين ممنوعة، اللهم إلاّ إذا حكيت عن لسانك، لكن ذلك غير مجد عليك.
وقال الشريف: التعليل بذلك دون الامتناع إشارة إلى جواز الابتداء بالساكن، وهو الحق، ومن قال بامتناعه لا يسمع منه إلا حكايته عن لسانه. نعم يمتنع الابتداء بالمدات، إلا أن ذلك لذواتها، لا لسكونها. وإذا استقريت لغة العجم وجدت الابتداء بالساكن المدغم.
وقد يستدل على الجواز بأنه لو لم يجز لكان التلفظ بالحرف موقوفا على التلفظ بالحركة فيدور؛ لأن الحركة موقوفة على الحرف في التلفظ توقف العارض على المعروض.
ويجاب بأن امتناع الابتداء بالساكن يستلزم امتناع انفكاك الحركة عن الحرف المبتدأ به، وأما توقفه على الحركة فلا، لجواز أن تكون الحركة تابعة له، غير منفكة عنه.
قال: واعلم أن الحركة والسكون بالمعنى المشهور مختصان بالأجسام، وأن المراد بالحركة كونه بحيث يمكن أن يتلفظ بعده بإحدى المدات الثلاث، وبسكونه كونه بحيث لا يمكن فيه ذلك. وقال الشيخ سعد الدين: التعليل بذلك مشعر بأنه ليس لامتناع الابتداء بالساكن، اللهم إلاّ إذا حكيت عن لسانك. حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي (١/ ١٠٨، ١٠٩)
(٢) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ج). وفي نسخة (ب): {في الحروف في المفردة}.
(٣) قال ابن عراق الكناني: وإنما كسرت باب الجر لتشابه حركتها عملها، وللزومها الجر والحرفية. (الصراط المستقيم إلى معاني بسم الله الرحمن الرحيم لابن عراق الكناني (ص: ٢٣٠)
(٤) قال ابن عراق الكناني: إنما طولوا الباء في (بسم الله) دون سائر المواضع بعد الأخذ بأمره ﷺ بذلك لوجهين: أحدهما: أنه لما حذفت همزة الوصل بعد الباء طولت هذه الباء؛ ليدل طولها على الألف المحذوفة بعدها. وثانيهما: أنهم أرادوا أن يفتتحوا كتاب الله بحرف معظم. وقال أهل الإشارة: لما اتصل بها اسم الله ارتفعت واستعلت، وكذلك العبد إذا اتصل بخدمة الله ارتفع حاله وعلا شأنه. =

المقصد الثاني : في الاسم، وفيه خمسة مباحث:

الأول: في معناه.

الثاني: في بيان أنّ الابتداء به ابتداء بذكر الله.

الثالث: في اشتقاقه.

الرابع: في لُغاته.

الخامس: في موجب حذف ألفه خطّا.

فالاسم لغة: ما دلّ على [معنى][(١)]، **وعُرفا** : ما دلّ مفردا على معنى في نفسه غير متعرض ببنيته لزمن.[(٢)]

والابتداء به ابتداء بذكر الله، فيكون موافقا لحديث: **« كلّ كَلَامٍ لا يُفْتَتَحُ بِذِكْرِ اللهِ فَهُو أَجْذَم»**[(٣)]؛ وذلك لأنّ كلّ حكم ورد على اسم في الظاهر فهو وارد في الحقيقة على مدلوله، كـ (قام زيد)[(٤)]، إلا بقرينة تدل على أن الحكم للفظ، فإنه يكون واردا على الاسم، نحو: (ضرب) فعل، و(من) حرف جر، فإن الحكم بالفعلية والحرفية ثابت للفظ : (ضرب) و (من).

فإن قيل: كل من (ضرب)، و(من) في هذا التركيب اسم، بدليل الإسناد إليه، فكيف أخبرت عن الأول بأنه فعل وعن الثاني بأنه حرف؟ وهل هذا إلا

=(الصراط المستقيم إلى معاني بسم الله الرحمن الرحيم لابن عراق الكناني (ص: ٢٣١)، ويراجع: أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١/ ٢٦)، حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي (١/ ١٢٥، ١٢٦)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل (١/ ٢٧)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (١/ ١٠)

(١) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ب). وفي نسخة (ج): {مسمى}.

(٢) ينظر في تعريف الاسم: الكليات (ص: ٨٣)، شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٨١)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/ ١٥٠)، شرح كتاب الحدود في النحو (ص: ٩٢)

(٣) سبق تخريجه.

(٤) قال المصنف في رفع الأستار (ص: ٤٨): "ومدلول الاسم لفظ الجلالة؛ بناء على أنّ الإضافة بيانية، فكأنه قال : بالله أبتدئ".

تناقض؟ **قلت**: قال الرضى[١]: ليس المراد أنهما في هذا التركيب فعل وحرف، بل المراد أنهما إذا استعملا فيما وضعا له كـ(ضربت زيدا) و(خرجت من الكوفة) كان (ضرب) فعلا، [٦/أ] و(من) حرفا.

وإنما قال ما ذكر دون (بالله)[٢] إشارة إلى حصول البركة بالاسم، أو نكتة الإجمال والتفصيل، أو العموم، أو لدفع إيهام [اليمين][٣]، أو لكون المسمى في غاية العظمة، وإذا كان المسمى كذلك فلا يذكر اسمه، وإنما يقال: السلام على الحضرة السامية أو على المجلس العالي، كما هو العادة.

وهو مشتق عند البصريين من السُّمُوّ[٤]، وهو العلو؛ لأنه يعلي مُسماه، **وعند الكوفيين من السِّمَة**[٥]، وهي العلامة؛ [لأنه علامة على مُسماه][٦]،

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (١/ ٢٩)
والرضي هو محمد بن الحسن الاستراباذي، السمنائي نزيل النجف (رضي الدين) نحوي، صرفي، متكلم، منطقي. توفي سنة ٦٨٦ هـ . من آثاره: شرح الشافية لابن الحاجب في التصريف، وفي النحو. الأعلام (٦/ ٨٦)، معجم المؤلفين (٩/ ١٨٣)

(٢) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١/ ٢٦)

(٣) هكذا في الأصل ونسخة (أ). وفي النسختين (ب)، (ج): {التميز}.

(٤) سمي به لأنه رفعة للمسمى وشعار له، أي علامة للمسمى بها يرتفع عن زواية الهجران إلى محفل الاعتبار والعرفان، وعن حضيض الخفاء إلى أوج الجلاء، فإن محقرات الأشياء لا يكون لكثير منها اسما خاصا، بل يعبر عنها باسم جنسها أو نوعها. (حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي ٣٩/١)

(٥) يعني أن الكوفيين جعلوا الاسم مشتقا من وسم يسم سمة، وقالوا: أصل اسم: وسم، فحذفت منه الواو تبعا ليسم، وزيدت الهاء في آخره عوضا عن المحذوف كما في العدة والصفة والزنة، فإن أصلها: وعد ووصف ووزن ، ففعل فيها كما ذكرنا، فصار عدة وصفة وزنة. وسمة يعني علامة، وقد تزاد همزة الوصل في أوله بعد حذف الواو لأجل الابتداء، ولتكون عوضا عن الواو المحذوفة، فيصر اسما. وسمي اللفظ الموضوع ليدل على شيء بعينه: اسما؛ لكونه كالعلامة المعرفة لذلك الشيء. (حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي ٣٩/١)

(٦) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ب). وفي نسخة (ج): {لأنه على علامة على مسماه}.

والأول أرجح معنى ولفظا[١].

أمّا معنى: فقد قال الإمام القرطبي[٢]: **"من قال بالأول**[٣] يقول: لم يزل الله تعالى موصوفا بالأسماء والصفات قبل وجود الخلق وبعد وجودهم وعند فنائهم، لا تأثير لهم في [أسمائه ولا صفاته][٤]، **وهذا قول أهل السنة**[٥].

---

(١) **قال ابن الخباز في "شرح الدرّة": يشهد لقول البصريين وجوهٌ:**
الأوّل: أن جمع اسم أسماء، ولو كان من الوسم لقيل: أوسام.
الثاني: تصغيره سُمَيٌّ. وأصله سُمَيْوٌ فقلبوا الواو ياء، وأدغمت على حدّ سَيِّد ومَيّت، ولو كان من الوسم لقيل فيه: وُسَيْمٌ.
الثالث: أنك تقول لمن يساويك في الاسم: هو سَمِيِّيْ، ولو كان من الوسم لقلت: وسِيْمِيْ.
الرابع: أنك تقول في تصريف الفعل منه: تسميت، وأسميت، وسميت، وتقول في المصدر: التسمية، ولو كان كما ذكروا لقيل: توسمت.
الخامس: أنه يقال في بعض لغاته: سُمًى كهدى، وأصله سُمَوٌ، فهذا من نظم لسُمُوٍ.
السادس: أن همزة الوصل في أوله لا تكون إلاّ لمحذوف اللام، كابن والست.
السابع: أنه على مذهب البصريين يكون فيه حذف اللام، وعلى مذهب لكوفيين يكون فيه حذف الفاء، والأوّل أكثر.
الثامن: أن حذف الفاء يعوض منه أخيرا، بدليل عدة، وزنة، ولا يعوض منه أولاً. ينظر: الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز (٧/أ، ب)، ويراجع: حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي (١/ ١١٢، ١١٣)، شرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٠٧)

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (١/ ١٠١)، الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى للقرطبي (ص: ٤٥)، ويراجع: الدر المصون (١/ ٢٠)، اللباب في علوم الكتاب (١/ ١٢٧)
والقرطبي هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح، الإمام، العلامة، أبو عبد الله الأنصاري، الخزرجي، القرطبي، إمام متفنن متبحر في العلم، له تصانيف مفيده تدل على كثرة اطلاعه ووفور فضله، كان من عباد الله الصالحين، والعلماء العارفين الورعين الزاهدين في الدنيا، توفي سنة ٦٧١هـ. طبقات المفسرين للداوودي (٢/ ٦٩)، تاريخ الإسلام (١٥/ ٢٢٩)، الوافي بالوفيات (٢/ ٨٧)

(٣) أي من قال: الاسم مشتق من العلو.

(٤) هكذا في الأصل ونسخة (أ) ، وهو هكذا في الجامع لأحكام القرآن. وفي النسختين (ب)، (ج): {في أسمائه وصفاته}.

(٥) أهل السنة: هم الفرقة الناجية والطائفة المنصورة الذين أخبر النبي ﷺ عنهم بأنهم يسيرون على طريقته وأصحابه الكرام دون انحراف؛ فهم أهل الإسلام المتبعون للكتاب والسنة، المجانبون =

ومن قال بالثاني(١) يقول: كان الله في الأزل بلا اسم ولا صفة، فلما خلق الخلق جعلوا له أسماء وصفات، [فلما] (٢) [أفناهم] (٣) بقي بلا اسم ولا صفة، **وهو قول المعتزلة**(٤). قال بعضهم: وهذا أشد خطأ من قولهم بخلق القرآن(٥)".

=لطرق أهل الضلال. وقد سموا " أهل السنة " لاستمساكهم= =واتباعهم بسنة النبي ﷺ . وسموا بالجماعة؛ لأنهم جماعة الإسلام الذي اجتمعوا على الحق ولم يتفرقوا في الدين، وتابعوا منهج أئمة الحق ولم يخرجوا عليه في أي أمر من أمور العقيدة. وهم أهل الأثر أو أهل الحديث أو الطائفة المنصورة أو الفرقة الناجية. ينظر: الملل والنحل (١/ ١١)، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب (١/ ٣٦)

(١) أي من قال: الاسم مشتق من السمة.

(٢) هكذا في جميع النسخ. وفي الجامع لأحكام القرآن: (فإذا)، وهو أنسب لسياق الكلام.

(٣) هكذا في الأصل والنسختين: (ب)، (ج)، وهي مطموسة في نسخة (أ).

(٤) قال القرطبي: "وهو خلاف ما أجمعت عليه الأمة ". الجامع لأحكام القرآن (١/ ١٠١)
والمعتزلة: فرقة إسلامية نشأت في أواخر العصر الأموي وازدهرت في العصر العباسي، وقد اعتمدت على العقل المجرد في فهم العقيدة الإسلامية لتأثرها ببعض الفلسفات المستوردة مما أدى إلى انحرافها عن عقيدة أهل السنة والجماعة. وهم أصحاب واصل بن عطاء الغزال الذي اعتزل عن مجلس الحسن البصري، وقد أطلق عليها أسماء مختلفة منها: المعتزلة والقدرية والعدلية وأهل العدل والتوحيد والمقتصدة والوعيدية. ينظر: الملل والنحل (١/ ٤٣)، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (١/ ٦٤)

(٥) زعمت المعتزلة أن الله تعالى كان في أزله بلا صفة ولا اسم من أسمائه وصفاته العليا. قالوا: لأنه لا يجوز أن يكون في القدم واصفا لنفسه؛ لاعتقادهم خلق كلامه، ولا يجوز أن يكون معه في القدم واصف له مخبر عما هو عليه.
فوجب أنه لا صفة لله سبحانه قبل أن يخلق خلقه، وأن الخلق هم الذين يجعلون لله الأسماء والصفات؛ لأنهم هم الخالقون لأقوالهم التي هي صفات الله سبحانه وأسماؤه.
ولأنهم أيضا يزعمون أن الاسم هو التسمية، وهو قول المسمى لله تعالى، وأن الله سبحانه كان قبل خلق كل من كلمه وأمره ونهاه بلا اسم ولا صفة. فلما أوجد العباد جعلوا له الأسماء والصفات تعالى عن ذلك.
وهذا القول خروج عما عليه كافة الأمة قبل وجود المعتزلة. وهو خطأ فاحش، قال السمين: هذا القول أشد خطأ من قولهم بخلق القرآن ؛ لإشعاره بالاحتياج للغير. وقال ابن حمدان في (نهاية المبتدئين في أصول الدين) : أسماء الله - تعالى - قديمة. انتهى.
وقد نص الإمام الشافعي أن أسماء الله - تعالى - غير مخلوقة. وقال الإمام أحمد: من قال إن أسماء الله - تعالى - مخلوقة فقد كفر. =

ومن ثم قال صاحب الجوهرة[١]:

وَعِنْدَنَا أَسْمَاؤُهُ [العَظِيمَةْ][٢] ... كَذَا صفَاتُ ذَاتِهِ قَدِيمَةْ[٣]

[فلأنه مبني على مذهب أهل الحق من أنه تعالى لم يزل موصوفا بالأسماء والصفات أزلا وأبدا، بخلاف الثاني، فإنه مبني على مذهب أهل الاعتزال من أنه تعالى كان في الأزل بلا اسم ولا صفة][٤].

وأمّا لفظا: فلموافقته لتصريفه على أسماء وأسامِيّ وسُمَى وسُمّيتَ، والقلب خلاف الأصل لا داعي إليه[٥].

= ينظر: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص: ٢٤٨)، لوامع الأنوار البهية (١/ ١١٩)، موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية (٦/ ٨٧)

(١) صاحب جوهرة التوحيد هو إبراهيم بن ابراهيم بن حسن بن علي اللقاني المالكي، المصري (برهان الدين، أبو الامداد، أبو إسحاق)، أحد الأعلام المشار لهم بسعة الاطلاع في علم الحديث والتبحر في بقية العلوم كالأصول، والكلام، والفقه. توفي سنة ١٠٤١هـ ، وهو راجع من الحج. فهرس الفهارس (١/ ١٣٠)، معجم المؤلفين (١/ ٢)، هدية العارفين (١/ ٣٠)

(٢) هكذا في الأصل والنسختين: (ب)، (ج) وهو كذلك في متن جوهرة التوحيد. وفي نسخة (أ): {عظيمة}.

(٣) متن جوهرة التوحيد ضمن كتاب ثمانية متون في العقيدة والتوحيد (ص:٣٣)

(٤) زيادة من نسخة (أ)، ساقطة من الأصل والنسختين: (ب)، (ج).

(٥) قوله: (والقلب خلاف الأصل لا داعي إليه)

قال محيي الدين شيخ زاده: جواب عن الكوفيين، وهو أن لفظ (اسم) من الأسماء التي حذفت أوائلها، وأن هذه الأمثلة مقلوبة قلب مكان؛ حيث أخرت الواو من أول الكلمة إلى الآخر، فإن الأصل (أسماء) مثلا (أوسام)، فجعل بقلب المكان اسما، وكذا أصل (سمي): (وسيم)، فصار بقلب المكان: (سميو)، وأصل (أسامي) أو (اسم) فصار بقلب المكان: (أسامو)، فقلبت الواو المتطرفة ياء؛ لكسر ما قبلها. وتقرير الجواب أن حمل هذه الأمثلة على قلب المكان بعيد؛ لأنه خلاف القياس فلا يصار إليه بلا ضرورة، وأيضا أن القلب لا يطر في جميع تصاريف الكلمة، فإنه لا توجد كلمة خولف الأصل فيها في جمعها وتصغيرها وسائر تصاريفها. كيف وشأن الجمع والتصغير رد الأوزان إلى أصولها. (حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي ٣٨/١، ٣٩)، ويراجع: حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي (١/ ٤٢)

وقال ابن يعيش: إن ادعى القلب فليس ذلك بالسهل، فلا يصار إليه وعنه مندوحة. =

[وينشأ من ذلك خلاف في أصله] [١]

فأصله على الأول: (سمْو)[٢] كـ(عضْو)، حذف الآخر، وسكن الأول تخفيفا، وأُتي بهمزة الوصل توصلا إلى النطق بالساكن، [فوزنه : افْع][٣].

وعلى الثاني أصله: (وَسْم)، حذفت الواو، وعُوّض عنها همزة الوصل، [فوزنه: اعْلٌ][٤]. [٥]

وفيه لغات ثمانية عشر[٦]**:** اسم، وسم، وسما، وسماءٌ، وسمةٌ، وسماةٌ - بتثليث الأول - وقد جمعها بعضهم في قوله:

سِمٌ سِمَةٌ اسْمٌ سِمَاةٌ كذا سِمَا سِمَاءٌ بتثليث الأول كلها[٧]

والمشهور من ذلك سبع[٨] : اسمٌ، وسمٌ - بضم وكسر- وسما بالقصر مثلثا، وقد جمعها بعضهم في قوله:

في الاسم سبع لغات كلها سُمعتْ وإنني قـد ذكـــرت الكـــل مرتجـــلا

= وقال السخاوي في "شرح المفصل": اعتقاد الكوفيين في الاسم أنه مقلوب من وسم إلى سِمْو، فجعلت فاؤه لاما، فوزنه على هذا "علف". ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٨٣)، أنوار التنزيل (١/ ٢٦)، حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي (١/ ١١٤)

(١) هكذا في الأصل والنسختين: (ب)، (ج)، وهي ساقطة من نسخة (أ).

(٢) "سمو" بضم السين وكسرها. قال الكسائي: العرب تقول: اسم، بكسر الهمزة وضمها، فإذا طرحوا قال الذين لغتهم كسرها: سِمٌ بكسر السين، والذين لغتهم ضمها: سُمٌ. (شرح البسملة والحمدلة للسنباطي (ص: ١٦٠)، حاشية الطحطاوي على الدر المختار شرح تنوير الأبصار في مذهب الأمام أبي حنيفة (١/ ١٨٥)

(٣) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ج). وفي نسخة (ب): {فوزنها: فع}.

(٤) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ج). وفي نسخة (ب): {فوزنها: عل}.

(٥) ينظر: الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز (٧/أ)

(٦) قال الآلوسي: في الاسم لغات أوصلها البعض إلى ثماني عشرة، ونظمها فقال:

للاسم عشر لغات مع ثمانية ... بنقل جدي شيخ الناس أكملها

سم سمات سما واسم وزد سمة ... كذا سماء بتثليث لأولها. روح المعاني (١/ ٥٥)

(٧) البيت من الطويل وهو للدنوشري. ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ٨٦)

(٨) سئل أَبو عمرو بنُ العلاء عن تصغير اسم، فقال: أُسَيْمٌ. وفيه سبع لغات: إِسم وأُسْم - بكسر الهمزة وضمّهَا - وسم مثلثة - وسُمّى مثلثة. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (٢/ ٧٤، ٧٥)، ويراجع: شرح البسملة والحمدلة للسنباطي (ص: ١٦٠)

اسمٌ بضمّ وكسرِ مع سمي بهما وفي [سِمَا][1] بثلاث حسبما نقلا[2]

وقيل: المشهور عشرة[3]: اسم وَسِمٌ وسمى – بالتثليث – وسما- بالفتح والمد-[4].

وقد جمعها بعضهم في قوله:

لغات الاســـــم قد حـواها الحصـــر في بيت شعر وهو هذا الشعر

[٦/ب] اسم وحذف همزة والقصر مثلـثا ثـم سـماءٌ عشْـرُ[5]

وحذفت الألف خطًا[6]، مع أنّ قاعدة الخط أنّ كلّ كلمة تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها؛ لكثرة الاستعمال[7]، ولم تحذف من الأسماء التي بعده [8]؛ لأنه الأصل، فلا حاجة للتكلفات التي عنها غنية [9].

---

(١) هكذا في نسخة (أ). وفي الأصل والنسختين: (ب)، (ج): {سمي}.

(٢) البيتان من البسيط بلا نسبة في : بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب (ص: ٦٩)

(٣) ينظر: شرح البسملة والحمدلة للسنباطي (ص: ١٦١)

(٤) أي بالفتح لأولها، والمد لآخرها.

(٥) البيتان من الرجز للأشموني في شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ٤٤)

(٦) ينظر: شرح البسملة والحمدلة للسنباطي (ص: ١٦٠)

(٧) ينظر: الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية (١/ ١٣٩)، شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي (٣/ ٣١٥)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٤٧٢)، شرح كتاب الحدود في النحو (ص: ٣١٦)

(٨) أي: الله الرحمن الرحيم.

(٩) زاد المصنف في رفع الأستار (ص: ٥١ – ٥٣): "واختُلِف هل الاسم عين المسمى أو غيره؟ فقيل : عينه، وقيل : غيره، وقيل : لا ولا، وجمع بأن الاسم إنْ أُريد به اللفظ فغير المسمى قطعا، وإنْ أُريد به المفهوم وبالمسمى الذات من حيث هي كما في الجامد فهو عينه، أو الذات باعتبار الوصف كما في المشتق فهو غيره في صفات الأفعال كالخالق، ولا عينه ولا غيره في صفات الذات كالعالِم والقادر، على ما جرى عليه الإمام الأشعري.

ومحله نصبٌ إنْ تعلّق بفعل أو اسم على مقابل المشهور، ورفعٌ إنْ تعلق باسم على المشهور .

فإنْ قلت : الاسم المذكور مصدر عمِل فيه إمّا الرفع على الخبرية، أو النصب على المفعولية، سواء كان متعلقا به والخبر محذوف، أو متعلقا باسم فاعل خبر عن المبتدأ المحذوف؛ لأنّ معمول المعمول معمول، وقد صرّحوا بأن المصدر لا يعمل محذوفا.

قلت : عمله هنا من جهة كونه مبتدأ، وهو رفع الخبر، وعمله من هذه الجهة محذوفا جائزا اتفاقا، والممنوع عمله من جهة كونه مصدرا، وهو رفع الفاعل ونصب المفعول، والقول بأنّ معمول المعمول معمول باطل، وإلا لزم أنْ يكون المضاف إليه معمولا للعمل في المضاف، وهو لا يصح، على أنّ المعمول هنا مجرور، والظرف والمجرور يُتوسع فيهما ما لا يُتوسع في غيرهما" .

المقصد الثالث: في لفظ الجلالة، وفيه أربعة مباحث:

الأول: في معناه.

الثاني: في أصله.

الثالث: في بيان أنه عربي.

الرابع: في بيان أنه الاسم الأعظم.

فالله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد[١]، وأصله (إِلَهٌ) بناء على اشتقاقه من (أَلِهَ)[٢] – [بكسر اللام][٣] – إذا عبد، أو أقام، أو تحير[٤]، أو احتاج، أو سكن، أو ولع، أو [فزع][٥]. [٦]

---

(١) (الله): علم على الذات الواجب الوجود، المستحق لجميع المحامد. ولا خلاف أنه أعرف المعارف وإن كان علما. وهو اسم لم يسم به أحد قط إلا الله. ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو (ص: ٣٧)، شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ١٧)، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ١٥)

وتخصيص هذين الوصفين بالذكر؛ لأن وجوب الوجود للذات مبني كل كمال. واستحقاق جميع المحامد هو وجه حصر الحمد في كونه لله. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ١٥)

(٢) وأصله على هذا: أله، حذفت همزته من غير موجب وعوض عنها "أل". (شراب أهل الاختصاص من بحر البسملة بين الخواص لأحمد بن الحاج العياشي (ص: ٦٥)

وإله، كإمام، ثم أدخلوا عليه الألف واللام ثم حذفت الهمزة ونقلت حركتها إلى اللام فصار اللاه بلامين متحرّكين ثم سكنت الأولى وأدغمت في الثانية للتسهيل، انتهى. والإله في الأصل يقع على كل معبود بحق أو باطل ثم غلب على المعبود بحق كما أنّ النجم اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا، والحق أنه أصل بنفسه غير مأخوذ من شيء بل وضع علماً ابتداءً فكما أنّ ذاته لا يحيط بها شيء ولا ترجع إلى شيء فكذا اسمه تعالى. السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (١/ ٦)

(٣) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ب). وفي نسخة (ج): {لامها}.

(٤) قيل: سمي به؛ لتحير القلوب عن التفكر في عظمته؛ كقوله: ألاهني الشيء حتى ألهت، يعني: العقل يحار عند النظر إلى عظمته، إذ العقول تتحير في معرفته. تأويلات أهل السنة (١٠/ ٦٤٦)، السراج المنير (١/ ٦)

(٥) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ج). وفي نسخة (ب): {أفزع}.

(٦) قال المصنف في رفع الأستار (ص: ٥٧ – ٥٩): " واختلف في أصله المذكور، فذهب البيضاوي إلى أنه مشتق من أَلِه - بكسر اللام - إذا عبد أو أقام، أو تحيّر، أو احتاج، أو سكن، أو ولع، أو فزع =

وقيل: أصله: (وِلَاهٌ) بناء على اشتقاقه من (وَلِهَ) إذا فزع[١] أو طرب[٢]، أبدلت واوه همزة كما في (إِعَا)[٣]، فهو فِعَالٌ بمعنى مفعول.[٤]

=على الأول، أو من لاه يليه إذا علا، أو من لاه يلوه إذا احتجب على الثاني، أو من وَلَه إذا فزع أو طرب.

وبُني على ذلك أنّ لفظ الجلالة ليس بعلم، ولكنه غلب عليه تعالى، فلا يُستعمل في غيره، فأُجري مجرى العلم في إجراء الوصف عليه، وامتناع الوصف به، وعدم تطرق احتمال الشركة إليه.

وذهب الزمخشري إلى أنه جامد، وبني عليه أنّ لفظ الجلالة علم، واستدل على ذلك بأنه يوصف، ولا يوصف به، تقول : إله واحد، ولا تقول: شيء إله، فظهر أنّ في لفظ الجلالة من حيث العلمية خلافا مبنيا على الخلاف في أصله، فمن ذهب إلى أنّ نسخة (أ) صفة نفى عنه العلمية، ومن ذهب إلى أنه جامد جعله علما.

والراجح من الخلاف الأول أنه مشتق، كما عليه البيضاوي، ومن الثاني أنه علم كما عليه الزمخشري، هكذا قيل، وفيه نظر، لأنّ رجحان الاشتقاق يستلزم رجحان عدم العلَمية، ورجحان الجمود يستلزم رجحان العلَميّة، كما يؤخذ من بناء أحد الخلافين على الآخر، على أنّ قول البيضاوي : "ولكنه غلب عليه" يقتضي أنه علم بالغلبة. فتأمل المقام؛ لتظفر بالمرام.

فظهر أنّ لفظ الجلالة جامد إجماعا، والخلاف في الجمود والاشتقاق إنما هو في أصله الذي هو (إله)، كما مرّ".

(١) إذا فزع إليه، فسمي به؛ لأن المفزع إليه، والله مفزوع إليه، وهو يجير ولا يجار عليه، أو من ألَه الفصيل إذا ولع بأمه، والعباد مولعون بالتضرع إليه في الشدائد. تأويلات أهل السنة (١٠/ ٦٤٦)، روح المعاني (١/ ٥٨)

(٢) فهو من الوَلَهِ، وهو الطرب؛ لأن القلوب تطرب بذكره. حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي (١/ ١٢٧)

(٣) أصله: وعا. فهو كإعاء وإشاح في وعاء ووشاح. روح المعاني (١/ ٥٨)

(٤) قال السيوطي: وقيل: مادته واو ولام وهاء، من وَلِهَ: أي طرب، وأبدلت الهمزة فيه من الواو، نحو إشاح، قاله الخليل، وهو **ضعيف للزوم البدل، وقَوْلِهِمْ في الجمع: آلهة**، دون أولهة، ويكون فعالا بمعنى مفعول، كالكتاب يراد به المكتوب. (حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي (١/ ١٣٤)، ويراجع: البحر المحيط في التفسير (١/ ٢٨)، تفسير الراغب الأصفهاني (١/ ٤٩)، روح المعاني (١/ ٥٨)

وقيل: أصله: [لَاهٌ](١) بناء على اشتقاقه من (لَاهَ، يليه) إذا علا، أو (لاه يلوه) إذا احتجب(٢)، فهو فَعْل بمعنى فاعل، ادخل عليه حرف التعريف لإفادة الحصر، **ثم حذفت همزته الثانية تخفيفا بعد نقل حركتها إلى اللام على القياس.**

ولا يرد لزوم التعويض والادغام، مع [أن](٣) المحذوف قياسا كالثابت؛ لأن هذا من الأمور التي اختص بها هذا الاسم.

وقيل: حذفت بحركتها على غير قياس، بدليل لزوم ما ذكر، ثم عوض عنها حرف التعريف الذي كان فيه قبل الحذف، أي قصد ذلك ، بدليل قطع الهمزة، لكن في النداء خاصة؛ لأنها فيه تتمخض للعوضية، وإلا لزم اجتماع معرفين: حرف النداء وحرف التعريف، وفيه أن المحذور المذكور موجود في غير النداء أيضا، وهو اجتماع معرفين(٤): [حرف](٥) التعريف والعلمية.

ولعل الجواب أن المحذور اجتماع معرفين لفظيين.

ثم أُدغم وجعل علما على الذات العليّة وضعه مسماه تعالى على الراجح، وعلّمه لغيره بوحي أو إلهام.

وقيل: وضعه غيره بعد [تعلقه](٦) بصفاته الكافي في ذلك(٧).

وقيل: جُعِلَ علما بالغلبة التقديرية، بعد أن [كان بعد](٨) دخول (أل) علما بالغلبة التحقيقية، بعد أن كان اسم جنس.

---

(١) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ج). وفي نسخة (ب): {لا}.
(٢) ينظر: حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي (١/ ١٢٧)
(٣) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ج). وهي ساقطة من نسخة (ب).
(٤) اجتماع معرّفين على معرّف واحد ممنوع. شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٣٦)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧/ ٣١٧٧)
(٥) هكذا في الأصل ونسخة (أ)، وهي ساقطة من النسختين: (ب)، (ج).
(٦) المثبت في جميع النسخ: {تعقله}. وما أثبته من رفع الأستار للمصنف (ص: ٥٦).
(٧) أي وضع اسمه تعالى غيره سبحانه بعد تعلق لفظ الجلالة بصفاته تعالى التعلق الكافي في تحقيق ذلك.
(٨) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ب). وفي نسخة (ج): {كان اسم وبعد}.

والفرق بين الغلبتين: أن الغلبة التقديرية: ما تكون بالنظر للقياس بأن يقتضي القياس استعمال اللفظ في غير ما غلب عليه من غير أن يستعمل فيه، فيقدر أنه استعمل فيه ثم غلب على غيره. **والتحقيقية**: ما تكون بالنظر إلى الاستعمال، بأنْ يُستعمل اللفظ [٧/أ] [في غير ما][(١)] غلب عليه مما وضع له بالوضع الأول كالنجم والكتاب[(٢)].

والأكثر على أنه عربي[(٣)]، والاسم الأعظم، وذهب البلخي[(٤)]

---

(١) هكذا في الأصل والنسختين: (ب)، (ج). وهي ساقطة من نسخة (أ).

(٢) **الغلبة قد تكون تحقيقية أو تقديرية**، فإن كان قد استعمل في غير ما غلب عليه كالمدينة والعقبة فالغلبة تحقيقية، وإن لم يستعمل في غيره أصلا مع صلاحيته لذلك بحسب وضعه كالإله فالغلبة تقديرية. ومعنى ذلك أن الاسم (كالمدينة والعقبة) قبل أن يصير علما قد استعملت فيه أل التعريف؛ إذ إن أل التعريف هذه في الأصل لتعريف النكرة (مدينة وعقبة)، ثم مع مرور الوقت صارت (المدينة والعقبة) علمين على البلدتين، إحداهما: مدينة رسول الله ﷺ ، والأخرى العقبة التي في الأردن، وظلت أل مقترنة بهما بعد هذا الاستعمال، فالغلبة تحقيقية.
وأما إن كانت أل المقترن بها الاسم غير مستعملة من قبل لتعريفه نحو (الإله)؛ إذ إن العربلم تستعمل أل لتعريف النكرة (إله)، وإنما أدخلوا عليه أل للدلالة على أن المراد هو الله عز وجل خاصة، مع أن أل هنا صالحة لتعريف النكرة (إله) إلا أنها لم تستعمل لتعريفه لأن العرب كانوا يقولون: (الآلهة، إلهنا، إلهي) على أصنامهم، ولم يستعملوا لفظ الإله على أصنامهم، مع أنه صالح للاستعمال، بل استعملوه على الله خاصة، فإذا كان الأمر كذلك كانت الغلبة تقديرية، وسميت تقديرية لأننا قدرنا إمكانية الاستعمال في غيره. وأما لفظ الجلالة (الله) فعلم بالوضع الشخصي، لا يصلح لغيره تعالى وضعا ولا استعمالا، أي لا غلبة فيه، لا تحقيقية ولا تقديرية. (حاشية الشنواني على إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد (ص: ٦٠)، ويراجع: حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ٢٦٨)

(٣) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ١٥)

(٤) أحمد بن سهل، أبو زيد البلخي: أحد الكبار الأفذاذ من علماء الإسلام. جمع بين الشريعة والفلسفة والأدب والفنون. ولد في إحدى قرى بلخ سنة ٢٣٥هـ ، وساح سياحة طويلة، ثم عاد وقد علت شهرته فعرض عليه حاكم تخوم بلخ وزارته، فأباها وذكر له الكتابة فرضيها، فكان يعيش منها إلى أن مات في بلخ سنة ٣٢٢ هـ. طبقات المفسرين للداوودي (١/ ٤٣، ٤٤)، بغية الوعاة (١/ ٣١١)، الأعلام للزركلي (١/ ١٣٤)

إلى أنه مُعَرَّب(١)، أي أعجمي، وضع أصله للذات العليّة في اللغة الأعجمية، وهو [لاها] (٢) بالقصر، ثم استعمله العرب في ذلك بعد تغييره بحذف ألفه وإدخال (أل) عليه، فقيل: عبراني، وقيل: سرياني.

[وذهب](٣) النووي(٤) إلى أنّ الاسم الأعظم هو: (الحي القيوم)(٥).

---

(١) قال السيوطي: وفي "الكشاف" للبلقيني: قال أبو زيد البلخي: هو أعجمي، فإن اليهود والنصارى يقولون: لاها، فأخذت العرب هذه اللفظة وعرّبتها.
وهذا يوافق قول من قال: إن أصله لاها بالسريانية، فإنهم يقولون ذلك ممدودا، كما يقولون في الروح: روحا، وفي القدس قدسا، ثم تلقته العرب فحذفت المدة وعرّبته، وأدخلت عليه "أل"، وجعلته بهذه الصيغة، فلا اشتقاق له على هذا؛ لأنه أعجمي معرّب.
قال البلقيني: وهذا القول لا يلتفت إليه، ولا دليل عليه، إذ لا يصار إلى إثبات العجمة بغير دليل.
حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي (١/ ١٤٤)
وقال الآلوسي: ولا دليل عليه فلا يصار إليه واستعمال اليهود والنصارى لا يقوم دليلا إذ احتمال توافق اللغات قائم مع أن قولهم تأله وأله يأباه على أن التصرف فيه كما قيل بحذف المدة وإدخال أل عليه وجعله بهذه الصفة دليل على أنه لم يكن علما في غير العربية إذ اشترطوا في منع الصرف للعجمة كون الأعجمي علما في اللغة الأعجمية والتصرف مضعف لها، فهذا الزعم ساقط عن درجة الاعتبار لا يساعده عقل ولا نقل والذي عليه أكابر المعتبرين كالشافعي ومحمد بن الحسن والأشعري وغالب أصحابه والخطابي وإمام الحرمين والغزالي والفخر الرازي وأكثر الأصوليين والفقهاء، ونقل عن اختيار الخليل وسيبويه والمازني وابن كيسان أنه عربي وعلم من أصله لذاته تعالى المخصوصة. روح المعاني (١/ ٥٩)
(٢) هكذا في الأصل ونسخة (أ). وفي نسخة (ب): لا، وفي نسخة (ج): {لاءِ}.
(٣) ساقطة من جميع النسخ. وهي مثبتة في رفع الأستار للمصنف (ص: ٥٧).
(٤) النووي الإمام الفقيه الحافظ الأوحد، القدوة، شيخ الإسلام، علم الأولياء، محيى الدين، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي الحوراني الشافعي، مولده ووفاته في نوا (من قرى حوران، بسورية) وإليها نسبته. ولد في المحرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة، صنف التصانيف النافعة في الحديث والفقه وغيرها، كشرح مسلم، والروضة، وشرح المهذب، والمنهاج، والأذكار، ورياض الصالحين، وغير ذلك. وكان إماما بارعا حافظا متقنا، أتقن علوما شتى، وبارك الله في علمه وتصانيفه لحسن قصده، وكان شديد الورع والزهد، أمارا بالمعروف ناهيا عن المنكر، تهابه الملوك ،تاركا لجميع ملاذ الدنيا، ولم يتزوج، وولي مشيخة دار الحديث الأشرفية بعد أبي شامة، فلم يتناول منها درهما. مات سنة ست وسبعين وستمائة. طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ٣٩٥ - ٤٠٠)، طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢/ ١٥٣- ١٥٧)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٥١٣)
(٥) قال النووي: **مسألة: في اسم الله تعالى الأعظم، ما هو؟ وفي أي سورة هو؟**
الجواب: فيه أحاديثُ كثيرة في سنن ابن ماجه وغيره من أقربها عن أبي أمامة ﷺ ، عن النبي ﷺ أنه قال: "إنه في ثلاث سور: في البقرة، وآل عمران، وطه". =

المقصد الرابع: في الكلمتين الأخيرتين، وهما: (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)،

وفيه مبحثان:

الأول: في لفظهما نوعا واشتقاقا.

الثاني: في علة تقديم لفظ الجلالة عليهما، وتقديم [الرحمن على الرحيم][1].

فهما صفتان مُشبهتان[2] بُنيتا للمبالغة من رَحِمَ بعد تنزيله منزلة اللازم، بأن يقصد إثباته لفاعله من غير اعتبار تعلقه بمفعول لفظا وتقديرا، نحو : فلان يعطي، أو جعله لازما، ونقله إلى باب فعُل- بالضم - فيكونان مبنيين من رحُم – [بضم الحاء][3].-

وبكل من هذين الجوابين سقط ما قيل: الصفة المشبهة لا تُبنى إلا من لازم، والفعل هنا متعدٍ.

= قال بعض الأئمة المتقدمين: هو الحي القيوم؛ لأنه في البقرة في آية الكرسي، وفي أول آل عمران، وفي طه في قوله تعالى: ﴿وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَيِّ ٱلْقَيُّومِ﴾، **وهذا الاستنباط حسن"**، والله أعلم". فتاوى النووي (ص: ٢٧٧)

قلت: الحديث أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٨/ ١٨٣) حديث (٧٧٥٨)، (٨/ ٢٣٧) (٧٩٢٥)، وفي مسند الشاميين (١/ ٤٤١) حديث (٧٧٨)، والحاكم في المستدرك (١/ ٦٨٤) حديث (١٨٦١) كتاب الدعاء والتهليل والتكبير والتسبيح.

والحديث إسناده حسن، وقيل: صحيح. ينظر: المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي (١/ ٥٥٤)، السراج المنير في ترتيب أحاديث صحيح الجامع الصغير (٢/ ١٣٢٥)، سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/ ٣٧٢)،

(١) هكذا في الأصل والنسختين: (أ) ، (ج). وفي نسخة (ب): {الرحمن الرحيم} ، بدون (على).

(٢) الصفة المشبهة: ما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل على معنى الثبوت، نحو كريم وحسن. التعريفات (ص: ١٣٣)، التوقيف على مهمات التعاريف (ص: ٢١٧)

(٣) هكذا في نسخة (أ)، وفي الأصل والنسختين: (ب)، (ج): {بالضم}.

وأقول: لا يخفى أنّ الرحمن ليس من صيغ المبالغة، وأنّ جعلهما للمبالغة يُنافي كونهما صفتين مشبهتين؛ لدلالة مثال المبالغة على التجدد والحدوث؛ لكونه مُحوّلا عن اسم الفاعل، ودلالة الصفة المشبهة على الثبات والدوام[١].

وقدّم لفظ الجلالة عليهما؛ لأنه اسم ذات، وهما اسما صفة، والذات مقدمة، فكذا ما دلّ عليها، **وقدّم الرحمن؛ لأنه خاص به تعالى**، لا يُطلق على غيره لغة ولا شرعا، والخاص مقدّم من حيث العمل[٢]، فيُقدّم من حيث الذكر.[٣]

---

(١) قوله: (فهما صفتان مشبهتان) أي: بحسب الوضع، وقوله: (بنيتا) أي: اشتقتا للمبالغة، أي: لأجل إفادة المبالغة، أي: بحسب الاستعمال ويجعل إفادتهما المبالغة بحسب الاستعمال لا بحسب الصيغة، و(الوضع) وبذلك يندفع ما قيل: إن كونهما للمبالغة ينافي كونهما صفتين مشبهتين، لأن الصفة المشبهة للدوام وصيغة المبالغة للحدوث والتجدد.
ويندفع به أيضا ما قيل: إن صيغ المبالغة محصورة في خمسة، ورحمن ليس منها، على أن بعضهم منع الحصر المذكور.
والمراد بالمبالغة المبالغة النحوية، وهي قوة المعنى، أو كثرة أفراده، لا البيانية وهي أن تثبت للشيء زيادة على ما يستحقه لأنها مستحيلة، إذ جميع أسمائه في نهاية الكمال.
وقوله: (من رحم) أي: من مادته بعد جعله لازما ونقله إلى فعل بالضم، أو تنزيله منزلة اللازم كما في فلان يعطي. وقيل: من مصدره، وهذا إذا كان لفظ رحم مفتوح الأول مكسور الثاني، فإن جعل مضموم الأول ساكن الثاني مصدر الرحم بضم الحاء فلا إشكال. (حاشية البجيرمي على شرح المنهج (١/ ٧)، إعانة الطالبين (١/ ١٧)، ويراجع: شرح كتاب الحدود في النحو (ص: ٣٨)، السراج المنير (١/ ٦)

(٢) القاعدة الأصولية أن الخاص مقدم على العام عند التعارض، والدليل الخاص مقدم على العام في الصورة التي تناولها الخاص. الفروق للقرافي(٣/ ٢٨٧)، شرح تنقيح الفصول (ص: ٤٤١)، التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه (٤/ ٣٠٧، ٣٠٨)، التمهيد في أصول الفقه (٢/ ١٤٨)

(٣) ينظر: إعراب ثلاثين سورة (ص: ١٣)، منحة الملك الوهاب بشرح ملحة الاعراب للحريري (٢٩٠/١)، العمدة في إعراب البردة قصيدة البوصيري (ص: ٦٢)، السراج المنير (١/ ٧)، تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (١/ ١٠)، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (١/ ٦)، حاشية الجمل على شرح المنهج (١/ ٩)، حاشية البجيرمي على الخطيب (١/ ٢٥)، نهاية الزين (ص: ٤)

وأمّا قول بني حنيفة [في مسيلمة][1]: (رحمان اليمامة)، وقول شاعرهم فيه:

سَمَوْتَ بِالمَجْدِ يَا ابنَ الأَكْرَمَينِ أَبًا وَأَنْتَ غَيْثُ الوَرَى لا زِلْتَ رَحْمَانَا

فأُجيب عنه بأنه من تعنتهم في كفرهم[2]، فاستعمالهم المذكور غير صحيح، [دعاهم][3] إليه [لجاجهم][4] في كفرهم بزعمهم نبوة مسيلمة دون النبي ﷺ ، كما لو استعمل كافر لفظة "الله" في غير البارئ ، **أو بأنه شاذ لا اعتداد به، أو بأنه معتد به والمختص المعرف**، ولأنه أبلغ منه، أي أزيد في المعنى المدلول عليه بهما، وهو الرحمة؛ إذ هو الدال على جلائل النعم، والرحيم: الدال على دقائقها؛ لأن زيادة البناء [٧/ب] تدل على زيادة المعنى كما في قطَع وقطّع، فإن القطع المدلول عليه بالمشدد أزيد من القطع المدلول عليه بالمخفف.[5]

---

(١) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ج). وفي (ب): {لمسيلمة}.
ومسيلمة هو: مسيلمة بن ثمامة بن كبير بن حبيب الحنفي الوائلي، أبو ثمامة: متنبئ، من المعمرين. اشتهر بمُسَيْلِمَة الكَذَّاب، وفي الأمثال (أكذب من مسيلمة) . ولد ونشأ باليمامة، في القرية المسماة اليوم بالجبيلة، بقرب (العيينة) بوادي حنيفة، في نجد. وتلقب في الجاهلية بالرحمن. وعُرف برحمان اليمامة. وأكثر مسيلمة من وضع أسجاع يضاهي بها القرآن. وتوفي النبي ﷺ قبل القضاء على فتنته، فلما انتظم الامر لأبي بكر، انتدب له أعظم قواده (خالد بن الوليد) على رأس جيش قوي، هاجم ديار بني حنيفة وانتهت المعركة بقتل مسيلمة (سنة ١٢هـ). الأعلام للزركلي (٧/ ٢٢٦، ٢٢٧)

(٢) ينظر: الكشاف (١/ ٧)، حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي (١/ ٦٨)، روح المعاني (١/ ٦٢)، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (ص: ١٠)

(٣) هكذا في الأصل ونسخة (أ)، وهي ساقطة من النسختين (ب)، (ج).

(٤) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ب). وفي نسخة (ج): {لاعتقادهم}.

(٥) قال البيضاوي: والرَّحْمنِ الرَّحِيمِ اسمان بنيا للمبالغة من رحم، كالغضبان من غضب، والعليم من علم، والرَّحْمنِ أبلغ من الرَّحِيمِ؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قَطَّعَ وقَطَعَ وكَبَّار وكِبَار، وذلك إنما يؤخذ تارة باعتبار الكمية، وأخرى باعتبار الكيفية، فعلى الأول قيل: يا رحمن الدنيا لأنه يعم المؤمن والكافر، ورحيم الآخرة لأنه يخص المؤمن، وعلى الثاني قيل: يا رحمن الدنيا والآخرة، ورحيم الدنيا، لأن النعم الأخروية كلها جسام، وأما النعم الدنيوية فجليلة وحقيرة، وإنما قدم والقياس يقتضي الترقي من الأدنى إلى الأعلى، لتقدم رحمة الدنيا، ولأنه صار كالعلم من حيث إنه لا يوصف به غيره لأن معناه المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها، وذلك لا يصدق على غيره=

والأبلغية إمّا باعتبار الكيف؛ لما مَرَّ، ومن ثم قيل: (يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا)[1]؛ إذ الرحمات الأخروية [جسام][2]، **وإمّا باعتبار الكم والكثرة،**

= لأن من عداه فهو مستعيض بلطفه وإنعامه يريد به جزيل ثواب أو جميل= =ثناء أو مزيج رقة الجنسية أو حب المال عن القلب، ثم إنه كالواسطة في ذلك لأن ذات النعم ووجودها، والقدرة على إيصالها، والداعية الباعثة عليه، والتمكن من الانتفاع بها، والقوى التي بها يحصل الانتفاع، إلى غير ذلك من خلقه لا يقدر عليها أحد غيره. أو لأن الرحمن لما دل على جلائل النعم وأصولها ذكر الرحيم ليتناول ما خرج منها، فيكون كالتتمة والرديف له. أو للمحافظة على رؤوس الآي. (أنوار التنزيل (١/ ٢٧) ويراجع: الكشاف (١/ ٨)، البحر المحيط في التفسير (١/ ٣١)، الدر المصون (١/ ٣٣)، اللباب في علوم الكتاب (١/ ١٤٨)، تفسير ابن عرفة (١/ ٧٧)

(١) قال ابن المنير: حاصله أن الرحمة المستفادة من رحمن، أعم من الرحمة المستفادة من رحيم، والدلالة للعموم على قصور المبالغة أولى كما أن ضاربا أعم من ضراب، وضراب أبلغ منه بخصوصه، واستحسنه صاحب الإنصاف.

قال السبكي: فيه نظر من وجوه:

الأول: أنهما بنيا على أن مراد الزمخشري برحمن الدنيا والآخرة، أنه يراد به ما هو أعم من كل منهما، وهو ممنوع لجواز أن يريد أن الرحمن، يراد به مجموع الرحمتين، فيكون مدلول الرحيم بعض مدلول الرحمن، ولا يكونان أعم وأخص، بل كل وجزء، فيتم ما قاله حينئذ.

الثاني: أن قوله: والدلالة بالعموم على قصور المبالغة أولى فيه نظر. لأنا نقول: سلمنا أن الأخص أكثر معنى من الأعم، لأنه يدل على الأعم وزيادة ولكن الزمخشري: لا يعنى بزيادة المعنى هنا ذلك، بل المبالغة في المعنى في غير انضمام معنى إليه زائد، ولا منافاة بين كون الأخص أزيد معنى، والأعم أبلغ منه في الدلالة على أصل المعنى،

فإن معنى الإنسان أكثر من معنى الحيوان. والظاهر أن دلالة الحيوان على معناه، أبلغ من دلالة الإنسان على الحيوان، لأن الأولى بالمطابقة، والثانية بالتضمن. وإذا صح لنا هذا في ذلك فلننقله إلى مقصودنا، وهو أعم وأخص من مادة واحدة.

الثالث: أن ضرابا وضاربا ليس أحدهما عند التحقيق أعم من الآخر؛ لأن ضرابا لا يتميز عنه بوصف ذاتي، بل ضراب عبارة عن ذي ضروب كثيرة، أو ذي ضرب يوصف بالقوة، وذلك لا يوجب له حقيقة الأخص لما تقرر في علم المنطق، وليس عندي في الجواب عن ذلك كله إلا أن هذه علامات لا يشترط اطرادها. ...إلخ ما ذكره.(عروس الأفراح (١/ ٦٩)، ويراجع: الكشاف (١/ ٦)، حاشية الطيبي على الكشاف(١/ ٧٠٩)

(٢) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ب). وفي نسخة (ج): {أجسام}.

ومن ثم قيل: (يا رحمن الدنيا، ورحيم الآخرة)؛ لعموم الرحمة في الدنيا [للمؤمن][1] والكافر.

وحديث: «يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما»[2] لا يدل على عدم الأبلغية؛ إذ الأبلغية فيه باعتبار الكيف كما مَرّ[3]. [4]

ولا يرد حَذِر وحاذر، فإنّ الناقص أبلغ؛ لأنه صفة مشبهة دالة على ثبوت المعنى ودوامه؛ لأنّ المراد الأبلغية من جهة كثرة المعنى، وحاذر كذلك، وإنْ كان الأول أبلغ من جهة أخرى، [أو لأنّ][5] الكلام في لفظين متحدي النوع، بأن يكونا فعلين، أو [اسمي][6] فاعلَيْن، وما ذكر بخلافه؛ إذ الأول صفة مشبهة، والثاني اسم

---

(١) هكذا في نسخة (أ) ونسخة (ج). وفي الأصل ونسخة (ب): {المؤمن}.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ٧٧) حديث (٢٩٥٩٨)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ١٥٤، ١٥٩) حديث (٣٢٣)، (٣٣٢)، وفي مسند الشاميين (٣/ ٣١٩) حديث (٢٣٩٨)، والحاكم في المستدرك (١/ ٦٩٦) حديث (١٨٩٨) كتاب الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذكر، وقال: هذا حديث صحيح غير أنهما لم يحتجا بالحكم ابن عبد الله الأيلي "، وقال الذهبي في التلخيص: الحكم ليس بثقة.
وذكره العراقي في تخريج أحاديث الإحياء (٢/ ٨٨٤) حديث (١١٦١) وقال: هذا الحديث باطل لا أصل له. وذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة (ص: ٥٢، ٥٩) حديث (١٠٧)، (١٣٠) وقال: هو موضوع ورواته مجاهيل. وقال: في إسناده كذاب.

(٣) قال المصنف في رفع الأستار (ص: ٦٣): وذهب بعضهم إلى أنّ الرحيم أبلغ، لقولهم : يا رحمن الآخرة ورحيم الدنيا، وذهب بعضهم إلى أنهما بمعنى؛ لحديث: « يا رَحْمَنَ الدّنْيَا وَالآخِرَةِ وَرَحِيمَهُمَا».
وأُجيب بأنّ الأبلغية فيهما باعتبار الكيف كما مرّ، ولا يرد حَذِر وحاذر...الخ".

(٤) قال محمد بن عبد الله الخرشي: والرحمن أبلغ من الرحيم؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى، أي لأن حقيقة الأبلغية أن يدل أحدهما على إفراد أكثر من الآخر أو يدل على أعظم من الآخر. وذلك إنما يؤخذ تارة باعتبار الكمية أي الإفراد وأخرى باعتبار الكيفية، فعلى الأول قيل: «يا رحمن الدنيا»؛ لأنه يعم المؤمن والكافر، «ورحيم الآخرة»؛ لأنه يخص المؤمن، وعلى الثاني قيل: «يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا»؛ لأن النعم الأخروية كلها جسام، وأما النعم الدنيوية فجليلة ودقيقة. (الفرائد السنية في شرح المقدمة السنوسية المسماة أم البراهين ص: ٥٠)

(٥) هكذا في الأصل ونسخة (أ)، وفي النسختين (ب)، (ج): {ولأن}.

(٦) هكذا الأصل ونسخة (أ). وفي النسختين (ب)، (ج): {اسم}.

فاعل، فلا حاجة إلى ادعاء أن القاعدة أغلبية، والأبلغ أولى بالاعتبار في التقديم. ولا يرد أنّ القاعدة تقديم غير الأبلغ؛ ليترقى منه إلى الأبلغ، وإلا لم يكن لذكر غير الأبلغ فائدة؛ لأنه يلزم من إثبات الخاص إثبات العام، نحو قولهم : هذا عالم نحرير، وجواد فيَّاض؛ إذ النحرير: العالم المتقن، والفيَّاض: الجواد كثير الجود؛ لأنها [مقيّدة][1] بما إذا كان الأبلغ مشتملا على غير الأبلغ، كما في المثالين، وما هنا ليس كذلك، وبما إذا كان المقام يقتضي ذلك، فإنْ اقتضى المقام خلافه سلك كما هنا، فإنّ المقام الداعي لإيراد البسملة: تعظيم الله تعالى، فالمناسب ذكر ما يدل على جلائل النعم وأصولها دون ما يدل على دقائقها.

وإنما ذكر الرحيم الدال على دقائق النعم؛ تنبيها على أنّ الكل منه، ولئلا يتوهم أنّ محقرات الأمور لا تليق بذاته فيحتشم من سؤلها، فيكون من باب [التتميم][2] الذي هو الإتيان في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة[3] نحو: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾[4]، أو من باب التكميل المسمى بالاحتراس[5] أيضا، وهو الإتيان في كلام [٨/أ] يوهم خلاف المقصود بما يدفعه، نحو [قوله تعالى][6]: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[7] ، وقول الشاعر[8]:

---

(١) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ج). وفي نسخة (ب): {معتبرة}.

(٢) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ب). وفي نسخة (ج): {التيمم}.

(٣) ينظر: التعريفات (ص: ٥١)، التوقيف على مهمات التعاريف (ص: ٩٠)، الصناعتين: الكتابة والشعر (ص: ٣٨٩)، الإيضاح في علوم البلاغة (٣/ ٢١٢، ٢١٤)، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح (٢/ ٣٥٨)، عروس الأفراح (١/ ٦١٤)

(٤) سورة الإنسان، من الآية: ٨

(٥) ينظر: التعريفات (ص: ١٣)، الإيضاح في علوم البلاغة (٣/ ٢٠٨)، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص (١/ ٣٦٣)، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح (٢/ ٣٥٥)، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (١/ ٦١٣)، أساليب بلاغية (ص: ٢٤٠)

(٦) هكذا في الأصل والنسختين: (ب)، (ج). وهي ساقطة من نسخة (أ).

(٧) سورة المائدة، من الآية: ٥٤

(٨) البيت من الكامل لطرفة بن العبد في: ديوانه (ص: ٧٩)، غريب الحديث للقاسم بن سلام (١/ ٢٣)، المنجد في اللغة (ص: ٣٥٨)، تهذيب اللغة (٦/ ٢٤٦)، (١٥/ ١١٧)، البيان والتبيين (١/ ١٩٤)، الصناعتين: الكتابة والشعر (ص: ٣٩٠)، زهر الآداب وثمر الألباب (٤/ ١١٣٥)، خزانة الأدب وغاية الأرب (١/ ٢٧١)

[سَقَى][1] دِيَارك غَيْرَ [مُفْسِدِها][2]، ... [صَوْبُ][3] الرَّبِيع وَدِيْمَةٌ تَهْمِي[4]

لا من باب الترقي.[5]

(١) هكذا في جميع النسخ. والمثبت في ديوان طرفة بن العبد (ص: ٧٩): فسقى.
(٢) هكذا في الأصل ونسخة (أ). وفي نسخة (ب): {مفسدي}، وفي نسخة (ج): {غير مفسرها}.
(٣) هكذا في الأصل ونسخة (أ). وفي النسختين (ب)، (ج): {صواب}.
(٤) صوب الغمام: مطر الغيوم. الديمة: الغيمة الماطرة كثيراً. تهمي: تدر المطر وتسيل وتنصب. (غريب الحديث للقاسم بن سلام (١/ ٢٣)، ديوان طرفة بن العبد (ص: ٧٩)
(٥) قال الخرشي: وإنما قدم الرحمن والقياس يقتضي الترقي من الأدنى إلى الأعلى نحو قولهم: فلان شجاع باسل، وعالم نحرير، وجواد فياض؛ لتقدم رحمة الدنيا. يعني أن الرحمن يتناول رحمة الدنيا على كل حال، سواء اعتبر الكمية أو الكيفية، بخلاف الرحيم ... ورحمة الدنيا متقدمة في الوجود فناسب أن يقدم اللفظ الدال عليها، وهو ظاهر على القول بأن الرحمة صفة فعل وهي إيصال النفع....
و(الله): علم للذات الواجب الوجود، فيعم الصفات أيضا، و(الرحمن): المنعم بجلائل النعم كمية وكيفية، و(الرحيم): المنعم بدقائقها كذلك.
وقدم الأول لدلالته على الذات، ثم الثاني لاختصاصه به، ولأنه أبلغ من الثالث، فقدم عليه ليكون كالتتمة؛ تنبيها على أن الكل منه، وأن عنايته - سبحانه وتعالى – شاملة لذرات الوجود؛ كي لا يتوهم أن محقرات الأمور لا تليق بذاته فيتحشم من سؤالها. فكأنه قال: اسألوني عن الأمور الجليلة والحقيرة . وليس من باب الترقي المقتضي لتقديم الأدنى على الأعلى على حكم قاعدة أسلوب اللغة العربية نحو فلان عالم نحرير.
وإيضاح ذلك: أن الأبلغ إذا كان أخص مما دونه ومشتملا على مفهومه تعين هناك طريق الترقي؛ إذ لو قدم الأبلغ كان ذكر الآخر عاريا عن الفائدة كما في المثال المذكور، فإن النحرير مشتمل على مفهوم العالم. وأما إذا لم يكن الأبلغ مشتملا على مفهوم الأدنى كالرحمن والرحيم إذا أريد بالأول جلائل النعم وبالثاني دقائقها كان من طريق التتميم كما مرَّ، وهو نسبة الجليل أولا لجلالته ثم نسبة الحقير دفعا للتوهم. (الفرائد السنية في شرح المقدمة السنوسية المسماة أم البراهين لمحمد بن عبد الله الخرشي المالكي ص: ٥٠، ٥١) باختصار. ويراجع: شرح البسملة والحمدلة لزكريا الأنصاري (ص: ٦٩)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (١/ ١١)، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (١/ ٥٥)

المبحث الثالث: فيما يتعلق بها من الأوجه العربية.

فالاسم مجرور بالباء، وما بعده مجرور بالاسم المضاف؛ بناء على الراجح من أنّ المضاف إليه مجرور بالمضاف[١]، وأنّ العامل في التابع هو العامل في المتبوع، إلا البدل، فإنّ العامل فيه محذوف مماثل للمذكور.[٢]

وحاصل ما فيها من الأوجه تسعة؛ لأنّ كلا من (الرّحْمَن الرّحِيْم) مثلث الآخر، والحاصل من ضرب ثلاثة في مثلها: تسعة.

وهذه الأوجه ثلاثة أقسام[٣]:

قسم جائز عربية وقراءة[٤]، أي يصح تخريجه على القواعد العربية، ووردت به القراءة عن خير البرية، وهو جرهما معا[٥] على أنهما نعتان، أو الأول

---

(١) حكم المضاف إليه الجرّ دائمًا؛ وقد اختُلف في عامل الجرّ فيه: فذهب سيبويه والجمهور إلى أنّه مجرورٌ بالمضاف؛ وذهب الزّجّاج إلى أنّه مجرور بحرف جرٍّ مقدّر. وقيل: هو مجرورٌ بالإضافة؛ وقيل: هو مجرورٌ بحرف مقدّر ناب عنه المضاف.
قال ابن عقيل: والقول بأنه مجرور بالمضاف هو الصحيح من هذه الأقوال.
تراجع المسألة في: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣/ ٤٣)، حاشية الآجرومية (ص: ١١٨)، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (ص: ٦٣٩)، اللمحة في شرح الملحة (١/ ٢٧٣)، شرح قواعد الإعراب (١/ ١٧٩)

(٢) العامل في التابع هو العامل في المتبوع، وهو ظاهر مذهب سيبويه، واختاره ابن مالك، خلافا لمن خصّص ذلك بغير البدل، وقال: إن العامل فيه مقدّر؛ لأنهم زعموا أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه، فقدروا للبدل عاملا.
تراجع المسألة في: شرح شذور الذهب للجوجري (٢/ ٧٥٧)، ويراجع: حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ٤٥)، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (ص: ٦٣٨)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧/ ٣٢٧٧)، شرح كتاب الحدود في النحو (ص: ٢٧٨)

(٣) تنظر هذه الأوجه بأقسامها في: شرح الكفراوي على متن الآجرومية للإمام الصنهاجي بحاشية الحامدي (ص: ٤١ – ٤٣)، فتح رب البرية على الدرة البهية نظم الآجرومية لإبراهيم بن محمد البيجوري (ص: ١٩، ٢٠)

(٤) لو قال المصنف - رحمه الله تعالى - : "قسم جائز عربية **متعين** قراءة" لكان أفضل.

(٥) قرأ الجمهور ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ بالخفض على النعت للفظ الجلالة. (معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب (١/ ٧)

بدل[١]، والثاني نعت له، لا للفظ الجلالة، وإلا لزم تقديم البدل على النعت، وهو لا يجوز بناء على [أن][٢] الرحمن وصف أو علم.

وقسم ممتنع عربية وقراءة، وهو جرّ الرحيم[٣] مع نصب الرحمن، أو رفعه؛ لما يلزم عليه من الاتباع بعد القطع، وهو لا يجوز[٤].

وإلى ذلك أشار بعضهم بقوله:

إِن يُنصَبِ الرَّحمنُ أَو يَرتَفِعَا *** فالجَرُّ فِي الرَّحيمِ قَطعًا مُنِعَا
وإِن يُجَــرَّ [فَأَجِــز][٥] في الثانِي *** ثَلاثَــةَ الأوجُــهِ خُــذ بَيَـانِي[٦]

(١) قال المصنف في رفع الأستار (ص ٦٥) : "بدل بناء على أنه علَم".

(٢) هكذا في الأصل والنسختين: (ب)، (ج). وهي ساقطة من نسخة (أ).

(٣) هكذا في الأصل والنسختين: (ب)، (ج). وفي نسخة (أ): {جر الرحمن الرحيم}، وهو خطأ؛ لدلالة سياق الكلام على خلافه.

(٤) الإتباع بعد القطع مختلف فيه بين النحويين، فمن مجيز ومانع، فمن حجة المانع: ما يلزم من الفصل بين النعت والمنعوت، أو بين المنعوتين، بجملة أجنبية، وأن طباع العرب تأبى الرجوع إلى الأمر بعد الانصراف عنه.
ومن حجة المجيز: أنه لا يَلْقَى فيه من جهة القياس محظوراً إلا الفصل بين النعت والمنعوت، وذلك جائز على الجملة.
وأيضاً فالنعت المقطوع هنا في حكم المتْبَع، لأن الجميع مستغنى عنه، ولم يُؤْتَ به إلا لكونه مدحاً للأول، وذلك حاصل.
(شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (٤/ ٦٨٤، ٦٨٥)، ويراجع في هذه المسألة: حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٣/ ١٠٠)، ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٤/ ١٩٢٧)، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (٢/ ٣٢٣)

(٥) هكذا في النسختين (ب)، (ج)، وفي الأصل ونسخة (أ): {فأجزن}

(٦) البيتان منسوبان للنور الأجهوري في: شرح الكفراوي على متن الآجرومية للإمام الصنهاجي بحاشية الحامدي (ص: ٤٢)، فتح رب البرية على الدرة البهية نظم الآجرومية لإبراهيم بن محمد البيجوري (ص: ٢٠)
وتتمتها:

فهذه تضمنت تسع منع *** وجهان منها فأدرها يا مستمع

وفي قوله: "قطعا" نظر؛ لأن في الاتباع بعد القطع ثلاثة مذاهب: الأول: المنع مطلقا، **الثاني**: الجواز مطلقا، **الثالث**: الجواز إذا استغنى المنعوت عن الجميع، والمنع إذا افتقر إلى البعض.

وعبارة الأشموني[(١)]: إذا قطع بعض المنعوت دون بعض قدم [المتبع][(٢)] على المقطوع، ولا يعكس، وفيه خلاف. قال ابن أبي الربيع[(٣)]: الصحيح المنع. وقال صاحب البسيط[(٤)]: الصحيح الجواز. ولو فرق بين الحالة الثانية، وهو الاستغناء عن الجميع فيجوز، والحالة الثالثة وهي الافتقار إلى البعض دون البعض فلا يجوز، لكان مذهبا.

---

(١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٣/ ١٠٠)
والأشموني هو: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني: فقيه، أصولي، مقرئ، نحوي، متلكم، ناظم.ذ أصله من أشمون (بمصر)، ومولده بالقاهرة سنة ٨٣٨ هـ ، ولى القضاة بدمياط. وصنف " شرح ألفية ابن مالك "- في النحو، و " نظم المنهاج " في الفقه، و " شرحه " و " نظم جمع الجوامع ". توفي سنة ٩١٨هـ. (الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٦/ ٥، ٦)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (١/ ٤٩١)، الأعلام للزركلي (٥/ ١٠)، معجم المؤلفين (٧/ ٣٨)

(٢) هكذا في الأصل والنسختين: (ب)، (ج). وفي نسخة (أ): {المتبوع}.

(٣) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع (١/ ٣٠٠)
وابن أبي الربيع هو: عُبَيْد اللَّه بْن أَحْمَد بْن عُبَيْد اللَّه بْن أَبِي الربيع، الإِمَام أَبُو الحسين القرشي، الأموي، العثماني، الأندلسي، الإشبيليّ، إمام أهل النَّحو فِي زمانة. ولد سنة ٥٩٩هـ. وجاء إلى سبتة لما استولى الفرنج على إشبيلية، وأقرأ بها النحو دهره. وتوفي سنة ٦٨٨هـ. (تاريخ الإسلام ت بشار (١٥/ ٦١١)، الوافي بالوفيات (١٩/ ٢٣٨، ٢٣٩)، بغية الوعاة (٢/ ١٢٥)، الأعلام للزركلي (٤/ ١٩١)

(٤) محمد أبو عبد الله ضياء الدين بن العلْج - بكسر العين المهملة وسكون اللام، ثم جيم - مؤلف كتاب البسيط في النحو، ذكره الشيخ أثير الدين أبو حيان في شرح التسهيل، ونقل عنه في كتاب البسيط كثيراً. قال: كان قد سكن اليمن، وصنّفَ بها. ومما حكى عنه منع إبدال الجملة من المفرد، وقد جوّزه ابن جنى وأجازه ابن مالك رحمه الله
ويبدو أن الإمام السيوطي لم يطَّلع على هذه الترجمة لصاحب البسيط، حيث قال: صاحب البسيط: ضياء الدين بن العلج، أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه، ولم أقف له على ترجمة. (طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة (ص: ٢٩٨)، بغية الوعاة (٢/ ٣٧٠)

فعلى ما ذكره صاحب البسيط والأشموني يجوز الاتباع هنا بعد القطع؛ لأن المنعوت هنا مستغني عن الجميع. ولعل ما ذكره الأشموني هو مراد [٨/ب] ابن أبي الربيع وصاحب البسيط، فلا خلاف في المعنى، ويكون جمعا بين القولين، ولا يلزم على ذلك الفصل بين النعت والمنعوت بجملة ؛ لتصريحهم بجواز ذلك في الجملة المعترضة، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ ﴾ [١]

فعلى هذا تكون هذه الأوجه قسمين: ما هو جائز عربية وقراءة، وهو جرهما، وما هو جائز عربية فقط، وهو الباقي، فتأمل بفهمك السديد، ولا تكن أسيرا للتقليد.

[وقسم جائز عربية فقط، وهو][٢] الأوجه الستة الباقية: رفعهما، نصبهما، رفع الأول ونصب الثاني، العكس، رفع الثاني ونصبه مع جر الأول.[٣]

فالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره **"هو"، والنصب** على أنه مفعول فعل محذوف تقديره **"أمدح"**، والحذف للعامل هنا واجب؛ لأنه نعت مقطوع للمدح، [والنعت][٤] المقطوع إذا كان لمدح نحو: (مررت بزيد الكريم)، أو لذم نحو: مررت [بعمرو][٥] البخيل، أو ترحم نحو: (مررت بزيد المسكين)، وجب حذف العامل، وهذا مراد صاحب الخلاصة[٦] من قوله:

---

(١) سورة الواقعة، الآية: ٧٦

(٢) هكذا في الأصل والنسختين: (ب)، (ج). وفي نسخة (أ): {والقسم الجائز عربية فقط هو}.

(٣) فتكون الأقسام كالتالي:

- **جائزة عربية وقراءة:** الرحمنِ الرحيمِ.
- **وجائزة عربية لا قراءة، وهي:** الرحمنُ الرحيمُ، والرحمنَ الرحيمَ ، والرحمنُ الرحيمَ، ، والرحمنَ الرحيمُ، والرحمنِ الرحيمُ ، والرحمنِ الرحيمَ.
- **وممتنع عربية وقراءة، وهما:** الرحمنَ الرحيمِ، والرحمنُ الرحيمِ.

(٤) هكذا في الأصل والنسختين: (أ) ، (ب). وفي نسخة (ج): {فالنعت}.

(٥) هكذا في الأصل والنسختين: (ب)، (ج). وفي نسخة (أ): {بعمر}.

(٦) صاحب الخلاصة هو ابن مالك : محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، الاندلسي، الجياني (جمال الدين، أبو عبد الله)، كان إماما ذكيا فهما ، إماما في النحو، إماما في المعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق، جيد المشاركة في الفقه والأصول، ولد بجيان بالأندلس سنة ٦٠٠هـ، ورحل=

وارفع أو انصب إن قطعت مضمرا مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا[1]

فإن كان لإيضاحٍ [جاز][2] حذفه، نحو: (مررت بزيد التاجر)، فإن شئت قلت: هو التاجر، أو أعني التاجر.

*****

= إلى المشرق فأقام بحلب مدة، ثم بدمشق، وتوفي بها سنة ٦٧٢ هـ. (الوافي بالوفيات (١/ ١٦٥)، معجم المؤلفين (١٠/ ٢٣٤)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٨/ ٣٩٠)

من تصانيفه الكثيرة: إكمال الاعلام بمثلث الكلام، الالفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو، سبك المنظوم وفك المختوم، ومختصر الشاطبية في القراءات وسماه حوز المعاني في اختصار حرز الاماني.

(١) متن الألفية للعلامة محمد بع عبد الله بن مالك الأندلسي (ص: ٣٥)

يعنى أن المقطوع عن التبعية يجوز فيه الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والنصب على أنه مفعول بفعل محذوف ،وكلاهما لازم الحذف، وعلى ذلك نبه بقوله: لن يظهرا وأو للتخيير أيضا، و"إن قطعت" شرط في جواز الوجهين ومفعول "قطعت" محذوف تقديره: "إن قطعت النعوت أو بعضها". (شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو (ص: ٢١٦)، ويراجع: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٩٦٢)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣/ ٢٠٤)

(٢) هكذا الأصل والنسختين: (أ)، (ب). وفي نسخة (ج): {لجاز}.

المبحث الرابع: في بيان أنها من قبيل الإنشاء أو الخبر

اعلم أن الإنشاء: كلام يحصل مدلوله في الخارج به، نحو (أنت طالق)، [وقم][1] فإن مدلوله من إيقاع الطلاق وطلب القيام حصل به لا بغيره.

والخبر: كلام يحصل مدلوله في الخارج بغيره، ويكون هو [حكاية][2] عنه، نحو (قام زيد)، فإن مدلوله من القيام يحصل بغيره.[3]

[فالبسملة يصح أن تكون خبرية[4] باعتبار متعلقها المحذوف، أي أبتدئ، أو أُؤلف؛ لأن الفعل المذكور][5] متحقق في الحال أو الاستقبال بدون [الخبر][6]، وذلك الخبر حكاية عنه، وهذا شأن الخبر الصادق. ولا يرد أن كلا من المصاحبة للاسم والاستعانة به من تتمة الخبر، وهما لا يتحققان إلا بهذا اللفظ؛ لأنهما من تعلقاته الخارجية التي لا يتوقف عليها الكلام، فليسا بجزأين من الخبر حتى يخرجا الجملة عن الخبر ، على أنهما ولو كانا جزأين لا يخرجان الجملة [٩/أ] عن الخبر، بدليل

---

(١) هكذا في الأصل والنسختين (ب) ، (ج)، وهي ساقطة من نسخة (أ).

(٢) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ج)، وفي نسخة (ب): {بمكان}.

(٣) ينظر في تعريف الإنشاء والخبر: التعريفات للجرجاني (ص: ٣٨)، جمع الجوامع في أصول الفقه الشافعي وشرح المحلي عليه (٢٧/٣ - ٣٠)، الإيضاح في علوم البلاغة (١/ ٥٥ - ٥٧)، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز (٣/ ١٥٥)، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح (١/ ٣٥)، الإتقان في علوم القرآن (٣/ ٢٥٦)

(٤) قال البيجوري: "واعلم أن البسملة يصح أن تكون خبرية باعتبار متعلقها المحذوف، كأبتدئ أو أؤلف؛ لأن حصول ذلك لا يتوقف على التلفظ بها، فانطبق عليها ضابط الخبر؛ إذ هو الذي لا يتوقف حصول مدلوله على التلفظ به. والمعنى هنا: أؤلف حال كوني مستعينا على تأليفي أو حال كون تأليفي مصحوبا باسم الله. ويصح أن تكون إنشائية باعتبار الاستعانة أو المصاحبة اللفظيين؛ لأن ذلك لم يحصل إلا بالتلفظ بها كما هو ضابط الإنشاء؛ إذ هو ما حصل مدلوله بالتلفظ به. والحاصل أن البسملة يصح أن تكون خبرية باعتبار المتعلق، وأن تكون إنشائية باعتبار معنى الباء: الاستعانة أو المصاحبة". حاشية الباجوري المسماة تحقيق المقام على كفاية العوام في علم الكلام للشيخ محمد الفضالي الأزهري، والحاشية للشيخ إبراهيم محمد الباجوري (ص: ١٠).

(٥) هكذا في الأصل ونسخة (أ). وفي النسختين (ب)، (ج): {فلا يصح أن تكون خبرية باعتبار متعلقها للمحذوف، أي أبتدئ الفعل المذكور}.

(٦) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ج). وفي نسخة (ب): {الخبرية}.

ما صرحوا به من أن الجملة الطلبية تقع خبرا عن المبتدأ من غير تقدير قول على الصحيح، كما في (زيد أضربه)، ولا تخرج الجملة بتمامها عن الخبرية، **ويصح أن تكون لإنشاء المتعلق** وهو المصاحبة أو الاستعانة، ونظير ذلك : (كم رجل عندي؟) فإنه يحتمل الإنشاء والإخبار كما صرَّح به ابن الحاجب، **فالإنشاء باعتبار [التكثير]**[(١)]، فإنه معنى ثابت في النفس، لا وجود له في الخارج إلا بهذا اللفظ. **والإخبار باعتبار العندية**، فإن كونهم عنده له وجود في الخارج، **فالكلام محتمل للأمرين بالاعتبارين المذكورين.**

وأقول: ونظير ذلك أيضا الشهادة، فإنها إنشاء باعتبار مضمونها، وإخبار باعتبار متعلقها، وهو [المشهورِ][(٢)] به على المختار.

وقيل: إنها إخبار محض؛ نظرا للمتعلق، **وقيل: إنشاء محض**؛ [نظرا للفظ][(٣)]، ولكن التحقيق على ما ذكره العلامة المحلي[(٤)] أنها إنشاء؛ نظرا للفظ.

ولا مانع من جريان نظير هذه الأقوال في البسملة. والتحقيق أنها خبر نظرا للفظ، وإن لم أر من تعرض له، فلا يقال: لا يصح أن تكون خبرية؛ لأن المصاحبة والاستعانة لا يتحققان إلا بهذا اللفظ، ولا إنشائية؛ لأن أصل الفعل كالتأليف متحقق في الخارج بدون هذا اللفظ؛ لأنه جعل المصاحبة والاستعانة من تتمة الجملة عند استشكال الخبر، ولم يجعلها كذلك عند استشكال الإنشاء.[(٥)]

---

(١) هكذا في الأصل والنسختين: (أ) ، (ب). وفي نسخة (ج): {التكبير}.

(٢) هكذا في النسخ الثلاث. وفي الأصل: {المشهود}.

(٣) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ج). وفي نسخة (ب): {تطلب اللفظ}.

(٤) محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد، الشيخ جلال الدين المحلي الشافعي، ولد بمصر في سنة إحدى وتسعين وسبعمائة، وبرع في الفنون فقها وكلاما وأصولا ونحوا ومنطقا وغيرها، ومصنفاته كثيرة، وأجل كتبه التي لم تكمل تفسير القرآن. قال الإمام السيوطي: وقد كملته بتكملة على نمطه من أول سورة البقرة إلى آخر الإسراء المسمى المشهور بتفسير الجلالين. وكانت وفاته في سنة أربع وستين وثمانمائة. (طبقات المفسرين للداوودي (٢/ ٨٤، ٨٥)، طبقات المفسرين للأدنه وي (ص: ٣٣٦، ٣٣٧)

(٥) **أورد العطار هنا إشكالا عن السيد عيسى الصفوي حاصله: أن جملة البسملة إما أن تكون خبرية أو إنشائية ويرد على الأول أن من شأن الخبر الصادق أن يتحقق مدلوله في نفس الأمر بدون =**

=التلفظ به ويكون الخبر حكاية عنه وما نحن فيه ليس كذلك؛ لأن كلا من مصاحبة الاسم أو الاستعانة به من تتمة الخبر، وهما لا يتحققان إلا بهذا التلفظ، **وعلى الثاني أن شأن الإنشاء أن يتحقق مدلوله بالتلفظ به**، وأصل الجملة لا يكون كذلك غالبا؛ لأن نحو الأكل والسفر والذبح مما ليس بقول لا يتوقف حصوله على التلبس بالبسملة، فكيف يقدر مثلا: بسم الله أذبح أو أسافر بقصد الإنشاء؟ فإن جعلت لإنشاء المصاحبة أو الاستعانة لزم أن تكون الجملة لإنشاء متعلقها والأصل غير مقصود بوجه من الوجوه، وذلك في غاية الندور. ولو قيل: إن المعنى: أبدأ أو أفتتح بسم الله، أي أجعله بداءة الفعل، على أن الباء للتعدية والجملة لإنشاء الجعل، لم يلزم شيء مما مر، إلا أنه خلاف المشهور، ولا يجري حقيقة إلا في نحو التأليف مما يمكن أن يكون له بداءة حقيقة، وإن أمكن إجراؤه في سائر المواضع بالمسامحة في جعله بداءة اهـ.

ثم قال: وأحسن ما يجاب به عنه أن يقال: إن القائل إذا شرع في ذبح أو أكل أو سفر مثلا فإن قلنا: إن تقدير أتبرك أو أستعين في هذا الفعل بسم الله أو نحو ذلك كانت الجملة لإنشاء التبرك أو الاستعانة، ولا يرد عليه شيء مما ذكره السيد أصلا، وإن قلنا إن تقديره أذبح أو أسافر بسم الله مثلا كما هو المشهور يرد ما ذكره السيد، أو شيء آخر وهو أن المقصود بالإخبار بهذه الجملة الخبرية من هو؟ فإن المباشرة لهذا الفعل تغني عن الإخبار لو كان ثم أحد يحتاج إلى الإخبار، ولعلك لا تجده أصلا، فإنك إن قصدت الله بالإخبار فهو غني عنه، وإن قصدت نفسك فكذلك، ولها ثم ثالث يقصد بالإخبار ولو كان لأغنته المباشرة للفعل عن الإخبار، فالأوجه أن يقال: إن تعلق الجار بهذا الفعل على تضمين معنى التبرك أو الاستعانة أو نحوهما، فمعنى أذبح: أتبرك أو أستعين في الذبح بالتضمين المذكور، فتكون مقولة لإنشاء التبرك أو الاستعانة في الذبح مثلا، ولا يكون الإخبار به مقصودا وإنما ذكر لتعيين محل التبرك أو الاستعانة فاندفع قوله: "والأصل غير مقصود بوجه من الوجوه"؛ لأنه مقصود لتعيين محل التبرك أو الاستعانة وإن كان الإخبار به غير مقصود، وإنما المقصود الإنشاء بمتعلقه لا به نفسه.

وما ادعاه من الندور نلتزمه، ونقول إن النادر يرد به الاستعمال أحيانا، ولا يقدح فيه أو يقال إن المقدر: أذبح أو أسافر مثلا من غير ميل إلى التضمين، فجملة أذبح مثلا خبر، وأما "بسم الله" فهو إنشاء. وهذا معنى قولهم: إنها خبرية الصدر إنشائية العجز. ولا يقال عليه: إن الخبر والإنشاء متقابلان فلا يجتمعان في كلام واحد باعتبار واحد كما= =هو شأن المتقابلين، والحال هنا ليس كذلك؛ لأن معنى ما ذكرنا أننا إذا قطعنا النظر عن القيد، ونظرنا لما تم به الإسناد من ركني الجملة كانت خبرية، وإذا نظرنا إلى القيد كانت إنشائية، فالخبرية والإنشائية باعتبارين متغايرين، ولا بدع في ذلك؛ لأن السيد الجرجاني في حاشية المطول في مبحث الإنشاء عند قول التفتازاني " رب " لإنشاء التقليل " وكم " الخبرية لإنشاء التكثير. قال: لا ينافي ذلك كون ما دخلا عليه كلاما محتملا للصدق والكذب بحسب نسبة غير نسبة التقليل والتكثير. فإذا قلت: كم رجل عندي فهو باعتبار نسبة الظرف إلى الرجل كلام خبري يحتمل الصدق والكذب. =

قال العلامة الغنيمي[١]: فالتفرقة تحكم وترويج للإشكال.[٢] هذا إن لوحظ المحذوف، وإلا فليست من قبيل الخبر و[لا][٣] الإنشاء ؛ لأنها مفرد، ومورد الإنشاء والخبر الكلام كما مَرَّ.

فإن قلت: ما معنى البسملة؟ وما مدلولها؟ قلت: معناها على أنها من قبيل الخبر: الحكم بالابتداء أو ثبوته في الخارج، على الخلاف [في مدلول][٤]

= وأما باعتبار استكثارك إياهم فلا يحتملها؛ لأنك استكثرتهم ولم تخبر عن كثرتهم اهـ والفرق بين هذا الجواب والجواب الأول أنها على الأول إنشائية محضة وعلى الثاني صالحة للخبرية والإنشائية بالاعتبارين المذكورين فتأمل. (حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (١/ ٣)

(١) أحمد بن محمد بن علي الغنيمي، الأنصاري، الخزرجي، المصري، الحنفي (شهاب الدين) فقيه، نحوي، متكلم، باحث، من أهل مصر. نسبته إلى غنيم (وهو أحد جدوده)، له شروح وحواش في الأصول والعربية، ورسائل في الأدب والمنطق والتوحيد، ولد سنة ٩٦٤هـ ، وتوفي في رجب سنة ١٠٤٤هـ عن نحو ثمانين سنة. (الأعلام للزركلي (١/ ٢٣٧، ٢٣٨)، معجم المؤلفين (٢/ ١٣٢)

(٢) قال العلامة الغنيمي: والعجب ممن استشكل هذه الجملة، حيث استشكل كونها خبرية جعل كل من مصاحبة الاسم والاستعانة به من تتمة الخبر، وحيث استشكل كونها إنشائية لم يجعل كلا منهما من تتمة الخبر، والظاهر أن يجعل كلا منهما من تتمة الخبر، أو يجعله من تتمته، ويورد عليه ما يورد. فالتفرقة تحكم وترويج للإشكال.

قال: فهذه الجملة يصح كوها خبرية باعتبار أصلها، وهو الفعل والقول الذي يشرع فيه، وهي حكاية عما يتحقق في الحال أو الاستقبال بدون الخبر، كما هو شأن الخبر الصادق، ولا يرد أن كلا من مصاحبة الاسم ... إلخ؛ لأنهما وإن كانا من تتمته ليسا بجزئين منه، بل من متعلقاته الخارجة عن حقيقته. (شرح النصيحة الكافية لمن خصه الله بالعافية لأحمد زروق تأليف محمد بن عبد الرحمن بن زكري الفاسي (١/ ١٢٣)

(٣) هكذا في الأصل والنسختين: (ب)، (ج)، وهي ساقطة من نسخة (أ).

(٤) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ج) . وفي نسخة (ب): {ومدلول}.

الخبر بين [الإمام[١] والقرافي[٢]] [٣] من أنه الحكم بالنسبة أو ثبوتها في الخارج.[٤]

[وعلى أنها من قبيل الإنشاء: إيقاع المصاحبة والاستعانة **][٥]، وعلى أنها من قبيل المفرد:** اللفظ الدال على الذات العلية الموصوفة بالوصفين المذكورين.

*****

(١) أي الإمام الرازي، كما صرح به جلال الدين المحلي في شرحه على جمع الجوامع (٣٣/٣) ، وذكر الإمام الرازي ذلك في كتاب المحصول (٤/ ٢٢٣، ٢٢٤)
والإمام الرازي هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازيّ: الإمام المفسر. أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل. مفسر، متكلم، فقيه، أصولي، حكيم، أديب، شاعر، طبيب، مشارك في كثير من العلوم الشرعية والعربية، والحكمية، والرياضية، ومولده سنة ٥٤٤هـ في الري وإليها نسبته، ويقال له: (ابن خطيب الريّ)، توفي في هراة سنة ٦٠٦هـ. أقبل الناس على كتبه في حياته يتدارسونها. الأعلام للزركلي (٦/ ٣١٣، ٣١٤)، معجم المؤلفين (١١/ ٧٩)

(٢) ينظر: الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام للقرافي (ص: ٦٣)
والقرافي هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو العباس، شهاب الدين الصنهاجي القرافي: من علماء المالكية نسبته إلى قبيلة صنهاجة (من برابرة المغرب) وإلى القرافة (المحلة المجاورة لقبر الإمام الشافعيّ) بالقاهرة. وهو مصري المولد والمنشأ والوفاة، ولد بمصر سنة ٦٢٦هـ. وهو فقيه، أصولي، مفسر، ومشارك في علوم أخرى. توفي سنة ٦٨٤هـ. من تصانيفه: الذخيرة في الفقه، وأنوار البروق في أنواع الفروع في أصول الفقه. (الأعلام للزركلي (١/ ٩٤، ٩٥) معجم المؤلفين (١/ ١٥٨).

(٣) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ج). وفي نسخة (ب): {الإمام القرافي}.

(٤) قال جلال الدين المحلي: (ومدلول الخبر في الإثبات (الحكم بالنسبة) التي تضمنها كـ "قام زيد" مثلا، (لا ثبوتها) في الخارج (وفاقا للإمام) الرازي في أنه الحكم بها (وخلافا للقرافي) في أنه ثبوتها، (وإلا) أي وإن لم يكن مدلول الخبر الحكم بالنسبة، بل كان ثبوتها (لم يكن شيءمن الخبر كذبا) أي غير ثابت النسبة في الخارج، وقد اتفق العقلاء على أن من الخبر كذبا. (حاشية الأنصاري على شرح المحلي على جمع الجوامع في أصول الفقه الشافعي ٣٣/٣)، ويراجع: عمدة المريد لجوهرة التوحيد المسمى الشرح الكبير (٢/ ٩٤٩)، مختصر التحرير شرح الكوكب المنير (٢/ ٣٢٢)

(٥) هكذا في الأصل والنسختين: (ب)، (ج)، وهي ساقطة من نسخة (أ).

المبحث الخامس: في بيان [أنها][1] من أي القضايا.

اعلم أن القضية: ما احتمل الصدق لذاته[2]، **وهي أقسام أربعة[3]: شخصية** إن كان موضوعها جزئيا، نحو: (زيد كاتب)[4]، **وإلا[5] فمسورة[6] كلية[7]** إن

(١) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ب). وفي نسخة (ج): {أنهما}.

(٢) القضية هي القول المحتمل الصدق والكذب لذاته. وإنما قال المصنف: ما احتمل الصدق لذاته كما فعل صاحب "السُّلَّم"؛ حيث قال: (ما احتمل الصدق لذاته جرى بينهم قضية وخبرا)؛ تأدبا مع قول الله تعالى وقول رسوله ﷺ ؛ إذ لا يصح أن يقال لقائله: كاذب. فحذف لفظ "كاذب" من التعريف أولى. وإلى هذا ذهب العلامة أحمد الملوي. ولم يرتض هذا الشيخ حسن العطار حيث قال: وفيه أنه لو حذفه لبطل التعريف؛ لأن القضية هي الخبر ، والخبر : ما احتمل الصدق والكذب. على أنه عند حذفه يفهم احتماله الصدق والكذب؛ لأنه إذا جاز الصدق جاز الكذب، فالمؤاخذة باقية، فإن خبر الله ورسوله واجب الصدق، فنسبة الصدق إليهما على جهة الضرورة ، وخبر غيرهما صادق بالإمكان الخاص.(المطلع شرح إيساغوجي لزكريا الأنصاري ومعه حاشية العلامة أحمد الملوي وحاشية شيخ الأزهر حسن العطار (ص: ٤٦٠، ٤٦١ بتصرف)

قلت: يعجبني في هذا السياق ما ذهب إليه العلامة أحمد الدمنهوري حيث قال: واعلم أن المصنف قال في تعريفه القضية: ما احتمل الصدق، ولم يقل: والكذب؛ للاكتفاء وتعليم الأدب في التعبير. (رسالة في المنطق "إيضاح المبهم من معاني السلم" لأحمد الدمنهوري (ص: ٦٣)

(٣) هذا التقسيم خاص بالقضية الحملية باعتبار موضوعها .(المطلع شرح إيساغوجي لزكريا الأنصاري ومعه حاشية العلامة أحمد الملوي وحاشية شيخ الأزهر حسن العطار (ص: ٤٩٧ – ٥٠٤)

(٤) ينظر: السلم المرونق في علم المنطق لعبد الرحمن الأخضري (ص:٨٣)، رسالة في المنطق "إيضاح المبهم من معاني السلم" لأحمد الدمنهوري (ص: ٦٢)

(٥) المسورة تسمى "محصورة"، كلية كانت أو جزئية. (المطلع شرح إيساغوجي لزكريا الأنصاري (ص: ٥٠٤).

(٦) سميت مسورة؛ لاشتمالها على السور، ويسمى عند المناطقة اللفظ الدال على كمية الأفراد، وسمي سورا إحاطته بالأفراد إحاطة سور البلد بها. (تحفة المحقق بشرح منظومة نظام المنطق لأبي بكر عبد الرحمن العلوي الحسيني (ص: ١٧٦)، السلم المرونق في علم المنطق لعبد الرحمن الأخضري (ص:٨٣).

(٧) سميت كلية لدلالتها على كثيرين. (المطلع شرح إيساغوجي (ص: ٤٩٨).

قرنت بسور [٩/ب] كلي، نحو: (كل إنسان حيوان)[١]، **ومسورة جزئية** إن قرنت بسور جزئي، نحو: (بعض الإنسان حيوان)[٢]، **ومهملة**[٣] إن لم تقترن بسور، نحو: (الإنسان حيوان)[٤].

والقضية أجزاء ثلاثة[٥]**: محكوم عليه**، ويسمى موضوعا[٦]، **ومحكوم به**، ويسمى محمولا[٧]، **ونسبة**[٨]، ولابد لها في نفس الأمر من كيفية تسمى **(مادة)**[٩]،

(١) السور الكلي هو ما يدل على إحاطة الحكم بجميع أفراد الموضوع. (القول المسلم في تحقيق معاني السلم (ص: ١٤٨)، حاشية العطار على المطلع (ص: ٥٠٠)

(٢) السور الجزئي هو ما يدل على أن الحكم لبعض أفراد الموضوع. فسميت جزئية لدلالتها على بعض أفراد الكلي. (القول المسلم في تحقيق معاني السلم لأحمد محمد المكناسي (ص: ١٤٨)، المطلع لزكريا الأنصاري وحاشية العطار على المطلع (ص: ٥٠١)

(٣) سميت مهملة لإهمال بيان كمية الأفراد فيها. (المطلع شرح إيساغوجي (ص: ٥٠٤).

(٤) ينظر: السلم المرونق في علم المنطق لعبد الرحمن الأخضري (ص:٨٣)، رسالة في المنطق "إيضاح المبهم من معاني السلم" لأحمد الدمنهوري (ص: ٦٢)، القول المسلم في تحقيق معاني السلم لأحمد محمد المكناسي (ص: ١٤٨)

(٥) ينظر: المطلع شرح إيساغوجي لزكريا الأنصاري ومعه حاشية العلامة أحمد الملوي وحاشية شيخ الأزهر حسن العطار (ص: ٤٧٣ - ٤٧٥)

(٦) سمي الموضوع موضوعا : لأنه يُتَخَيَّل أنه كشيء وضع ونصب ليحمل عليه غيره. وهو أشرف من المحمول. ويسمى الموضوع في علم النحو بالفاعل أو نائب الفاعل أو المبتدأ، ويسمى في علم المعاني بالمسند إليه. (حاشية البيجوري على مختصر السنوسي (ص: ٨١)، القول المسلم في تحقيق معاني السلم لأحمد محمد المكناسي (ص: ١٥٧)

(٧) سمي المحمول محمولا : لأنه يُتَخَيَّل أنه كشيء حمل على غيره. ويسمى في علم النحو بالخبر أو الفعل المسند إلى الفاعل أو نائبه. وحق الموضوع التقديم ، والمحمول يستحق التأخير؛ لأنه محكوم به وعارض للمحكوم عليه ، والعارض مؤخر الرتبة على المعروض. (حاشية البيجوري على مختصر السنوسي (ص: ٨١)، القول المسلم في تحقيق معاني السلم لأحمد محمد المكناسي (ص: ١٥٧)

(٨) المراد بالنسبة هنا: النسبة الحُكْمِيَّة ، أي ثبوت المحمول للموضوع وارتباطه به على وجه الثبوت في القضية الموجبة ، أو على وجه النفي في القضية السالبة. (حاشية البيجوري على مختصر السنوسي (ص: ٨١)، حاشية العطار على المطلع (ص: ٤٧٥)

(٩) كل نسبة فرضت إيجابية كانت أو سلبية تكون لا محالة مكيفة في نفس الأمر والواقع بكيفية الضرورة أو اللاضرورة، ومن جهة أخرى بالدوام أو اللادوام، وكالإمكان أو الامتناع أو ما شاكل ذلك، فإذا قلنا مثلا: كل إنسان حيوان بالضرورة، فالضرورة هي كيفية نسبة الحيوان إلى الإنسان،=

واللفظ الدال عليها يسمى (**جهة**)، وتسمى القضية عند ذكر الجهة (**موجهة**)[١]، [فإذا نظرنا إلى نسبةِ قَولِنا: (كل إنسان حيوان) وجدناها **الضرورة**] [٢]، وإذا نظرنا إلى نسبةِ قولنا: (النار حارة) وجدناها **الإمكان**. **فالضرورة والإمكان مادة القضية**، وهذا اللفظ **جهة**. فإذا قيل: (بالضرورة كل إنسان حيوان) كانت هذه القضية موجهة.

والجهات أربع: الضرورة، والإمكان، والدوام، والإطلاق.[٣] **والقضايا الموجهة باعتبار هذه الجهات تسعة عشر**[٤]،

= وإذا قلنا: كل إنسان كاتب لا بالضرورة، كان اللاضرورة هي كيفية نسبة الكتابة إلى الإنسان، وتلك الكيفية الثابتة في نفس الأمر تسمى في عرف المناطقة: مادة القضية. (تحفة المحقق (ص: ١٩٤، ١٩٥).

(١) الموجهة: قضية ذكرت فيها الجهة. ثم إن للشيء وجودا في الأعيان، ووجودا في الأذهان ، ووجودا في العبارة. فكيفية نسبة القضية إن كانت هي المحققة في نفس الأمر تسمى: "مادة القضية وعنصرها". وإن كانت هي المرتسمة في العقل أو المذكورة في العبارة تسمى: "جهة القضية". ولما لم تجب مطابقة ما في الذهن والعبارة لما في نفس الأمر جاز أن لا تكون الجهة مطابقة للمادة، كما إذا تعقلنا أن نسبة الحيوانية إلى الإنسان بالإمكان، وقلنا: "كل إنسان حيوان بالإمكان"، فجهة القضية: الإمكان؛ لأنه المتعقل في الذهن، والمذكور في العبارة. ومادة القضية هي الضرورة؛ لأنها كيفية نسبة الحيوانية إلى الإنسان في نفس الأمر. فالجهة قد تخالف المادة، لكن لا يكون ذلك إلا في القضية الكاذبة. (حاشية العطار على المطلع (ص: ٥٣٢، ٥٣٣)، ويراجع: (تحفة المحقق (ص: ١٩٥)، حاشية البيجوري على مختصر السنوسي (ص: ٣)

(٢) هكذا في الأصل والنسختين: (ب)، (ج)، وهي ساقطة من نسخة (أ).

(٣) يراجع: حاشية البيجوري على مختصر السنوسي (ص: ٣)

(٤) القضايا التي جرت العادة بالبحث عنها وتحقيق مفهوماتها وبيان نسبها وأحكامها من التناقض والتعاكس حصرت عند بعضهم في ثلاث عشرة قضية، وعند البعض في خمس عشرة، وعند آخرين في تسع عشرة، وعند غيرهم في اثنتين وعشرين.
أما عند صاحب توشيحات السلم فتسع عشرة قضية، خمس عشرة منها مقيدة، وأربع منها مطلقة؛ لأن الضروريات سبعة، واحدة منها مطلقة وست مقيدة، والممكنات خمس، واحدة مطلقة وأربع مقيدة، والدوائم ثلاث ، واحدة مطلقة واثنتان مقيدتان، والمطلقات أربع، واحدة مطلقة وثلاث مقيدة، فتلك تسع عشرة قضية، المطلق منها أربع والمقيد خمس عشرة. (شرح سوانح التوجهات لعبد الله الفيومي (ص: ٥، ٦ باختصار).

[ويرجع][1] حاصلها إلى أقسام أربعة:

الضروريات السبع[2]: ضرورية مطلقة، [ومشروطة عامة][3]، ومشروطة خاصة، ووقتية مطلقة، [ووقتية][4]، [ومنتشرة][5] مطلقة، ومنتشرة.[6]

والدوائم الثلاث[7]: دائمة مطلقة، وعرفية عامة، وعرفية خاصة.[8]

والممكنات الخمس: ممكنة عامة، وممكنة خاصة، وممكنة وقتيه، وممكنة دائمة، [وحينية][9] ممكنة.[10]

---

(١) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ب). وفي نسخة (ج): {ويرجعها}.

(٢) اقتصر شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على أن الضروريات خمس، فلم يذكر الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة. وعقب الشيخ العطار بقوله: والاصطلاح على أن الوقتية والمنتشرة البسيطتان يقيدان بـ "الإطلاق". والوقتية والمنتشرة المركبتان يطلقان عن القيد. وقال الصبان: وزاد جماعة كالسعد في تهذيبه صورتين من الضروريات، وهما الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة، فجعل الضروريات سبعا. (المطلع شرح إيساغوجي لزكريا الأنصاري ومعه حاشية العطار (ص: ٥٣٦)، حاشية الصبان على شرح الملوي للسلم (ص: ٩٧).

(٣) زيادة من الأصل والنسختين: (ب)، (ج)، ساقطة من نسخة (أ).

(٤) زيادة من الأصل والنسختين: (ب)، (ج)، ساقطة من نسخة (أ).

(٥) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ج). وفي نسخة (ب) : {منتشرة}، بدون واو.

(٦) قال العلامة أحمد الملوي: وجه الحصر : أن النسبة إن كانت واجبة – وهو معنى قولهم "ضرورية" – فإن لم يقيد وجوبها بقيد فهي الضرورية المطلقة. وإن قُيد فلا تخلو إما أن تقيد بوصف الموضوع فقط فالمشروطة العامة. أو به مع "لا دائما" فالمشروطة الخاصة. وإما أن تقيد بوقت معين فقط فالوقتية العامة. فإن قيدت به مع "لا دائما" فالوقتية، بحذف لفظ "العامة"، وإن شئت فقيدها بالخاصة. وأما إن تقيد بوقت مبهم، فإن اقتصر عليه فالمنتشرة العامة، وإن زِيدَ "لا دائما" فالمنتشرة، فحذف "عامة"، وإن شئت فقيدها بالخاصة. (حاشية الملوي على المطلع (ص: ٥٣٤، ٥٣٥)، ويراجع: حاشية الصبان على شرح الملوي للسلم (ص: ٩٧)، تحفة المحقق بشرح منظومة نظام المنطق لأبي بكر عبد الرحمن العلوي الحسيني (ص: ١٩٨ وما بعدها).

(٧) ينظر: المطلع شرح إيساغوجي لزكريا الأنصاري (ص: ٥٣٥)

(٨) قال العلامة أحمد الملوي: وإن كانت دائمة فإن لم يقيد دوامها بقيد **فالدائمة المطلقة**. وإن قُيِّدَ بوصف الموضوع **فالعرفية العامة**، فإن زِدّ عليه "لا دائما" **فالعرفية الخاصة**. (حاشية الملوي على المطلع (ص: ٥٣٥) ، ويراجع: حاشية الصبان على شرح الملوي للسلم (ص: ٩٧)، تحفة المحقق بشرح منظومة نظام المنطق لأبي بكر عبد الرحمن العلوي الحسيني (ص: ١٩٨ وما بعدها).

(٩) هكذا في الأصل ونسخة (أ). وفي النسختين (ب) ، (ج) : {وحينئذ}.

(١٠) قال العلامة أحمد الملوي: وإن كانت النسبة ممكنة، أي غير ممتنعة: فإن كانت جائزة الوجود والعدم فهي الممكنة الخاصة. وإن لم يعتبر فيها جواز الوجود والعدم، بل اعتبر عدم الامتناع، أعم من أن تكون جائزة أو واجبة فالممكنة العامة. والشارح ل يقسم كلا من الوقتية والمنتشرة إلى عامة

والمطلقات الأربع: مطلقة، ووجودية لا دائمة، ووجودية لا ضرورية، [وحينية][1] مطلقة.[2]

[وتعاريفها][3] وأمثلتها مذكورة في المطولات، وقد ذكرتها في شرحي على مختصري لإيساغوجي، ومختصري [لمختصر][4] الإمام السنوسي.

فالبسملة إما جملة اسمية، أو فعلية.[5]

فالاسمية إنْ كان المسند إليه[6] **فيها مضافا**[7]**،**

وخاصة، وإن شئت فزِدْ في التقسيم بأن تقول: والمطلقة إن قُيِّد إطلاقها بوقت فالمطلقة الوقتية. أو= = بحين فالحينية المطلقة، والفرق بين الوقت والحين هنا: أنا إذا قلنا: "كل إنسان متحرك الأصابع وقت الكتابة" فالمراد جميع أوقاتها، وإذا قلنا: "حين الكتابة" فالمراد حين من أحيانها، لا جميع أحيانها. والممكنة إن قيد إمكانها بوقت فالممكنة الوقتية. أو بالحين فالممكنة الحينية. أو الدوائم فالممكنة الدائمة. (حاشية الملوي على المطلع (ص: ٥٣٦، ٥٣٧) ، ويراجع: حاشية الصبان على شرح الملوي للسلم (ص: ٩٨)، تحفة المحقق (ص: ١٩٨ وما بعدها).

(١) هكذا في الأصل ونسخة (أ). وفي النسختين (ب) ، (ج) : {وحينئذ}.

(٢) قال العلامة أحمد الملوي: وإن كانت النسبة واقعة بالفعل: فإن لم تقيد فعليتها بنفي الدوام ولا بنفي الضرورة فهي المطلقة العامة، فإن قيد بنفي الدوام في الوجودية اللادائمة. أو بنفي الضرورة فهي الوجودية اللاضرورية . (حاشية الملوي على المطلع (ص: ٥٣٦) ، ويراجع: حاشية الصبان على شرح الملوي للسلم (ص: ٩٧)، تحفة المحقق بشرح منظومة نظام المنطق لأبي بكر عبد الرحمن العلوي الحسيني (ص: ١٩٨ وما بعدها).

(٣) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ج). وفي نسخة (ب) : {ومعاريفها}.

(٤) هكذا في الأصل ونسخة (أ). وفي نسخة (ب) : {المختصر}، وهي ساقطة من: (ج).

(٥) عدها البصريون اسمية، على تقدير: "ابتدائي باسم الله"، وعدها الكوفيون. "فعلية"، على تقدير: "أبدأ باسم الله".

قال ابن هشام: وقول الكوفيين بأنها فعلية هو المشهور في التفاسير والأعاريب، ولم يذكر الزمخشري غيره، إلا أنه يقدر الفعل مؤخرا ومناسبا لما جعلت البسملة مبتدأ له ، فيقدر: باسم الله أقرأ، باسم الله أحل، باسم الله أرتحل. (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ٧)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٤٩٥، ٤٩٦)

(٦) يسمى المسند إليه مبتدأ، والمسند خبرا. (مفتاح العلوم ص: ١٣٥)

(٧) قال التفتازاني: تعريف المسند إليه بإضافته إلى شيء من المعارف؛ لأنها أخصر طريق إلى إحضار المسند إليه في ذهن السامع، نحو قول جعفر بن علبة الحارثي: "هواي" أي مهوي، وهذا اخصر من الذي أهواه، ونحو ذلك الاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة؛ لكونه في السجن

نحو: (بَدْئي)، [فشخصية إنْ كانت الإضافة للعهد الحضوري كما هنا؛ إذ المراد هذا البدء المعين كائن][1] بسم الله. **والشخصية** - على ما مَرَّ -: [ما][2] موضوعها معين.[3]

وكلية إنْ كانت الإضافة للاستغراق، بمعنى أن كل ابتداء - من ابتدأت أجزاء التأليف - كائن بسم الله، **وسورها**: الإضافة الدالة على العموم؛ إذ هو ما دَلَّ على العموم لفظا كان أو لا، بدليل ما ذكره السعد[4]، من أنه في (لم يقم أحد) [هيئة نفس القضية][5]، ولكن الغالب كونه لفظا، فمن عرفه باللفظ الدال على كمية الإفراد أو باللفظ الدال على التعميم أو التبعيض جرى على الغالب.

وجزئية إن كانت للجنس [١٠/أ] في ضمن فرد مبهم.

ومهملة إن كانت للجنس، [ولو على سبيل الاحتمال، بأن كانت][6] للجنس فقط، أو محتملة له ولغيره من العهد والاستغراق؛ وذلك لما تقرر من أن الإضافة تأتي لما تأتي له اللام .

وحبيبه على الرحيل "مع الركب اليمانين مصعد" أي مبعد ذاهب في الأرض. وتمامه: "جنيب = =وجثماني بمكة موثق". والجنيب: المجنوب المستتبع، والجثمان: الشخص، والموثق: المقيد. (كتاب المطول للتفتازاني ص: ٧٨)

(١) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ب)، وهي ساقطة من نسخة (ج).

(٢) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ب)، وهي ساقطة من نسخة (ج).

(٣) زاد هنا في نسخة (ج): {فشخصية إنْ كانت الإضافة للعهد الحضوري كما هنا، إذ المراد هذا البدء المعين كائن بسم الله، والشخصية على ما مر موضوعها معين}، وهو ما سقط أولا باستثناء الجملة الأخيرة ؛ إذ هي مكررة.

(٤) ينظر: كتاب المطول للتفتازاني (ص: ١٢١ وما بعدها)، حاشية السيالكوتي على كتاب المطول للتفتازاني (١/ ٤٢١، ٤٢٢)

والسعد هو مَسْعُود بن عمر بن عبد الله الشَّيْخ سعد الدّين التَّفْتَازَانِيّ، الإِمَام الْعَلامَة، عَالم بالنحو والتصريف والمعاني وَالْبَيَان والأصلين والمنطق وَغَيرهَا، شَافِعِيّ. ولد سنة ثِنْتَيْ عشرَة وَسَبْعمائة، وَتقدم فِي الْفُنُون، واشتهر ذكره، وطار صيته، وانتفع النَّاس بتصانيفه، وانتهت إِلَيْهِ معرفَة الْعُلُوم بالمشرق. مَاتَ بسمرقند سنة إِحْدَى وَتِسْعين وَسَبْعمائة. (بغية الوعاة ٢/ ٢٨٥)، طبقات المفسرين للداوودي ٢/ ٣١٩)

(٥) هكذا في نسخة (أ). وفي الأصل والنسختين: (ب)، (ج): {هيئة القضية}.

(٦) هذا النص مكرر في نسخة (ب).

وإن كان معرفا بأل فشخصية إن كانت للحقيقة من حيث هي بناء على الأصح من دخول الطبيعية[١] في الشخصية[٢]، أو لها [في ضمن فرد معين][٣]، **وجزئية** إن كانت لها في ضمن [فرد مبهم، **وكلية** إن كانت لها في ضمن][٤] جميع الأفراد، **ومحتملة** إن احتملت ما ذكر.

والفعلية شخصية إن كان فاعل الفعل ضميرا معينا أو علما أو اسم إشارة لتعين موضوعها. **وكلية** إن كان غير ما ذكر دالا على التعميم. **[وجزئية]**[٥] إنْ دلّ على التبعيض. **وإلا فمهملة**.

وفي المعرّف بأل ما مرّ فيه من الاحتمالات، هذا [على][٦] جعل الباء أصلية، وأما على جعلها صلة بمعنى اسم الله مبدوء به ففيها ما مَرَّ في الإضافة، لكن لا يجوز هنا إطلاق الشخصية ؛ لإيهام تشخص القديم، [تعالى الله عن ذلك][٧] علوا كبيرا، وكذا الكلية والجزئية فيما يظهر.

---

(١) القضية الطبيعية هي التي لم يبين فيها كمية الأفراد ولم تصلح لأن تصدق كلية ولا جزئية، وهي قضية أخذت الطبيعة - أي الحقيقة – فيها من حيث إنها شيء واحد بالوحدة الذهنية، فيصدق عليها بهذا الاعتبار: ما لا يتعدى إلى أفرادها، كالنوعية مثلا في قولنا: "الإنسان نوع"، ولذلك لا يصح الحكم عليها بالتعميم أو التخصيص، بل هي شخصية. (المطلع شرح إيساغوجي و حاشية العطار عليه ص: ٥٠٨)

(٢) قال الملوي: الحق أن القضية الطبيعية داخلة في الشخصية؛ لأن الحكم فيها على شيء معين مخصوص مشخص في الذهن، وكل قضية محكوم فيها على معين فهي شخصية. (حاشية الملوي على المطلع (ص: ٥٠٨)

(٣) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ج). وفي نسخة (ب) : {في ضمن في معين}.

(٤) هكذا في الأصل والنسختين: (ب)، (ج)، وهي ساقطة من نسخة (أ).

(٥) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ب). وفي نسخة (ج): {وحرفية}.

(٦) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ج). وفي نسخة (ب) : {العلي}.

(٧) هكذا في الأصل والنسختين (أ)، (ج). وفي نسخة (ب) : {تعالى عن ذلك}.

وكيفية نسبتها: الإطلاق اللادوامي[١]، [فتصلح لأن تكون وجودية لا دائمة؛ لأن الإطلاق اللادوامي][٢] جهة الوجودية اللادائمة، وهي المطلقة العامة المقيدة باللادوام، [نحو كل][٣] إنسان متنفس لا دائما، ويلزم من ذلك صحة توجيهها بجهة المطلقة العامة، والوجودية اللاضرورية، والممكنة العامة، والممكنة الخاصة؛ لأنها أخص من هذه الجهات، ويلزم من وجود الأخص وجود الأعم، ولا يصح توجيهها بجهة الضرورة [ولا][٤] بجهة الدوام؛ إذ أعم جهات الضروريات جهة المنتشرة المطلقة، ولا يصح التوجيه بها؛ لأن ثبوت الابتداء ليس بضروري.

وأعم جهات الدوائم: جهة العرفية العامة، ولا يصح التوجيه بها؛ إذ الابتداء ليس بدائم، ويلزم من نفي الأعم نفي [الأخص][٥]، **فظهر أنه يصح أنْ تكون من الممكنات الخمس، ومن المُطْلقات الأربع، ولا يصح أنْ تكون من الضروريات[السبع][٦]، ولا من الدوائم الثلاث**، وأنّ القضية لا تسمى موجهة إلا عند التصريح بالجهة التي هي اللفظ الدال على كيفية النسبة.

---

(١) ويؤيد هذا ما ذهب إليه البيجوري حيث قال: وكيفية نسبة جملة البسملة إما الإمكان أو الإطلاق، فيصح أن تكون ممكنة عامة، كأن يقال: ابتدائي كائن بسم الله إلخ بالإمكان العام. أو ممكنة خاصة، كأن يقال: ابتدائي كائن بسم الله إلخ بالإمكان الخاص. ويصح أن تكون مطلقة عامة ، كأن يقال: ابتدائي كائن بسم الله إلخ بالإطلاق. أو وجودية اللادائمة، كأن يقال: ابتدائي كائن بسم الله إلخ بالإطلاق لا دائما. أو وجودية اللاضرورية، كأن يقال: ابتدائي كائن بسم الله إلخ بالإطلاق لا بالضرورة.

ولا يصح توجيهها بجهة الضرورة؛ لأن النسبة فيها ليست بضرورية، وكذا لا يصح توجيهها بجهة الدوام؛ لأن النسبة فيها ليست بدائمة.

فظهر أن البسملة يصح أن تكون من الممكنتين، وأن تكون من المطلقات الثلاث، ولا يصح أن تكون من الضروريات السبع، ولا من الدوائم الثلاث. وتجويز بعضه لذلك غير مستقيم. (حاشية البيجوري على مختصر السنوسي ص: ٣، ٤)

(٢) زيادة من الأصل والنسختين: (ب) ، (ج)، ساقطة من نسخة (أ).

(٣) زيادة من الأصل والنسختين: (ب)، (ج)، ساقطة من نسخة (أ).

(٤) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ج). وفي نسخة (ب) : {لا}، بدون الواو.

(٥) هكذا في الأصل والنسختين (أ)، (ب). وفي نسخة (ج): {الأعم}، وهو خطأ.

(٦) هكذا في النسختين: (ب) ، (ج). وفي الأصل ونسخة (أ): {التسع}.

فإذا قيل: ابتدائي ثابت بسم الله الرحمن الرحيم بالفعل لا دائما كانت وجودية لا دائمة، وإذا قيل: ابتدائي [١٠/ب] ثابت بسم الله الرحمن الرحيم بالإمكان العام **كانت ممكنة عامة،** أو بالإمكان الخاص **كانت ممكنة خاصة،** وهكذا.

*****

المبحث السادس: فيما اشتملت عليه من القصر على طريق الإيجاز.

القصر لغة: الحبس، **وعرفا:** تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص.(١)

[وهو](٢) قسمان(٣): حقيقي إن لم يتجاوزه إلى غيره أصلا(٤). **وإضافي** أي بحسب الإضافة إلى شيء آخر، بأن لا يتجاوزه إلى ذلك الشيء، وإن تجاوزه إلى شيء آخر. (٥)

وكل منهما قصر موصوف على صفة(٦) بأن لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة، ويجوز أن تكون الصفة لموصوف آخر، **وقصر صفة على موصوف** بأن لا يتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر. ويجوز أن [يكون](٧) لذلك الموصوف صفات أخر، فالأقسام أربعة ، نحو (ما زيد إلا كاتب)، إذا أريد

(١) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة (٣/ ٥)، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع (ص: ١٦٥)

(٢) هكذا في الأصل. وفي النسخ الثلاث: {وهما}.

(٣) تقسيم القصر إلى حقيقي وإضافي إنما هو باعتبار غرض المتكلم. (المنهاج الواضح للبلاغة ٢/ ٧٠)

(٤) القصر الحقيقي : أن يختصَّ المقصورُ بالمقصور عليه بحسب الحقيقة والواقع، بألا يتعدَّاه إلى غيره أصلا - نحو لا إله إلاَّ الله. (جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ص: ١٧٠)

(٥) القصر الإضافي : أن يختص المقصور بالمقصور عليه بحسب الإضافة والنسبة إلى شيء آخر معين، لا لجميع ما عداه، نحو: ما خليل إلا مسافر: فانك تقصد قصر السفر عليه بالنسبة لشخص غيره، كمحمود مثلا وليس قصدك أنه لا يوجد مُسافر سواه، إذ الواقع يشهد ببطلانه. (جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ص: ١٧٠)

(٦) هذا تقسيم القصر باعتبار حال المقصور؛ فينقسم القصر "بنوعيه" باعتبار حال المقصور إلى قسمين: قصر صفة على موصوف، وقصر موصوف على صفة، والفرق بينهما أن الأول يكون بتقديمه الصفة على الموصوف كما تقول: "ما شاعر إلا علي". والثاني يكون بتقديم الموصوف على الصفة كما تقول "ما علي إلا شاعر".
هذا إذا لم يكن القصر من طريق التقديم، فإن كان منه اختلف الحال ففي نحو: "مصري أنا" قصر موصوف على صفة مع تأخير الموصوف، وفي نحو "إياك نعبد" قصر صفة على موصوف مع تأخير الصفة. (المنهاج الواضح للبلاغة ٢/ ٧١)

(٧) هكذا في الأصل والنسختين: (أ) ، (ب). وفي نسخة (ج): {تكون}.

أنه لا يتصف بغيرها، وما في الدار إلا زيد ، وما زيد إلا كاتب، أي لا شاعر، و(ما كاتب إلا زيد)، أي لا [عمرو][(١)].

[ثم][(٢)] الإضافي أقسام ثلاثة[(٣)]: قصر إفراد، وقصر قلب، وقصر تعيين، **فقصر الإفراد** تخصيص الشيء بشيء دون شيء، **والمخاطب به** من يعتقد الشركة، نحو (ما زيد إلا كاتب)، لمن يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة، و(ما كاتب إلا زيد)، لمن يعتقد اشتراك زيد وعمرو في [الكتابة][(٤)].

سمى بذلك؛ لقطع الشركة التي اعتقدها المخاطب.[(٥)]

وقصر القلب: تخصيص الشيء بشيء مكان شيء آخر، **والمخاطب به** من يعتقد عكس الحكم الذي أثبته المتكلم، نحو ما زيد إلا قائم، [لمن يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام، وما قائم إلا زيد][(٦)]، لمن يعتقد اتصاف عمرو بالقيام دون زيد.

سمي بذلك؛ لقلب [اعتقاد][(٧)] المخاطب.[(٨)]

وقصر التعيين: تخصيص الشيء بشيء مكان شيء آخر، **والمخاطب به** من تساويا عنده كما مَرَّ من الأمثلة إذا كان المخاطب مترددا في الموصوف بهما أو في صفته.

سمي بذلك؛ لتعيينه ما هو غير متعين عند المخاطب.[(٩)]

وله طرق ثمانية[(١٠)]: التقديم - أي تقديم ما حقه التأخير، كتقديم الخبر على المبتدأ، والمعمولات على الفعل - **والعطف، والنفي، والاستثناء،**

---

(١) هكذا في الأصل والنسختين: (ب)، (ج). وفي نسخة (أ): {عمر}.
(٢) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ب). وفي نسخة (ج): {وثم}.
(٣) هذا تقسيم للقصر باعتبار حال المخاطب. (المنهاج الواضح للبلاغة ٢/ ٧٢)
(٤) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ب). وفي نسخة (ج): {والكتاب}.
(٥) بمعنى أنه يزيل شركة الثاني. (مفتاح العلوم ص: ٢٨٨)
(٦) هكذا في الأصل ونسخة (أ)، وهي ساقطة من النسختين: (ب) ، (ج).
(٧) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ب). وفي نسخة (ج): {لاعتقاد}.
(٨) بمعنى أن المتكلم يقلب فيه حكم السامع. (مفتاح العلوم ص: ٢٨٨)
(٩) ينظر: المنهاج الواضح للبلاغة (٢/ ٧٣)
(١٠) يراجع في طرق القصر: الإيضاح في علوم البلاغة (٣/ ٢١ وما بعدها)، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع (ص: ١٦٧ وما بعدها)، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة (٢/ ٢٢٨)، المنهاج الواضح للبلاغة (٢/ ٧٦ وما بعدها).

ومجرد الاستثناء[١]**، وإنما، وضمير الفصل، وتعريف المسند إليه، وتعريف المسند.**

فالجار والمجرور في البسملة معمول للمحذوف على أنه [مفعول له][٢]، أو خبر عنه، كما مَرَّ، فتقديمه عليه مفيد للقصر، كما في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[٣]، و(تميميّ أنا)، **وهو قصر إضافي، من قبيل قصر الموصوف على الصفة**، أي التأليف مقصور[١١/أ] على الاستعانة أو التبرك باسمه، لا يتجاوزه [إلى][٤] الاستعانة [أو التبرك باسم غيره][٥].

والقصد بذلك الرد على المشركين، فإنهم كانوا يبتدؤون أفعالهم بأسماء آلهتهم[٦] فيقولون: باسم اللات والعزى على وجه التبرك، مع اعتقادهم حصول التبرك باسم الله تعالى، بدليل: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾[٧] ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾[٨]﴾[٩].

---

(١) أي الاستثناء مجردا عن النفي.
هذا ويرى ابن السبكي أن الاستثناء يفيد القصر مطلقًا سواء أكان بعد نفي أم لا، والجمهور يقصرون هذا على ما كان بعد نفي. (الإيضاح في علوم البلاغة ٣/ ٢٣ هامش/١)

(٢) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ج). وفي نسخة (ب): {مفعول أل}.

(٣) سورة الفاتحة، من الآية: ٥

(٤) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ب)، وهي ساقطة من نسخة (ج).

(٥) هكذا في الأصل ونسخة (أ). وفي نسخة (ب): {أو التبرك باسمه لا يتجاوزه الاستعانة أو التبرك، مع اعتقادهم حصول التبرك باسم غيره}. وفي نسخة (ج): {أو التبرك باسمه لا يتجاوزه الاستعانة أو التبرك مع اعتقادهم حصول التبرك باسم غيره}.

(٦) ينظر: شرح البسملة والحمدلة للسنباطي (ص: ١٣٤)، حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي (١/ ٨٩)، حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي (١/ ٣٤)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ٣)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١/ ٢٣)، اللباب في علوم الكتاب (١/ ١٣١)، نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد (٢/ ٤٦)، غرائب القرآن ورغائب الفرقان (١/ ٦٢)، حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي (١/ ٣٤)، روح المعاني (١/ ٥٠)

(٧) سورة الزمر، من الآية: ٣ وفي نسخة (ج) : {وما نعبدهم}.

(٨) هكذا في الأصل والنسختين: (ب)، (ج). وفي نسخة (أ): {﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾} سورة الزخرف، من الآية: ٨٧

(٩) سورة لقمان، من الآية: ٢٥

فعلى الموحد قطع شركة الأصنام؛ لئلا يتوهم [منه] (١) تجويز الابتداء بأسمائها، **فيكون قصر إفراد، ويصح أنْ يكون قصر قلب**؛ ردّا على الطائفة المنكرة لوجود المولى تعالى عن ذلك كالدهرية، **وأنْ يكوم قصر تعيين**؛ ردا على المشركين، بناء على كونهم كانوا مترددين فيمن يتبرك باسمه، ولا يلزم من عبادتهم للأصنام [تقربا] (٢) إلى الله تعالى أنهم يعتقدون حصول التبرك بأسماء كلّ منها، وإنْ كان هو الظاهر.

فظهر أنه يصح جريان أنواع القصر الثلاثة في البسملة، كما لا يخفى. (٣)

ولا يرد على كون الأولى التقديم - لما ذكر - قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ (٤)؛ لأهمية القراءة، فإنها أول آية نزلت إلى قوله: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ (٥)، فاقتضى المقام التقديم لذلك، على أن القصر لا يصح سلوكه هنا؛ لأن المخاطب بذلك النبي، وهو يعتقد معناه، ولاحتمال تعلق المجرور بالفعل الثاني، والأول لازم، أو معموله البسملة قبله. (٦)

*****

(١) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ب). وفي نسخة (ج): {من}.

(٢) هكذا في الأصل والنسختين: (ب)، (ج). وفي نسخة (أ): {تقربهم}.

(٣) قال محمد بن عبدالله الخرشي: ومعنى الاختصاص هنا جعل التأليف مقصورا على التبرك باسمه تعالى لا يتجاوزه إلى غيره من الأسماء، **وهو قصر إفراد**. ويجوز أن يكون قصر قلب؛ قطعا لتوهم اختصاص الأصنام؛ لأن المشركين كانوا يبتدؤون بأسماء آلهتهم. وهو محتمل لذلك، لكن الظاهر أنه قصر إفراد؛ لأن ابتداء المشركين باسم اللات والعزى إنما كان لمجرد الاهتمام دون الاختصاص لاعترافهم بالله تعالى وهو أعظم الآلهة عندهم، فكيف يمنعون الابتداء باسمه؟
فتخصيص الابتداء باسم الله قصر إفراد لا قصر قلب، ولينظر قوله: "لمجرد الاهتمام" مع قوله: "وهو أعظم الآلهة عندهم"، وإنما حذف المتعلق لكثرة الاستعمال وفهم المعنى. (الفرائد السنية في شرح المقدمة السنوسية ص: ٤٦)

(٤) سورة العلق، من الآية: ١

(٥) سورة العلق، من الآية: ٥

(٦) قال السنباطي: **فإن قلتَ**: فلم لم يؤخر العامل في قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ ليفيد اهتمام والاختصاص؟ **قلتُ**: أما التخصيص فلأن المقام ينبو عنه، أي يبعد عنه كما لا يخفى، وأما الاهتمام فلأمه وإن تعلق باسم الله اهتمام إلا أن طلب القراءة في هذا المقام أهم منه فقدم عليه. (شرح البسملة والحمدلة للسنباطي (ص: ١٣٥)

المبحث السابع: فيما يتعلق بها من المجاز.

اعلم أن المجاز[١] قسمان: مفرد ومركب.

فالمفرد: كلمة مستعملة في غير ما وضعت له؛ لعلاقة وقرينة مانعة[٢].[٣] **[وهو][٤] قسمان: مجاز مرسل**[٥]، إن كانت علاقته غير المشابهة، نحو: ([رعينا][٦] غيثا). **واستعارة**[٧]، إن كانت العلاقة المشابهة، نحو: (رأيت أسدا يرمي). **والمركب:** لفظ مركب مستعمل في غير ما وضع له لعلاقة وقرينة مانعة.[٨] **وهو قسمان أيضا: استعارة تمثيلية**[٩]، إن كانت العلاقة المشابهة، نحو:

---

(١) المجاز: هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح التخاطب لعلاقةٍ: مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الوضعي، والعلاقة: هي المناسبة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، قد تكون (المشابهة) بين المعنيين، وقد تكون غيرها. (جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ص: ٢٥١)

(٢) أي قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي. وهي إما لفظية أو حالية.

(٣) ينظر: علوم البلاغة البيان، المعاني، البديع (ص: ٢٤٨)، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة (٣/ ٤٥٩)، المنهاج الواضح للبلاغة (٣/ ٢١١)، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (٢/ ١٢٦، ١٢٧)

(٤) هكذا في الأصل ونسخة (أ). وفي النسختين (ب) ، (ج): {وهما}.

(٥) المجاز المرسل: هو الكلمة المستعملة في غير المعنى الذي وضعت له لعلاقة غير المشابهة، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الموضوعة له. (المنهاج الواضح للبلاغة (١/ ١٣٣)، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع (ص: ٢٧٤)، علوم البلاغة البيان، المعاني، البديع (ص: ٢٤٩)، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح (٣/ ٤٦٢)

(٦) هكذا في الأصل والنسختين: (ب)، (ج). وفي نسخة (أ): {رعيت}.

(٧) الاستعارة هي استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة (المشابهة) بين المعنى المنقول عنه والمعنى المستعمل فيه، مع (قرينة) صارفة عن إرادة المعنى الأصلي. (جواهر البلاغة (ص: ٢٥٨)، البلاغة العربية (٢/ ١٢٨)، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (٢/ ١٢٩)، علوم البلاغة البيان، المعاني، البديع (ص: ٢٥٩)

(٨) ينظر: المنهاج الواضح للبلاغة (٣/ ٣٠٩)، علوم البلاغة البيان، المعاني، البديع (ص: ٢٨٦)، البلاغة العربية (٢/ ٢٢٣)، جواهر البلاغة (ص: ٢٧٤)

(٩) الاستعارة التمثيلية: تركيب استعمل في غير ما وضع له، لعلاقة المشابهة، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي. (علم البيان لعبد العزيز عتيق (ص: ١٩٢)، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع (ص: ٢٧٥)، المنهاج الواضح للبلاغة (١/ ١٤٤)=

(إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى)[١]. **وغيرها**[٢]، إن لم تكن العلاقة المشابهة، كقوله: هَوَاي مَع الركبِ اليمانينَ مُصعِدٌ ... جَنيبٌ وَجُثْماني بِمَكة مُوثَقُ[٣]. [٤]

فالبسملة مشتملة على المجاز بالحذف[٥] **، وعلي المجاز المرسل**[٦]**،**

=وهذه الاستعارة أبلغ أنواع المجاز مفردا ومركب؛ إذ مبناها تشبيه التمثيل، وقد عرفت دقة مسلكه من قبل أن وجه الشبه فيه يكون هيئة منتزعة من أشياء متعددة، فالاستعارة المبنية عليه تكون أدق أنواع الاستعارات؛ إذ من الصعوبة بمكان أن تعمد إلى صورتين مركبتين من أجزاء عدة فتحاول الربط بينهما، وتحصر جهات اتحادهما وتشبه إحداهما بالأخرى فلا يخفى ما أنت محتاج إليه في المهارة حينئذ، كما لا ينكر الأثر الذي تراه في مخاطبك إذا أدليت إليه في معرض كلامك بمثل، فكم تجد لديه من الأريحية، وكيف يغني إيجاز المثل عن الشرح والإسهاب؟ (علوم البلاغة للمراغي (ص: ٢٨٨)

(١) يقال هذا للمتردد، فيصح أن يلاحظ ما يلزم من تقدم رجل وتأخر أخرى عادة من التردد، وعدم ثبات الرأي، فتطلق عليه الألفاظ الموضوعة بإزاء ملزومه بعلاقة اللزوم فيكون مجازا مركبا، وأن يشبه حال إقبال المخاطب المتردد على الأمر تارة وإدباره أخرى بحالة من يتردد في سلوك طريق فيقدم رجلا ويؤخر أخرى بجامع التردد وعدم الثبات، والتداني إلى المقصود تارة والتباعد عنه أخرى، فيكون استعارة تمثيلية. (الفصول الغروية في الأصول الفقهية لمحمد حسين الأصفهاني (ص: ٢٧)، ويراجع: وقاية الأذهان لأبي محمد رضا الأصفهاني (ص: ١١٩، ١٢٠)

(٢) أي المجاز المرسل المركب، وهو: الكلام المستعمل في غير المعنى الذي وضع له، لعلاقة غير المشابهة، مع قرينة مانعة من إرادة معناه الوضعي. (جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ص: ٢٧٤)

(٣) الركب: الرُكْبَان، الْإِبِل خَاصَّة. واليمانون: جمع يمَان، الْمَنْسُوب إِلَى الْيمن. والمصعد: المبعد، من الأصعاد أَي الأبعاد. وجنيب بِمَعْنى مجنوب مستتبع، والجثمان: الْبدن. والموثق: الْمُقَيد.
يَقُول: هواي مَعَ ركبان الْإِبِل القاصدين نَحْو الْيمن مقود، وبدني مأسور مُقَيّد بِمَكَّة. (شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ١١)

(٤) البيت منسوب لجَعْفَر بن علبة الحارثي من أَبْيَات من الطَّوِيل قَالَهَا وَهُوَ مسجون. (ينظر: معاهد التنصيص على شواهد التلخيص (١/ ١٢٠)، شرح ديوان الحماسة للتبريزي (١/ ١١)، الحماسة البصرية (٢/ ١٢٥)، خزانة الأدب للبغدادي (١٠/ ٣٠٨)

(٥) الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الأصلي، تُوصَف به أيضا لنقلها عن إعرابها الأصلي إلى غيره لحذف لفظ أو زيادة لفظ. (بغية الإيضاح ٣/ ٥٣٤)

(٦) سبق تعريفه قريبا.

أو الاستعارة المُصرّحة(١)، **أو المكنية**(٢)، **أو التمثيلية**(٣)، وذلك لأنّ قوله: "بسم الله" فيه مجاز بالحذف، [١١/ب] أي : اسم مسمى الله [تعالى](٤)، على حدّ قوله تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾(٥) أي : أهلها(٦)، وإنْ صحّ أنْ تكون الإضافة بيانية، أو من إضافة الأعم إلى الأخص، ولا يرد أن المجاز بالحذف لا يطرد، بل إنما يكون فيما ورد، كما في: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾، فلا يقال: (واسأل البساط)، أي صاحبه، كما ذكره الإمام المحلي(٧) عند قول ابن السبكي(٨): "ويعرف المجاز بعدم وجوب اطراده"(٩)؛ لأن هذا مما ورد، أو المراد بعدم الاطراد أنه لا يكون في كل تركيب، [بل في تركيب](١٠) للمضاف إليه فيه إشعار بالمضاف عادة، كما في

(١) سبق التعريف بها.

(٢) الاستعارة المكنية أو بالكناية هي ما حذف فيها المشبه به ، ورمز إليه بشيء من لوازمه. والبلاغيون على أن الاستعارة المكنيّة أبلغ من الاستعارة التصريحية؛ لأنّها أكثر قدرة على تشخيص الصور وبعث الحياة فيها. (علم البيان د. عبد العزيز (ص: ١٧١)، عروس الأفراح (٢/ ١٩٧)، البلاغة العربية (٢/ ٢٤٣)، المنهاج الواضح للبلاغة (١/ ١٢٠)، علوم البلاغة «البديع والبيان والمعاني» (ص: ١٩٨، ٢٠١)

(٣) سبق تعريفها قريبا.

(٤) زيادة من نسخة (ج)، ساقطة الأصل والنسختين (أ)، (ب).

(٥) سورة يوسف، من الآية: ٨٢

(٦) يراجع: الإيضاح في علوم البلاغة (١/ ١٠٤)، علوم البلاغة البيان، المعاني، البديع (ص: ٢٩٠)، بغية الإيضاح (٢/ ٣٣٥)، المنهاج الواضح للبلاغة (٢/ ١٣٣)، تحقيق الفوائد الغياثية (٢/ ٦٩١)

(٧) سبقت ترجمته.

(٨) عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، أبو نصر: قاضي القضاة، المؤرخ، الباحث. ولد في القاهرة سنة ٧٢٧ هـ ، وانتقل إلى دمشق مع والده، فسكنها وتوفي بها. نسبته إلى سبك (من أعمال المنوفية بمصر)، وكان طلق اللسان، قوي الحجة، فقيها، أصوليا، مؤرخا، أديبا، ناظما، ناثرا. وولي بها القضاء وخطابة الجامع الأموي، ودرس في غالب مدارسها، وتوفي بها سنة ٧٧١هـ. من تصانيفه "طبقات الشافعية الكبرى" وجمع الجوامع" في أصول الفقه. (الوفيات لابن رافع (٢/ ٣٦٢ - ٣٦٤)، الأعلام للزركلي (٤/ ١٨٤، ١٨٥) معجم المؤلفين (٦/ ٢٢٥، ٢٢٦)

(٩) ذكر ابن السبكي ذلك في علامات المجاز ، فذكر منها: (عدم وجوب الاطراد). وقال المحلي معقبا : (وعدم وجوب الاطراد) فيما يدل عليه، بأن لا يطرد، كما في: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ أي أهلها، فلا يقال: واسأل البساط ، أي: صاحبه. (حاشية زكريا الأنصاري على شرح الإمام المحلي على جمع الجوامع ٤٧/٢)

(١٠) زيادة من الأصل والنسختين: (ب)، (ج)، ساقطة من نسخة (أ).

القرية بخلاف البساط، وما هنا مما له إشعار؛ إذ الاسم له إشعار بالمسمى؛ لأنه دال عليه.

و(الرحمن الرحيم) يحتمل أن يكون فيه مجاز مرسل أو استعارة مصرحة أو استعارة مكنية وتخييل(١) **أو استعارة تمثيلية**(٢)؛ وذلك لأن الرحمة التي أخذ منها (الرحمن الرحيم) رقة القلب المستحيل قيامها به [تعالى](٣)، فإطلاقها عليه تعالى لا باعتبار هذا المعنى ، بل باعتبار معنى آخر لازم لذلك المعنى، فيكونان من قبيل المجاز المرسل(٤) عن الإحسان أو أرادته الذي علاقته اللزوم؛ لأن رقة

(١) (الاستعارة التخييلية) قرينة المكنية، فهي لازمة لا تفارقها؛ لأنّه لا استعارة بدون قرينة. (جواهر البلاغة ص: ٢٦١)، عروس الأفراح (٢/ ١٨٥، ١٨٦)، المنهاج الواضح للبلاغة (١/ ١٢٣)
والاستعارة التخييلية هي ما كان المستعار له فيها غير محقق لا حسا ولا عقلا، بل هو صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقيق، نحو قول الهذلي:
وإذا المنية أنشبت أظفارها ... ألفيت كل تميمة لا تنفع
فإنه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال أخذ الوهم يصور المنية بصورة السبع ويخترع لوازمه لها فاخترع لها مثل صورة الأظفار، ثم أطلق على هذه الصورة لفظ الأظفار، فتكون الأظفار عنده تصريحية تخييلية؛ لأن المستعار له الأظفار صورة وهمية شبيهة بصورة الأظفار الحقيقية، وقرينتها إضافتها إلى المنية، والتخييلية عنده قد تكون بدون استعارة بالكناية كقولك: أظفار المنية الشبيهة بالسبع قتلت فلانا، فقد صرح بالتشبيه فلا مكنية في المنية مع كون الاستعارة في الاستعارة تخييلية. (علوم البلاغة البيان، المعاني، البديع (ص: ٢٧٣)

(٢) قال الآلوسي: إما على طريقة المجاز المرسل بذكر لفظ السبب وإرادة المسبب وإما على طريقة التمثيل بأن شبه حاله تعالى بالقياس إلى المرحومين في إيصال الخير إليهم بحال الملك إذا رق لهم فأصابهم بمعروفه وإنعامه فاستعمل الكلام الموضوع للهيئة الثانية في الأولى من غير أن يتمحل في شيء من مفرداته وإما على طريقة الاستعارة المصرحة بأن يشبه الإحسان على ما اختاره القاضي أبو بكر أو وإرادته على ما اختاره الأشعري بالرحمة بجامع ترتب الانتفاع على كل ويستعار له الرحمة ويشتق منها الرحمن الرحيم على حد- الحال ناطقة بكذا- وإما على طريقة الاستعارة المكنية التخييلية بأن يشبه معنى الضمير فيهما العائد إليه تعالى بملك رق قلبه على رعيته تشبيها مضمرا في النفس ويحذف المشبه به ويثبت له شيء من لوازمه وهو الرحمة. (روح المعاني (١/ ٦١)

(٣) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ج). وفي نسخة (ب): {تعالى الله}.

(٤) **قيل: هو مجاز مرسل،** فوصف الله تعالى بالرحمة مجاز عن إنعامه على عباده؛ لأن العطف والرقة سبب الإصابة بالمعروف والإنعام، فأطلق السبب وأراد المسبب؛ لأن الملك إذا عطف على رعيته=

القلب تستلزم التفضل والإحسان ممن قامت بقلبه على من رق عليه، فالتفضل لازم لها.

فالمراد من كل من الوصفين: المتفضل المحسن؛ إذ معناه الحقيقي مستحيل في حقه تعالى كما مَرَّ.(١)

= ورق لهم أصابهم بمعروفه وإنعامه، كما أنه إذا أدركته الفظاظة والقسوة عنف بهم ومنعهم خيره ومعروفه.

ويصح أن يكون من باب الكناية، وهو أن تطلق الرحمة على لازمها ، وهو الإنعام. (الفرائد السنية في شرح المقدمة السنوسية المسماة أم البراهين ص: ٤٩)

(١) **قلت: بل معناه الحقيقي جائز في حقه تعالى على الوجه اللائق به سبحانه، فنثبت لله ما أثبته لنفسه في ضوء قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ، كما هو مذهب السلف.**

وأما ما ذهب إليه المصنف - رحمه الله تعالى - فهو مبني على مذهب الخلف القائلين: بأن الرحمة لغة: رقة القلب وانعطافه، وذلك من الكيفيات التابعة للمزاج، والله منزه عنها، فالمراد بها في حقه تعالى: إرادة الخير والإحسان إلى من يرحمه، فإن أسماء الله تعالى تؤخذ باعتبار الغايات التي هي أفعال دون المبادئ التي هي انفعالات.

ومذهب السلف في هذا ونحوه أنهم يقولون: صفات الله تعالى لا يطلع لها على ماهية، وإنما تمر كما جاءت. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: مذهب سلف الأمة وأئمتها أن يصفوا الله بما وصف الله به نفسه وبما وصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، ولا يجوز نفي صفات الله التي وصف بها نفسه، ولا تمثيلها بصفات المخلوقين.... وللسلف أن يقولوا إن هذه الأوصاف على ظاهرها، وهذا التعليل لا يستلزم أن يكون كذلك في حقه تعالى، كما أن العلم والقدرة والسمع والبصر تستلزم من النقص في حقنا ما يجب تنزيه الله تعالى عنه من جهة أنها أعراض ونحوه.

فمذهب السلف أسلم؛ لأنه لا صفة أبلغ مما وصف الله تعالى به نفسه، فهذا النزول والضحك وهذه المباهاة وهذا الإطلاع كما شاء الله أن ينزل وكما شاء أن يباهي وكما شاء أن يضحك وكما شاء أن يطلع، فليس لنا أن نتوهم كيف وكيف، فإذا قال الجهمي: أنا أكفر برب يزول عن مكانه. فقل: أنا أؤمن برب يفعل ما يشاء. (أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات (ص: ٧١ - ٧٦) بتصرف واختصار.

=

= ويعجبني في هذا السياق قول الإمام الشرواني: ولقائل أن يقول: إن الرحمة التي هي من الأعراض النفسانية هي الرحمة القائمة بنا، ولا يلزم من ذلك أن يكون مطلق الرحمة كذلك حتى يلزم منه كون الرحمة التي وصف بها الحق سبحانه مجازا، ألا ترى أن العلم القائم بنا من =

وكل اسم له تعالى له معنيان: حقيقي، ومجازي. وقد استحال عليه تعالى باعتبار المعنى الحقيقي، أطلق عليه باعتبار المعنى المجازي، وهذا معنى قول البيضاوي[1]: [2] أسماء الله تعالى المأخوذة مما له ذلك إنما تؤخذ باعتبار الغاية دون المبدأ، ومن ثم قال الزمخشري[3]: **فإن قلت**: ما معنى وصف اللَّه تعالى بالرّحمة ومعناها العطف والحنوّ ومنها الرحم لانعطافها؟ **قلت**: هو مجاز عن إنعامه على عباده؛ لأنّ الملك إذا عطف على رعيته ورقَّ لهم أصابهم معروفه

=الأعراض النفسانية وقد وصف الحق بالعلم، ولم يقل أحد إن العلم الذي وصف به الحق مجاز مع أن علم الحق ذاتي أزلي حضوري محيط بجميع المعلومات وعلمنا مجعول حادث حصولي غير محيط، وكذلك القدرة القائمة بنا من الأعراض النفسانية ولم يقل أحد إن وصف الحق بالقدرة مجاز مع أن قدرته تعالى ذاتية أزلية شاملة لجميع الممكنات وقدرتنا مجعولة حادثة غير شاملة وعلى هذا القياس الإرادة وغيرها فلم لا يجوز أن تكون الرحمة حقيقة واحدة هي العطف، ثم العطف تختلف وجوهه وأنواعه بحسب اختلاف الموصوفين به فإذا نسب إلينا كان كيفية نفسانية وإذا نسب إلى الله تعالى كان على حسب ما يليق بجلال ذاته من نحو الإنعام أو إرادته، كما أن العلم ونحوه حقيقة واحدة إذا نسبت إلينا كانت كيفية نفسانية، وإذا نسبت إلى الحق كانت كما تليق بجلال ذاته.

ويؤيد ما ذكرناه: أن الأصل في الإطلاق الحقيقة، ولا يصار إلى المجاز إلا إذا تعذرت الحقيقة، ولا تتعذر إلا إذا دل دليل على أن الرحمة مطلقا منحصرة في الكيفية النفسانية، وضعا ودونه خرط القتاد، وهذه نكتة من تنبه لها لم يحتج إلى التكلفات في تأويل أسماء الله تعالى مما ورد إطلاقها على الله في كتاب أو سنة. (تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (١/ ١١)

(١) عبد الله بن عمر بن محمد بن علي أبو الخير، قاضي القضاة ناصر الدين البيضاويّ، كان إماما علامة، عارفا بالفقه والتفسير والأصلين والعربية والمنطق، نظّارا صالحا متعبّدا زاهدا شافعيا. ولي قضاء القضاة بشيراز، ودخل تبريز، وناظر بها، مات سنة خمس وثمانين وستمائة بتبريز. (الوافي بالوفيات (١٧/ ٢٠٦)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ١٥٧، ١٥٨)، طبقات المفسرين للداوودي (١/ ٢٤٨، ٢٤٩)

(٢) قال البيضاوي: والرحمة في اللغة: رقة القلب، وانعطاف يقتضي التفضل والإحسان، ومنه الرَّحِم لانعطافها على ما فيها. وأسماء الله تعالى إنما تؤخذ باعتبار الغايات التي هي أفعال دون المبادي التي تكون انفعالات. (أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١/ ٢٧)

(٣) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ٨)

وإنعامه، كما أنه إذا [أدركه][1] الفظاظة والقسوة عنف بهم ومنعهم خيره ومعروفه. وهذا ما ذهب إليه الباقلاني[2].

وذهب الأشعري[3] [إلى][4] أن اللازم للرحمة إرادة التفضل [والإحسان][5]، [فالمراد][6] من كل مريد التفضل.

فالرحمة على الأول صفة فعل، وعلى الثاني صفة ذات، والثاني أقرب؛ لأن كلا منهما لازم للرحمة؛ [١٢/أ]؛ إذ من رحم شخصا أراد به التفضل، ثم تفضل عليه، فالأول نظر للمقصود، والثاني نظر للازم الأقرب، على أن الثاني لازم [للأول][7]، أو باعتبار معنى آخر لعلاقة المشابهة بينهما، فيكونان من قبيل الاستعارة المصرحة، بأن يشبه الإحسان بالرحمة بجامع ترتب الانتفاع على كل، ويستعار له الرحمة، ويشتق منها الرحمن الرحيم بمعنى المحسن على حد الحال ناطقة بكذا، أو باعتبار تشبيه معنى [الجلالة][8] [أو معنى][9] الضمير المستتر في

(١) هكذا في جميع النسخ، وفي تفسير الزمخشري: (أدركته).

(٢) محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم البصري، ثم البغدادي، المعروف بالباقلاني (أبو بكر)، قاض، من كبار علماء الكلام. ولد بالبصرة سنة ٣٣٨هـ ، وسكن بغداد، وسمع بها الحديث، وانتهت اليه الرياسة في مذهب الأشاعرة. وكان جيد الاستنباط، سريع الجواب. جرت له في القسطنطينية مناظرات مع علماء النصرانية بين يدي ملكها. ورد على المعتزلة والشيعة والخوارج والجهمية وغيرهم، وتوفي ببغداد سنة ٤٠٣هـ. (تاريخ بغداد ت بشار (٣/ ٣٦٤)، وفيات الأعيان (٤/ ٢٦٩، ٢٧٠)

(٣) علي بن إسماعيل بن أبي بشر واسمه إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن أبي بردة عامر ابن أبي موسى، أبو الحسن الأشعري، المتكلم صاحب الكتب والتصانيف في الرد على الملحدة، وغيرهم من المعتزلة، والرافضة، والجهمية، والخوارج، وسائر أصناف المبتدعة. وهو بصري، سكن بغداد إلى أن توفي بها، ولد سنة ستين ومائتين، ومات سنة نيف وثلاثين وثلاث مائة. (تاريخ بغداد ت بشار (١٣/ ٢٦٠)، طبقات الفقهاء الشافعية (٢/ ٦٠٤ - ٦٠٦)، وفيات الأعيان (٣/ ٢٨٤)

(٤) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ج). وفي نسخة (ب): {على}.

(٥) زيادة من نسخة (ج)، ساقطة من الأصل والنسختين: (أ)، (ب).

(٦) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ب). وفي نسخة (ج): {فالمريد}.

(٧) هكذا في نسخة (ج). وفي نسخة (أ): {للام}. وفي الأصل ونسخة (ب): {للازم}.

(٨) هكذا في الأصل ونسخة (أ). وفي نسخة (ب): {الحالة}، وفي نسخة (ج): {الحال}.

(٩) مكررة في نسخة (أ) في نهاية اللوحة ١١/ب وبداية اللوحة ١٢/أ

كل منهما العائد إليه تعالى بملك رقَّ قلبه على رعيته تشبيها مضمرا في النفس، وحذف المشبه به وأثبت له [شيئا][(١)] من لوازمه، وهو الرحمن الرحيم، فهما من قبيل الاستعارة التخيلية.

ولفظ الجلالة أو الضمير استعارة بالكناية[(٢)] على الخلاف في معناها أو باعتبار تشبيه هيئة منتزعة من متعدد، وهو المحسن لخلقه، بهيئة منتزعة من متعدد، وهو الرحمن لخلقه، بجامع هيئة منتزعة من متعدد[(٣)]، وهو حصول الانتفاع، ثم استعير اللفظ الدال على الهيئة الثانية للهيئة الأولى، فيكونان من قبيل الاستعارة التمثيلية التي هي تشبيه هيئة منتزعة من متعدد بهيئة أخرى كذلك بجامع هيئة أخرى كذلك على حد : (إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى)، وهذا معنى قول بعضهم بأن [يشبه][(٤)] حاله تعالى بحال ملك عطف على رعيته فعمهم معروفه، ثم استعير له اللفظ الدال على الحال المشبه بها.

فإن قُلت: الاستعارة التمثيلية لا [تجري][(٥)] إلّا في المركب، وما ذكر من قبيل المفرد، **قلتُ**: الهيئة المشبهة لابدّ أنْ تكون منتزعة من متعدد كالهيئة المشبه بها اتفاقا.

وقد اختلف السيد[(٦)] والسعد[(٧)] في أنه هل يجب تعدد اللفظ الدال على الهيئة أو يكفي أنْ يدل على الهيئة بلفظ واحد؟

---

(١) في جميع النسخ: {شيء}. والصواب ما أثبته.

(٢) القدماء كانوا يسمون الاستعارة المكنية استعارة بالكناية. (دمية القصر وعصرة أهل العصر (٣/ ١٦٠٩)، ويراجع: مفتاح العلوم (ص: ٣٨٤)، الإيضاح في علوم البلاغة (١/ ٩٨)، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز (٣/ ١٤٣)

(٣) في نسخة (ب) زيادة هنا: {وهذا معنى قول بعضهم}.

(٤) هكذا في الأصل والنسختين (أ)، (ب). وفي نسخة (ج): {شبه}.

(٥) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ج). وفي نسخة (ب): {يجري}.

(٦) علي بن محمد بن علي الجرجاني، الحسيني، الحنفي، ويعرف بالسيد الشريف (أبو الحسن) عالم بلاد الشرق؛ كان علامة دهره، وكانت بينه وبين الشيخ سعد الدين مباحثات ومحاورات في مجلس تمرلنك؛ وله تصانيف مفيدة. ولد بجرجان سنة ٧٤٠ هـ، وتوفي بشيراز سنة ٨١٦ هـ، وله تصانيف مفيدة ، منها: حاشية على شرح التنقيح للتفتازاني في الاصول، شرح التذكرة النصيرية في الهيئة، حاشية على تفسير البيضاوي، حاشية على شرح وقاية الرواية في مسائل الهداية في فروع الفقه الحنفي، وحاشية على المطول للتفتازاني. (بغية الوعاة (٢/ ١٩٦)، طبقات المفسرين للأدنه وي (ص: ٣١٠)

(٧) هو سعد الدين التفتازاني، سبقت ترجمته.

ذهب السيد إلى الأول، والسعد إلى الثاني، ولا شكّ أنّ الرحمن يدل على الهيئة المشبه بها من حيث دلالته على الذات المتصفة بالرحمة، المستلزمة لذات أخرى مرحومة.

وهذه الأمور هي التي انتُزع منها الهيئة، [فيكون الرحمن دالّا على هذه الأمور التي هي مأخذ الهيئة][1]، على بعضها بالمطابقة[2]، وعلى البعض الآخر بالالتزام[3]، ثم استعير ذلك اللفظ الدال على تلك الهيئة بالالتزام للهيئة الأخرى المنتزعة من إحسان الله لخلقه، ويلزم على ذلك أمور: الجمع بين الحقيقة والمجاز، [١٢/ب] وبناء المجاز على مجاز، وجريان الاستعارة التمثيلية [في المفرد، وفي الأولين خلاف، والثالث ممنوع؛ لكون الاستعارة التمثيلية][4] قسما من المجاز المركب اتفاقا. فالحق مع السيد، **ويجاب [حينئذ][5] بأن المجاز هنا مركب تقديرا؛** إذ المراد الرحمن لخلقه، فحذف [لخلقه][6]؛ لكونه فضلة، ولا يجب ذكر جميع الأجزاء لذلك المركب، ولا يخفى ما في تقرير الاستعارة المكنية[7] والاستعارة

(١) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ب). وهي ساقطة من نسخة (ج).

(٢) دلالة المطابقة هي: أن يدل اللفظ على تمام معناه الموضوع له ويطابقه، كدلالة لفظ الكتاب على تمام معناه، فيدخل فيه جميع أوراقه وما فيه من نقوش وغلاف، وكدلالة لفظ الانسان على تمام معناه، وهو الحيوان الناطق. وتسمى الدلالة حينئذ المطابقةِ أو المطابقية: لمطابقةِ اللَّفظِ المعنى بحسبِ الوضعِ. (حاشية العطار على المطلع (ص: ٢٢٨)، تحقيق الفوائد الغياثية (٢/ ٦٢٠، ٦٢١)

(٣) دلالة الالتزام هي: بأن يدل اللفظ على معنى خارج عن معناه الموضوع له لازم له يستتبعه استتباع الرفيق اللازم الخارج عن ذاته، كدلالة لفظ الدواة على القلم. فلو طلب منك أحد أن تأتيه بدواة لم ينص على القلم فجئته بالدواة وحدها لعاتبك على ذلك محتجاً بأن طلب الدواة كافٍ في الدلالة على طلب القلم. وتسمى هذه الدلالة: الإلتزامية. وسميت بدلالة الالتزام لكونه لازمَ المفهومِ الأَصْلي. (حاشية العطار على المطلع (ص: ٢٢٩)، تحقيق الفوائد الغياثية (٢/ ٦٢١)

(٤) هكذا في الأصل ونسخة (أ)، وهي ساقطة من النسختين: (ب) ، (ج).

(٥) هكذا في الأصل. وفي النسخ الثلاث: {ح}.

(٦) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ج). وفي نسخة (ب): {لحق له}.

(٧) بأن يشبه رب العالمين بالإنسان المخلوق الذي يتصف بالرحمة الحقيقية، بجامع صدور النفع من كل تشبيها مضمرا في النفس ، أي أن وجه الشبه بين الخالق والمخلوق هنا هو صدور النفع والإحسان . وتجعل الصفة تخييلا .. أي يسند لله تعالى شيئا من لوازم الإنسان (وهو هنا الرحمة بمعنى رقة القلب) ليتحقق الاتحاد التام بين المشبه والمشبه به... **وفيه من إساءة الأدب ما لا يخفى ، ولذا قرر المصنف ما فيه من سوء الأدب.**

التمثيلية[1] من سوء [الأدب][2]، فالأولى الاقتصار على الاحتمالين الأولين: المجاز المرسل والاستعارة المصرحة.

*****

(١) بأن يشبه هيئة إنعامه تعالى على عباده بإحسانه على وجه أكمل بهيئة رقة الملك لرعاياه وعموم بره بهم بجامع هيئة تعمهما ..

وفيه أيضا من التكلف وإساءة الأدب ما لا يخفى؛ لتشبيه رب العالمين بالمخلوقين ، ولذا قرر المصنف ما فيه من سوء الأدب.

(٢) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ج). وفي نسخة (ب): {الأب}.

خاتمة:

لا بأس بالتنبيه على سؤالين متعلقين بالبسملة:

أحدهما : لِمَ اقتصر نوح عليه السلام على قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾[1]؟ ولم يأت بالاسمين الشريفين، حيث [قال][2] : ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِيهَا وَمُرْسَاهَا﴾[3]؟

وثانيهما : لِم قدَّم سليمان عليه السلام اسمه على اسم الله؟ حيث قال: ﴿إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾﴾[4]

وأجيب عن الأول: بأنه قيل في مقام هلاك قومه والغضب عليهم، والرحمة لا تناسب ذلك.

وعن الثاني بأنه خشي من بلقيس لكفرها أنْ يصدر منها عند الوقوف على الكتاب ما يصدر من الجبارين من الشتم والإهانة، فأراد أنْ يكون اسمه وقاية لاسمه تعالى.

وقانا الله وأحبابنا [والمسلمين][5] من كيد الأعداء والحاسدين [بجاه سيد المرسلين][6]، [وعصمنا وإخواننا من الشيطان وحزبه، وسقانا ومحبينا من صافي وداده وقربه.

والحمد لله وكفى، وسلم على عباده الذين اصطفى.

وهذا آخر ما تيسر جمعه، نسأل الله الكريم أن يعم نفعه][7]، آمين.

---

(١) سورة هود، من الآية: ٤١
(٢) زيادة من الأصل والنسختين: (ب)، (ج). وهي ساقطة من نسخة (أ).
(٣) سورة هود، من الآية: ٤١
(٤) سورة النمل، الآية: ٣٠
(٥) هكذا في الأصل، والنسختين: (ب)، (ج). وفي نسخة (أ): {من والمسلمين}.
(٦) زيادة من نسخة (ج). ساقطة من الأصل والنسختين: (أ)، (ب).
(٧) هكذا في الأصل والنسختين: (أ)، (ب)، وهي ساقطة من نسخة (ج).

[وكان الفراغ[١] من تبيضها يوم الاثنين ثاني عشر ربيع الأول سنة ١١٥١][٢]

[كمل بحمد الله تعالى وحسن عونه][٣]، [وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما][٤]. [٥]

*****

(١) في نسخة (ب): {قال مؤلفه: وكان الفراغ...} الخ.
(٢) زيادة من الأصل والنسختين: (أ)، (ب) ، ساقطة من نسخة (ج).
(٣) انفرد الأصل بهذه الزيادة.
(٤) هكذا في الأصل. وفي نسخة (أ): {وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا}. وهي ساقطة من النسختين: (ب)، (ج).
(٥) انفردت نسخة (أ) بزيادة: {ونقلت في غرة شهر جماد أول سنة ١١٥٨ ، والناسخ لهذه النسخة أفقر العباد وأحوجهم إلى الله - عز وجل - محمد القربي - لقبا – المالكي – مذهبا – غفر الله له ولوالديه ومشايخه وإخوانه ومحبيه، ولمن رأى في خطه غير الصواب وأصلحه، وجميع المسلمين بمنه وكرمه، إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير. آمين آمين آمين}.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وعلي آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فقد كشفت هذه الدراسة عن العديد من النتائج التي كان من أهمها ما يلي:

١. إسماعيل بن غنيم الجوهري مؤلف رسالة "فتح الأبواب المقفلة عن مباحث البسملة" تمتع بمكانة علمية عالية ومنزلة رفيعة، حتى وصف بعلامة عصره، ونيّر أوانه، ومصباح زمانه، وذكرت المصادر التي ترجمت له عددا من مؤلفاته الدالة على سعة علمه.
٢. الأقرب أن إسماعيل بن غنيم الجوهري توفي بعد سنة ١١٦٥هـ .
٣. تبين للباحث بما لا يدع مجالا للشك أنَّ المخطوط الذي بين أيدينا عنوانه: "فتح الأبواب المقفلة عن مباحث البسملة" وأنه منسوب لإسماعيل بن غنيم الجوهري. وأنه لم يحقق، ولم يطبع.
٤. تم الاعتماد في تحقيق هذا المخطوط على أربع نسخ خطية.
٥. ينبغي الافتتاح بالبسملة في كل الأمور اقتداء بالكتب السماوية التي أشرفها الكتاب العزيز، فإنها بدأت كلها بها على الصواب.
٦. شرع من قبلنا إذا ثبت بطريق صحيح ولم يرد عليه ناسخ لا يكون شرعا لنا عند الجمهور، وقيل: هو حجة علينا وتشريع لنا يجب اتباعه وتطبيقه، ولكن يشترط أن يثبت ورود الشرع السابق في الكتاب أو السنة الصحيحة، ولا يصح الرجوع إلى كتب الشرائع السابقة للقطع بإدخال التحريف والتبديل فيها، وهذا يؤكد أن شرع من قبلنا ليس مصدرًا مستقلًا.
٧. الذي يظهر أنه متى أضيفت (كل) إلى نكرة كانت نصا في كل فرد مما دلت عليه تلك النكرة مفردا كان أو تثنية أو جمعا، وتكون لاستغراق الجزئيات، وإذا أضيفت إلى معرفة فإن كان مفردا كانت لاستغراق أجزائه، ويلزم منه المجموع. وإن كانت المعرفة المضاف إليها جمعا احتمل أن يراد المجموع، وأن يراد كل فرد.
٨. (ذي) الواردة في حديث (كل أمر ذي بال...) بمعنى صاحب، واختاره على صاحب؛ لأنّ الوصف به أبلغ، والإضافة به أشرف؛ لأنه يُضاف للتابع، فيكون متبوعا، تقول: (زيد ذو مال)، و(ذو غلام)، بخلاف صاحب،

فإنه يُضاف للمتبوع، فيكون هو تابعا، تقول: (عمر صاحب النبي ﷺ)، ولا تقول: (النبي ﷺ صاحب عمر).

٩. تقييد الأمر في الحديث بذي البال – وهو الحال الذي يهتم به شرعا – يفيد تعظيم اسم الله تعالى؛ حيث لا يُبتدأ به إلاّ في الأمور العِظام. ويفيد أيضا: التسهيل على الناس في محقرات الأمور.

١٠. زعم التعارض بين رواية البدء بالبسملة وروايةالبدء بالحمدلة من حيث إنّ البداءة بأحدهما تفوت البداءة بالآخر، فلا يتأتى العمل بهما، مدفوع بحمل الابتداء على العرفي الذي يمتد من حين الشروع إلى حين الأخذ في المقصود، أو على الأعم. أو في الأول على الابتداء الحقيقي، الذي هو ذكر الشيء أولا من غير أنْ يسبقه شيء، وفي الثاني على الإضافي القريب منه الذي هو ذكر الشيء أمام المقصود، سبقه شيء أو لا، على الوجه الذي اشتمل عليه القرآن المبيِّن لكيفية العمل بالحديثين. أو بأنّ يراد من البسملة والحمدلة مطلق الذكر.

١١. حمل المطلق على المقيد المعهود إنما هو فيما إذا ورد مطلق ومقيّد واحد، كما في الرقبة في كفارتي القتل والظهار. فإنْ انتفى التنافي أو كان أولى بأحدهما من الآخر فلا يُحمل المقيّد على المطلق، بل يُعمل بكل الروايات في الأول؛ لعدم التنافي، ويُحمل المطلق على المقيّد في الثاني.

١٢. القاعدة: أنّ كلّ جار ومجرور ليس زائدا ولا شبيها به ولا مما يُستثنى به لا بدّ له من متعلق يتعلق به، أي لابدّ له من عامل يعمل في محل مجروره النصب، وبين العامل والمعمول تعلق وارتباط، وعليه فالباء في (بسم الله) متعلقة بمحذوف؛ لأنها حرف جر أصلي.

١٣. حُرّكت الباء بالكسرة مع أنّ الأصل في الحروف المفردة أنْ تُبنى على الفتح؛ لتناسب عملها، الذي هو الجر، وهو في الأصل الكسرة. وطُوّلت تفخيما للحرف الذي بدئ به كلام الله.

١٤. إنما قال (بسم الله) دون (بالله) إشارة إلى حصول البركة بالاسم، أو نكتة الإجمال والتفصيل، أو العموم، أو لدفع إيهام اليمين، أو لكون المسمى في غاية العظمة.

١٥. الأرجح أن الاسم مشتق من السُّمُوّ، وهو العلو؛ لأنه يعلي مُسماه.

١٦. مذهب أهل السنة أن الله تعالى لم يزل موصوفا بالأسماء والصفات قبل وجود الخلق وبعد وجودهم وعند فنائهم، لا تأثير لهم في أسمائه ولا صفاته.

١٧. وحذفت الألف من (بسم) خطّا مع أنّ قاعدة الخط أنّ كلّ كلمة تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها؛ لكثرة الاستعمال.

١٨. (الله) علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد. والأكثر على أنه عربي، والاسم الأعظم.

١٩. قدم لفظ الجلالة (الله) على (الرحمن الرحيم)؛ لأنه اسم ذات، وهما اسما صفة، والذات مقدمة، فكذا ما دلّ عليها، وقدّم الرحمن؛ لأنه خاص به تعالى، لا يُطلق على غيره لغة ولا شرعا، والخاص مقدّم من حيث العمل، فيُقدّم من حيث الذكر.

٢٠. (الرحمن) هو الدال على جلائل النعم، و(الرحيم) هو الدال على دقائقها؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قطَع وقطّع.

٢١. إنما ذكر الرحيم الدال على دقائق النعم؛ تنبيها على أنّ الكل منه، ولئلا يتوهم أنّ محقرات الأمور لا تليق بذاته فيحتشم من سؤلها، فيكون من باب التتميم الذي هو الإتيان في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة، أو من باب التكميل المسمى بالاحتراس أيضا، وهو الإتيان في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه، لا من باب الترقي.

٢٢. الاسم مجرور بالباء، وما بعده مجرور بالاسم المضاف؛ بناء على الراجح من أنّ المضاف إليه مجرور بالمضاف.

٢٣. جر (الرحيم الرحيم) معا هو الجائز عربية - أي يصح تخريجه على القواعد العربية - وقراءة - أي ووردت به القراءة عن النبي ﷺ - على أنهما نعتان، أو الأول بدل، والثاني نعت له، لا للفظ الجلالة.

٢٤. البسملة يصح أن تكون خبرية باعتبار متعلقها المحذوف، أي أبتدئ، أو أُؤلف، ويصح أن تكون لإنشاء المتعلق وهو المصاحبة أو الاستعانة. فمعناها على أنها من قبيل الخبر: الحكم بالابتداء أو ثبوته في الخارج. وعلى أنها من قبيل الإنشاء: إيقاع المصاحبة والاستعانة.

٢٥. فالبسملة إما جملة اسمية، أو فعلية. فالاسمية إنْ كان المسند إليه فيها مضافا، نحو: (بَدْئي)، فشخصية إنْ كانت الإضافة للعهد الحضوري كما هنا؛ إذ المراد هذا البدء المعين كائن بسم الله. وكلية إنْ كانت الإضافة للاستغراق، بمعنى أن كل ابتداء - من ابتدأت أجزاء التأليف - كائن بسم

الله. وجزئية إن كانت للجنس في ضمن فرد مبهم. ومهملة إن كانت للجنس، بأن كانت للجنس فقط، أو محتملة له ولغيره من العهد والاستغراق.

٢٦. وعلى القول بأن البسملة فعلية فشخصية إن كان فاعل الفعل ضميرا معينا أو علما أو اسم إشارة لتعين موضوعها. وكلية إن كان غير ما ذكر دالا على التعميم. وجزئية إنْ دلّ على التبعيض. وإلا فمهملة.

٢٧. الظاهر أنه يصح جريان أنواع القصر الثلاثة في البسملة، فيكون قصر إفراد، ويصح أنْ يكون قصر قلب؛ ردّا على الطائفة المنكرة لوجود المولى تعالى عن ذلك كالدهرية، وأنْ يكوم قصر تعيين؛ ردا على المشركين، بناء على كونهم كانوا مترددين فيمن يتبرك باسمه.

٢٨. ذهب المصنف إلى أن البسملة مشتملة على المجاز بالحذف، وعلي المجاز المرسل، أو الاستعارة المُصرّحة، أو المكنية، أو التمثيلية، وأن (الرحمن الرحيم) يحتمل أن يكون فيه مجاز مرسل أو استعارة مصرحة أو استعارة مكنية وتخييل أو استعارة تمثيلية. وأن المراد من كل من الوصفين: المتفضل المحسن؛ إذ معناه الحقيقي مستحيل في حقه تعالى. ويظهر لي أن معناه الحقيقي جائز في حقه تعالى على الوجه اللائق به سبحانه، فنثبت لله ما أثبته لنفسه، كما هو مذهب السلف.

وبعد، فهذه بعض النتائج والفوائد التي تضمنتها هذه الرسالة في البسملة، وهي تدل على ما لها من بالغ الأهمية.

والحمد لله رب العالمين، ﴿لَهُ ٱلْحَمْدُ فِي ٱلْأُولَىٰ وَٱلْآخِرَةِ وَلَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[1]

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

*****

(١) سورة القصص، الآية: ٧٠

فهرس المصادر والمراجع

١. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
٢. الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية، لشمس محمد ابن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: د. محمد إسحاق إبراهيم، دار الراية، الطبعة: الأولى، النشر: ١٤١٨ هـ
٣. إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد، لإسماعيل بن غنيم الجوهري، تحقيق: أبي عبد الله الداني بن منير آل زهوي
٤. الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام لأحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م
٥. أحكام كل وما عليه تدل لتقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: د. طه محسن، طباعة ونشر: دار الشؤون الثقافية العامة "آفاق عربية"، العراق، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
٦. إحياء علوم الدين، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، نشر: دار المعرفة – بيروت.
٧. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، نشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م .
٨. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، لأحمد بن محمد القسطلاني، نشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣هـ.
٩. اريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: د. بشار عوّاد، نشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.
١٠. أساليب بلاغية، الفصاحة – البلاغة – المعاني، لأحمد مطلوب أحمد الناصري الصيادي الرفاعي، نشر: وكالة المطبوعات – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٠م.
١١. الاستغاثة في الرد على البكري، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، دراسة وتحقيق: د. عبد الله بن دجين السهلي، نشر: مكتبة دار المنهاج ، الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ.

١٢. أسرار البلاغة، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة.
١٣. الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته للقرطبي،تحقيق: عرفان حسونة، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
١٤. إصلاح المنطق لابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، تحقيق: محمد مرعب، نشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م.
١٥. أصول الفقه والقواعد الفقهية، الكتاب: الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، أ.د. محمد الزحيلي، نشر: دار الخير للطباعة والنشر، دمشق – سوريا، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.
١٦. إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين (هو حاشية على فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين)، أبو بكر (المشهور بالبكري) عثمان بن محمد شطا الدمياطي الشافعي، نشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوريع، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
١٧. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن فارس، الزركلي الدمشقي، نشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م.
١٨. أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات، مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ .
١٩. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، نشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٨ هـ.
٢٠. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، نشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٢١. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل بن محمد الباباني البغدادي، عنى بتصحيحه: محمد شرف الدين بالتقايا، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.
٢٢. الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، نشر: دار الجيل – بيروت، الطبعة: الثالثة.

٢٣. البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، نشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٢٤. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق: صدقي جميل، نشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤٢٠هـ.
٢٥. البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، نشر: الدكتور حسن عباس زكي - القاهرة، الطبعة: ١٤١٩ هـ.
٢٦. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني اليمني، نشر: دار المعرفة - بيروت.
٢٧. البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر الشافعي المصري، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، نشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض- السعودية، الطبعة: الاولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٢٨. البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، الملقب بإمام الحرمين، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، نشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٢٩. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.
٣٠. البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، نشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
٣١. بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيدي، نشر: مكتبة الآداب، الطبعة: السابعة عشر: ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
٣٢. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.
٣٣. البلاغة العربية، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي، نشر: دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٣٤. بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب - أبو يحيى زكريا الأنصاري، تحقيق د. خلف عودة القيسي، دار يافا، الأردن، عمّان، ١٤٢١هـ / ٢٠١٠م.

٣٥. البيان والتبيين، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، نشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت، عام النشر: ١٤٢٣ هـ.
٣٦. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، نشر: دار الهداية.
٣٧. التبصرة في أصول الفقه، أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، تحقيق: د. محمد هيتو، نشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.
٣٨. التجريد لنفع العبيد = حاشية البجيرمي على شرح المنهج (منهج الطلاب اختصره زكريا الأنصاري من منهاج الطالبين للنووي ثم شرحه في شرح منهج الطلاب)، سليمان بن محمد بن عمر البُجَيْرَمِيّ المصري الشافعي، نشر: مطبعة الحلبي، ١٣٦٩هـ – ١٩٥٠م.
٣٩. التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، نشر: مكتبة الرشد – السعودية / الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
٤٠. تحفة الحبيب على شرح الخطيب ، سليمان ابن محمد بن عمر البُجَيْرَمِيّ المصري، نشر: دار الفكر، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
٤١. تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من الأنساب، عبد الرحمن ابن عبد الكريم الحنفي المدني الشهير بالأنصاري، تحقيق: محمد العرويسي ، نشر: المكتبة العتيقة، تونس، الطبعة: الأولى، ١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م.
٤٢. تحفة المحتاج في شرح المنهاج، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، تحقيق: لجنة من العلماء، نشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، الطبعة: بدون طبعة، عام النشر: ١٣٥٧ هـ – ١٩٨٣ م.
٤٣. تحفة المحقق بشرح منظومة نظام المنطق، لأبي بكر عبد الرحمن العلوي الحسيني، نشر: مكتبة أمين، كركوك، العراق، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ، ٢٠١٧م.
٤٤. تحقيق الفوائد الغياثية، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني، تحقيق: د. علي العوفي، نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ.
٤٥. التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه، علي بن إسماعيل الأبياري، تحقيق: د. علي بن عبد الرحمن بسام الجزائري، نشر: دار الضياء – الكويت (طبعة خاصة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – دولة قطر)، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م.

٤٦. التعريف والإعلام فيما أبهم من القرآن من الأسماء والأعلام، عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد بن إصبغ الخثعمي السهيلي الأندلسي، مخطوط بالمكتبة الأزهرية، رقم ٤١٧٧٨ / ٢٧٤ علوم قرآن.
٤٧. تفسير ابن عرفة، محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، أبو عبدالله، تحقيق: جلال الأسيوطي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.
٤٨. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى، نشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٤٩. تفسير الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني، نشر: كلية الآداب – جامعة طنطا، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.
٥٠. تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، محمد بن محمد بن محمود، أبومنصور الماتريدي، تحقيق: د. مجدي باسلوم، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.
٥١. تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد ابن محمود حافظ الدين النسفي، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، نشر: دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.
٥٢. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م.
٥٣. تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
٥٤. التمهيد في أصول الفقه، محفوظ بن أحمد بن الحسن أَبُو الخطاب الكَلْوَذَاني الحنبلي، تحقيق: مفيد محمد أبو عمشة (الجزء ١ – ٢) ومحمد بن علي بن إبراهيم (الجزء ٣ – ٤)، نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥ م.
٥٥. التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، نشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ.

٥٦. التَّنويرُ شَرْحُ الجَامِعِ الصَّغِيرِ، محمد بن إسماعيل الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، المعروف كأسلافه بالأمير، تحقيق: د. محمَّد إبراهيم، نشر: مكتبة دار السلام، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
٥٧. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، تحقيق: محمد عوض مرعب، نشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
٥٨. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المؤلف : بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي، تحقيق : عبد الرحمن سليمان، الناشر : دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
٥٩. التوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين الحدادي ثم المناوي القاهري، نشر: عالم الكتب - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٦٠. التيسير بشرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين الحدادي ثم المناوي القاهري، نشر: مكتبة الإمام الشافعي - الرياض، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٦١. التيسير في التفسير لعمر بن محمد النسفي، مخطوط بجامعة الملك سعود بالرياض، رقم ٤٩٢٣
٦٢. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، نشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
٦٣. الجامع، معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي، أبو عروة البصري، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر: المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.
٦٤. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، نشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ
٦٥. الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، نشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.

٦٦. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، نشر: مكتبة المعارف – الرياض.
٦٧. جمع الجوامع في أصول الفقه، عبد الوهاب بن علي تاج الدين ابن السبكي، دراسة وتحقيق: عقيلة حسين، رسالة دكتوراه الدولة جامعة الجزائر، كلية العلوم الإسلامية، ١٤٢٦ – ١٤٢٧ هـ = ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ م
٦٨. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، تحقيق: د. يوسف الصميلي، نشر: المكتبة العصرية، بيروت.
٦٩. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي، نشر: دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى بمصر، ١٣٤٩هـ، النشرة الثالثة، ١٤١٢هـ
٧٠. حاشية الآجرومية، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨، ١٩٨٨م.
٧١. حاشية الباجوري المسماة المحقق المقام على كفاية العوام في علم الكلام للشيخ محمد الفضالي الأزهري، والحاشية للشيخ إبراهيم محمد الباجوري، اعتنى به أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
٧٢. حاشية البيجوري على مختصر السنوسي في فن المنطق، مطبعة التقدم العلمية بمصر، ١٣٢١هـ.
٧٣. حاشية السندي على سنن النسائي (مطبوع السنن)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، نشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٧٤. حاشية السيالكوتي على كتاب المطول للتفتازاني، عبد الحكيم بن شمس الدين السيالكوتي، تحقيق: محمد عثمان، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٧٥. حاشية الشنواني على إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد، محمد بن علي بن منصور الشافعي الشنواني، تحقيق: عماد الجليلاتي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ٢٠١٦م.
٧٦. حاشية الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، دار النشر: دار صادر – بيروت.
٧٧. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، نشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.

٧٨. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، نشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.
٧٩. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، نشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.
٨٠. حاشية الصبان على شرح الملوي للسلم، محمد علي الصبان، وبالهامش شرح السلم المنورق لأحمد الملوي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٥٧هـ – ١٩٣٨م.
٨١. حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي الحنفي، تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي، نشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
٨٢. حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، أبو الحسن، علي بن أحمد ابن مكرم الصعيدي العدوي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، نشر: دار الفكر – بيروت، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
٨٣. حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، حسن بن محمد ابن محمود العطار الشافعي، نشر: دار الكتب العلمية.
٨٤. حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على شرح الإمام المحلي على جمع الجوامع، تحقيق: مرتضى علي الداغستاني، نشر: مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
٨٥. حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي، محمد مصلح الدين محمد القوجوي، تحقيق: محمد شاهين، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
٨٦. الحدود في الأصول، أبو الوليد سليمان ابن خلف التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.
٨٧. حلل الإصطفا لشيم المصطفى لإسماعيل غنيم الجوهري، مخطوط بجامعة الملك سعود، رقم خاص: ٢١٩، رقم عام: ١٦٩
٨٨. الحماسة البصرية، علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري، تحقيق: مختار الدين أحمد، نشر: عالم الكتب – بيروت.

٨٩. خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي، تحقيق: عصام شقيو، نشر: دار ومكتبة الهلال–بيروت، دار البحار–بيروت، الطبعة: الأخيرة ٢٠٠٤م.
٩٠. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٩١. خزانة التراث - فهرس مخطوطات - إعداد مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالمملكة العربية السعودية.
٩٢. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، نشر: دار القلم، دمشق.
٩٣. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: مراقبة / محمد عبد المعيد ضان، نشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
٩٤. دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، نشر: دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٩٥. دمية القصر وعصرة أهل العصر، علي بن الحسن الباخرزي، أبو الحسن، نشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ.
٩٦. الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، حقق أصله، وعلق عليه: أبو اسحق الحويني الأثري، نشر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية - الخبر، الطبعة: الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
٩٧. ديوان طرفة بن العبد، طَرَفَة بن العَبْد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي أبو عمرو الشاعر الجاهلي، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
٩٨. رسالة في المنطق "إيضاح المبهم من معاني السلم" لأحمد الدمنهوري، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م.

٩٩. رفع الأستار المسدلة على مباحث البسملة لإسماعيل بن غنيم الجوهري، تحقيق: أ.د. محمد الطريحي، د. خميس التميمي، دار صادر، بيروت، دار الكتب العراقية، بغداد، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ ٢٠١٤م.

١٠٠. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

١٠١. زهر الآداب وثمر الألباب، إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، أبو إسحاق الحُصري القيرواني ، نشر: دار الجيل، بيروت.

١٠٢. السراج المنير شرح الجامع الصغير في حديث البشير النذير، الشيخ علي بن الشيخ أحمد بن الشيخ نور الدين بن محمد بن الشيخ إبراهيم الشهير بالعزيزي، دار النوادر، دمشق، بيروت، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م .

١٠٣. السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، نشر: مطبعة بولاق (الأميرية) – القاهرة، ١٢٨٥ هـ.

١٠٤. السراج المنير في ترتيب أحاديث صحيح الجامع الصغير، الحافظ جلال الدين السيوطي – العلامة محمد ناصر الدين الألباني، رتَّبه وعلق عليه: عصام موسى هادي، نشر: دار الصديق – توزيع مؤسسة الريان، الطبعة: الثالثة، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.

١٠٥. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الألباني، نشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، (لمكتبة المعارف)، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م – جـ ٧: ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م.

١٠٦. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي، الألباني، دار النشر: دار المعارف، الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.

١٠٧. السلم المرونق في علم المنطق لعبد الرحمن الأخضري الجزائري المالكي، تحقيق: أبو بكر بلقاسم ضيف الجزائري، نشر: كدار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

١٠٨. السلوك لمعرفة دول الملوك، أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية – لبنان/ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

١٠٩. سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، تحقيق: شعيب الارنؤوط، حسن شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م.
١١٠. الشافية في علم التصريف، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، ابن الحاجب الكردي، تحقيق: حسن العثمان، نشر: المكتبة المكية – مكة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
١١١. شراب أهل الاختصاص من بحر البسملة بين الخواص لأحمد بن الحاج العياشي، تحقيق: نجاة الصباحي، نشر: كتاب ناشرون، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠١٦م.
١١٢. شرح (قواعد الإعراب لابن هشام)، محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده، دراسة وتحقيق: إسماعيل مروة، نشر: دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م.
١١٣. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المؤلف : ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر : دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م
١١٤. شرح البسملة والحمدلة لأحمد بن أحمد السنباطي، تحقيق: مها عبد العزيز الحبار، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ١٤٣٩هـ.
١١٥. شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف ابن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، نشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.
١١٦. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد ابن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، نشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
١١٧. شرح الحفني على قول القائل: (ما وحد الواحد من واحد)، لشمس الدين محمد ابن سالم ابن أحمد الحفني الشافعي (لوحة ١/أ) مخطوط بالمكتبة الأزهرية رقم (٦٧٩٦ توحيد) ١١٩٤٩٨، رسالة رقم: ٢
١١٨. شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، نشر: جامعة قار يونس – ليبيا. تاريخ الطبع: ١٣٩٥ – ١٩٧٥ م.

١١٩. شرح الكفراوي على متن الآجرومية للإمام الصنهاجي بحاشية الحامدي، حسن على الكفرواي الأزهري، تحقيق: عبد الكريم الجندي، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان.
١٢٠. شرح الكوكب المنير، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، نشر: مكتبة العبيكان، الطبعة: الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م.
١٢١. شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
١٢٢. شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، عبد الرحمن بن صالح المكودي، تحقيق: د. فاطمة الراجحي، نشر: جامعة الكويت، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.
١٢٣. شرح النصيحة الكافية لمن خصه الله بالعافية لأحمد زروق تأليف محمد بن عبدالرحمن بن زكري الفاسي، نشر: كتاب ناشرون، بيروت، لبنان.
١٢٤. شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد المختون، نشر: هجر ، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
١٢٥. شرح تنقيح الفصول، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، نشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
١٢٦. شرح ديوان الحماسة (ديوان الحماسة: اختاره أبو تمام حبيب بن أوس، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا، نشر: دار القلم – بيروت.
١٢٧. شرح سنن النسائي المسمى «ذخيرة العقبى في شرح المجتبى»، محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الوَلَّوِي، نشر: دار المعراج الدولية للنشر، دار آل بروم للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م - ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.
١٢٨. شرح سوانح التوجهات على نظم الموجهات لعبد الله وافي الفيومي، مطبعة محمد أفندي مصطفى.
١٢٩. شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، نشر: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولي ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.

١٣٠. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، نشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
١٣١. شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق: د. المتولي الدميري، نشر: مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م
١٣٢. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس ابن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، نشر: محمد علي بيضون، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
١٣٣. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، لناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
١٣٤. الصراط المستقيم إلى معاني بسم الله الرحمن الرحيم لابن عراق الكناني، تحقيق: د. عمر فريد النقيب، رسالة ماجستير بمعهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.
١٣٥. الصناعتين: الكتابة والشعر، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد ابن يحيى بن مهران العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: المكتبة العنصرية – بيروت، عام النشر: ١٤١٩ هـ.
١٣٦. ضعيف الجامع الصغير وزيادته، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، نشر: المكتب الإسلامي.
١٣٧. الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين، أحمد محرم الشيخ ناجي، الطبعة: الخامسة.
١٣٨. طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.
١٣٩. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، نشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.
١٤٠. طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٤١. طبقات الفقهاء الشافعية، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، نشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢م.
١٤٢. طبقات الفقهاء، أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، هذبهُ: محمد بن مكرم ابن منظور، تحقيق: إحسان عباس، نشر: دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٧٠م.
١٤٣. طبقات المفسرين العشرين، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر
١٤٤. طبقات المفسرين للداوودي، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت.
١٤٥. طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأدنه وي، تحقيق: سليمان الخزي، نشر: مكتبة العلوم والحكم – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
١٤٦. طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب ٥٠)، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الثانية، نشر: دار المعارف.
١٤٧. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد باللَّه، نشر: المكتبة العنصرية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.
١٤٨. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، نشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
١٤٩. علم البيان، د. عبد العزيز عتيق، نشر: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٢م .
١٥٠. علوم البلاغة «البديع والبيان والمعاني»، د. محمد أحمد قاسم، د. محيي الدين ديب، نشر: المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.
١٥١. علوم البلاغة «البيان، المعاني، البديع»، أحمد بن مصطفى المراغي، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
١٥٢. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى، نشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
١٥٣. عمدة المريد لجوهرة التوحيد المسمى الشرح الكبير، برهان الدين إبراهيم المصري اللقاني، تحقيق: بشير برمان، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

١٥٤. العمدة في إعراب البردة قصيدة البوصيري، مؤلف (العمدة في إعراب البردة) – مجهول، تحقيق: عبد الله أحمد جاجة، تقديم: محمد علي سلطاني، نشر: دار اليمامة للطباعة والنشر – دمشق، الطبعة: الأولى – ١٤٢٣هـ.
١٥٥. غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، تحقيق: زكريا عميرات، نشر: دار الكتب العلميه – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٦ هـ.
١٥٦. غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٦هـ.
١٥٧. الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية في علم العربية لابن معطي، أحمد بن الحسين الخباز، مخطوط بمكتبة جامعة الرياض برقم ٤٢٠٩، ف/ ٢/٨٨٦
١٥٨. غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: الدكتور حسين شرف، مراجعة: الأستاذ عبد السلام هارون، نشر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م.
١٥٩. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ.
١٦٠. الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: يوسف النبهاني، نشر: دار الفكر – بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.
١٦١. فتح رب البرية على الدرة البهية نظم الآجرومية لإبراهيم بن محمد البيجوري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
١٦٢. فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)، المؤلف (مؤلف الشرح): أحمد بن عمر الحازمي، نشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠م.
١٦٣. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، تحقيق: إياد الغوج، د. جميل بني عطا، نشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م.
١٦٤. الفتوحات المكية لمحي الدين ابن عربي، تحقيق: د. عثمان يحيى، الهيئة المصرية للكتاب، الطبعة الثانية، مصورة عن الأولى، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
١٦٥. فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب المعروف بحاشية الجمل (منهج الطلاب اختصره زكريا الأنصاري من منهاج الطالبين للنووي ثم شرحه في شرح

منهج الطلاب)، سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهري، المعروف بالجمل، نشر: دار الفكر.
١٦٦. الفرائد السنية في شرح المقدمة السنوسية المسماة أم البراهين لمحمد بن عبد الله الخرشي المالكي، تحقيق: البشير برمان، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠١٥م..
١٦٧. الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس المالكي الشهير بالقرافي، نشر: عالم الكتب.
١٦٨. الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، نشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.
١٦٩. الفصول الغروية في الأصول الفقهية لمحمد حسين الأصفهاني، نشر: دار إحياء العلوم الإسلامية، إيران قم، ١٣٩٣هـ.
١٧٠. فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهريّة، صلاح محمد الخيمى، نشر: مجمع اللغه العربيه – دمشق، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م
١٧١. الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط "مخطوطات التفسير وعلومه"، مؤسسة آل البيت، نشر: مآب – مؤسسة آل البيت، ١٩٨٧م.
١٧٢. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، محمد عَبْد الحَيّ ابن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني، تحقيق: إحسان عباس، نشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٢م .
١٧٣. فهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية لغاية شهر سبتمبر سنة ١٩٢٥
١٧٤. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد بن غانم (أو غنيم) ابن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي، نشر: دار الفكر، تاريخ النشر: ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
١٧٥. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
١٧٦. فيض الخبير وخلاصة التقرير على نهج التيسير شرح منظومة التفسير لعلوي ابن السيد عباس المالكي الحسني، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
١٧٧. فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين الحدادي ثم المناوي ، نشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦هـ.

١٧٨. القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد العرقسُوسي، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
١٧٩. القواعد والفوائد الأصولية ومايتبعها من الأحكام الفرعية، ابن اللحام، علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد الدمشقي الحنبلي، تحقيق: عبد الكريم الفضيلي، نشر: المكتبة العصرية، الطبعة: ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.
١٨٠. القول المسلم في تحقيق معاني السلم لأحمد محمد المكناسي، اعتنى به نزار حمادي، دار الضياء للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م.
١٨١. كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، نشر: مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠هـ –١٩٤١م).
١٨٢. كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، نشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.
١٨٣. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد ابن إبراهيم العبسي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، نشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
١٨٤. كتاب المطول للتفتازاني، منشورات مكتبة الداوري، قم – إيران.
١٨٥. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو، الزمخشري جار الله، نشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ.
١٨٦. الكلم الجوامع في مسألة الأصولي لجمع الجوامع لإسماعيل غنيم الجوهري، دار الضياء للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م.
١٨٧. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، نشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.
١٨٨. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي بن حسام الدين القادري الشاذلي الهندي الشهير بالمتقي الهندي، تحقيق: بكري حياني – صفوة السقا، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الخامسة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
١٨٩. كوثَر المَعَاني الدَّرَارِي في كَشْفِ خَبَايا صَحِيحْ البُخَاري، محمَّد الخَضِر بن سيد عبد الله بن أحمد الجكني الشنقيطي، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

١٩٠. اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ –١٩٩٨م.
١٩١. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقى، نشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤هـ.
١٩٢. اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن الجذامي، المعروف بابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم الصاعدي، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
١٩٣. اللمع في أصول الفقه، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية ٢٠٠٣ م – ١٤٢٤ هـ.
١٩٤. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، نشر: مؤسسة الخافقين ومكتبتها – دمشق، الطبعة: الثانية – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
١٩٥. متن الألفية للعلامة محمد بع عبد الله بن مالك الأندلسي، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان.
١٩٦. مجمل اللغة لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.
١٩٧. المجيد في إعراب القرآن المجيد، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم القيسي السَّفَاقُسِي، أبو إسحاق: برهان الدين، تحقيق: حاتم صالح الضامن، نشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.
١٩٨. المحصول، أبو عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
١٩٩. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.
٢٠٠. مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، نشر: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٢٠١. المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي، أحمد بن محمد بن الصدِّيق، أبو الفيض الغُمَارِي الأزهري، نشر: دار الكتبي، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.
٢٠٢. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، نشر: دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
٢٠٣. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد منصور، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
٢٠٤. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن الحكم الطهماني النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.
٢٠٥. المستصفى، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: محمد عبد السلام ، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
٢٠٦. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال ابن أسد الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.
٢٠٧. مسند الشاميين، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، نشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.
٢٠٨. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (صحيح مسلم)، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٢٠٩. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، نشر: المكتبة العلمية – بيروت.
٢١٠. المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر: المجلس العلمي– الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.
٢١١. المطلع شرح إيساغوجي لزكريا الأنصاري ومعه حاشية العلامة أحمد الملوي وحاشية شيخ الأزهر حسن العطار، دار الضياء للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٨هـ، ٢٠١٧م.

٢١٢. المطلق والمقيد، حمد بن حمدي الصاعدي، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
٢١٣. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو الفتح العباسي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر: عالم الكتب – بيروت.
٢١٤. معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، نشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.
٢١٥. معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.
٢١٦. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب الشامي، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية، دار الصميعي – الرياض / الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م.
٢١٧. معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف بن إليان بن موسى سركيس، نشر: مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦ هـ – ١٩٢٨ م.
٢١٨. معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»، عادل نويهض، نشر: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨ م.
٢١٩. معجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة الدمشقي، نشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
٢٢٠. معجم مصطلحات المخطوط العربي لأحمد شوقي بنبين ومصطفى طوبي، نشر: الخزانة الحسينية، الرباط، المغرب، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٥م.
٢٢١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، نشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.
٢٢٢. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، نشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ هـ.
٢٢٣. مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر السكاكي الخوارزمي الحنفي، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م

٢٢٤. المكتبة الأزهرية، فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية إلى سنة ١٣٦٤هـ، ١٩٤٥م.
٢٢٥. الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، نشر: مؤسسة الحلبي.
٢٢٦. المُنَجَّد في اللغة (أقدم معجم شامل للمشترك اللفظي)، علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، دكتور ضاحي عبد الباقي، نشر: عالم الكتب، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٩٨٨ م.
٢٢٧. منحة الملك الوهاب بشرح ملحة الاعراب للحريري، محمد بن عبد الله دعسين القرشي الأموي، تحقيق: مصطفى النماس، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ٢٠١٨م.
٢٢٨. المنهاج الواضح للبلاغة، حامد عونى، نشر: المكتبة الأزهرية للتراث.
٢٢٩. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف وتخطيط ومراجعة: د. مانع بن حماد الجهني، نشر: دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٠ هـ
٢٣٠. موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، أبو سهل محمد بن عبد الرحمن المغراوي، نشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، النبلاء للكتاب، مراكش – المغرب، الطبعة: الأولى.
٢٣١. إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، أبو إسحاق الحُصري القيرواني، نشر: دار الجيل، بيروت.
٢٣٢. نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ – ١٩٩٢ م.
٢٣٣. النحو المصفى، محمد عيد، نشر: مكتبة الشباب.
٢٣٤. النحو الوافي، عباس حسن، نشر: دار المعارف، الطبعة: الخامسة عشرة.
٢٣٥. نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس البسيلي التونسي، تقديم وتحقيق: الأستاذ / محمد الطبراني، نشر: منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – المملكة المغربية، الطبع: مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.
٢٣٦. نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب القرشي التيمي، شهاب الدين النويري، نشر: دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ.

٢٣٧. نهاية السول شرح منهاج الوصول، عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين، نشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٢٣٨. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شمس الدين محمد بن أبي العباس الرملي، نشر: دار الفكر، بيروت
٢٣٩. نواهد الأبكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، نشر: جامعة أم القرى – كلية الدعوة وأصول الدين، السعودية، عام النشر: ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٥ م.
٢٤٠. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد الباباني البغدادي، نشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١م، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.
٢٤١. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، نشر: دار إحياء التراث – بيروت، عام النشر:١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م.
٢٤٢. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق: إحسان عباس، نشر: دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٠٠م – ١٩٩٤م
٢٤٣. الوفيات، تقي الدين محمد بن هجرس السلامي، تحقيق: صالح عباس ، د. بشار عواد ، نشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ.
٢٤٤. وقاية الأذهان لأبي محمد رضا الأصفهاني، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، إيران، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

*****

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــــوع	الصفحة
المقدمة.....	٤٩١
القسم الأول: الدراسة.....	٤٩٤
المبحث الأول: التعريف بالمؤلف.....	٤٩٥
المبحث الثاني: التعريف بالمخطوط.....	٤٩٩
المطلب الأول : دراسة عنوان المخطوط ، ونسخه.....	٤٩٩
المطلب الثاني: نماذج من نسخ المخطوط التي اعتمدت عليها في التحقيق.....	٥٠٤
القسم الثاني: التحقيق. ويشتمل على النص المحقق.....	٥١٧
المبحث الأول: في بيان ما يدل على طلب الابتداء بها في الأمور العلية.....	٥٢٢
المبحث الثاني: فيما لها من المعاني السنية.....	٥٣٧
المبحث الثالث: فيما يتعلق بها من الأوجه العربية.....	٥٦١
المبحث الرابع: في بيان أنها من قبيل الإنشاء أو الخبر.....	٥٦٦
المبحث الخامس: في بيان أنها من أي القضايا على وجه معتبر.....	٥٧٧

المبحث السادس: في بيان ما اشتملت عليه من القصر على طريق الإيجاز	٥٨٠
المبحث السابع: في بيان ما يتعلق بها من المجاز.....	٥٨٤
الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج.....	٥٩٦
فهرس المصادر والمراجع.....	٦٠٠
فهرس الموضوعات.....	٦٢٢